الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلمـــي
جامعـــــة 8 مـــــاي 1945- قالمـــة -
كليـــــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الاقتصادية

مطبوعـــة بيداغوجيـة *في مقيـاس:*

تاريخ الوقائع الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعـــــداد:
الأستـاذة: آسيـــــا سعدان

السنة الجامعية: 2018-2019

المحتــوى	الصفحة
فهرس المحتويات	أ
المقدمة	1
مدخل تمهيدي	2
المحور الأول- الوقائع الاقتصادية في الصور القديمة	
تمهيد	4
أولا- النظام البدائي	4
ثانيا- النظام العبودي	7
ثالثا- النظام العبودي عند اليونان	9
رابعا- النظام العبودي عند الرومان	10
المحور الثاني- الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى	
تمهيد	11
أولا- النظام الإقطاعي	12
ثانيا- النظام الحرفي	14
المحور الثالث- الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي	
تمهيد	17
أولا- الوقائع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم	17
ثانيا- الوقائع الاقتصادية في عهد الخلفاء الراشدين	18
ثالثا- الوقائع الاقتصادية في العصر الأموي	18
رابعا- الوقائع الاقتصادية في العصر العباسي	20

خامسا- الوقائع الاقتصادية في عهد المماليك	23
المحور الرابع- الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي	
تمهيد:	25
أولا- النظام الرأسمالي	25
ثانيا- الرأسمالية التجارية	28
ثالثا- الرأسمالية الصناعية	30
رابعا- الرأسمالية المالية	34
المحور الخامس- الوقائع الاقتصادية بين الحربين	
تمهيد	36
أولا- معاهدات السلام والمشكلة الألمانية	36
ثانيا- أزمة الكساد 1929 (الأزمة الاقتصادية 1929)	44
ثالثا- النظام الاشتراكي	51
المحور السادس- الوقائع الاقتصادية المعاصرة	
تمهيد	55
أولا- نظام بريتون وودز	55
ثانيا- بروز الاقتصاديات الآسيوية	62
ثالثا- انهيار المعسكر الاشتراكي	67
رابعا- النظام العالمي الجديد	70
خامسا- العولمة الاقتصادية	72
سادسا- الأزمة المالية العالمية 2008	78
الخاتمة	88

إن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تعد من أهم الدراسات التي يمكن من خلالها التعرف على التاريخ البشري منذ نشأته إلى يومنا هذا، هذا التاريخ الذي اتسم بمحاولة الإنسان التكييف بين احتياجاته المتزايدة تدريجيا وموارد بيئته المحدودة نسبيا، وقد مر خلال ذلك بعدد كبير من الأحداث والوقائع التي أحدث فارقا كبيرا بعد وقوعها سواء كان هذا الفارق إيجابي أو سلبي.

ولابد لدارس تاريخ الوقائع الاقتصادية أن يبين مختلف الأنظمة التي مر بها الإنسان وصولا إلى وقتنا الحاضر مع توضيح مركزتها ونتائجها ونقاط القصور فيها للتمكن من تكوين فكرة حول الماضي والاستفادة منه للمستقبل، إضافة إلى توضيح أهم المحطات التي انعكست على حياته الاقتصادية وغيرت من اتجاهاتها.

وسيتم من خلال هذه المطبوعة تسليط الضوء على أهم الوقائع الاقتصادية والتي تتماشى مع البرنامج الرسمي الموضوع من قبل الوزارة.

هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير (LMD)، لتمكينهم من اكتساب مصطلحات اقتصادية هامة يحتاجونها طوال مسيرتهم الدراسية، وتعريفهم على تطور الحياة الاقتصادية خلال فترات متسلسلة بإبراز أهم ما ميزها.

ونظرا لصعوبة دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية فقد تم اعتماد أسلوب بسيط قدر الإمكان لتسهيل استيعاب الأفكار الواردة ضمن محتويات هذه المطبوعة، خاصة وأنها موجهة لطلبة سنة أولى.

وتضمنت هذه المطبوعة ست محاور أساسية مرتبة ومرتبطة بطريقة منطقية وفق نطاقها التاريخي إضافة إلى مدخل تمهيدي، حيث تعرضنا في المدخل التمهيدي لمفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها، لننتقل في المحور الأول إلى عرض الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة، وقد جاء المحور الثاني ليلخص الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى في الدول الأوروبية، أما الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي فقد خصص المحور الثالث لدراستها، واهتم المحور الرابع بدراسة الوقائع الاقتصادية في العالم الغرب مركزا على النظام الرأسمالي، في حين درسنا في المحور الخامس الوقائع الاقتصادية بين الحربين، لنختتم المطبوعة بمحور سادس تعرضنا فيه لأهم الوقائع الاقتصادية المعاصرة.

قبل الخوض في دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية لابد من توضيح عنصرين أساسيين هما مفهومها وأهميتها.

أولا- مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية:

يعرف تاريخ الوقائع الاقتصادية على أنه تلك الأحداث التي عاشها الإنسان في زمان ومكان معينين والتي شغلت حيزا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم فظهرت النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجريات هذه الأحداث[1]. ويعرف أيضا على أنه دراسة وتحليل الظاهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية[2].

ثانيا- أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية:

يمكننا تلخيص أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في النقاط التالية:

- محاولة إيجاد التفسير العلمي والموضوعي لمختلف المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الإنسان؛
- الاستفادة من تجارب وخبرات الأجيال الماضية في تحسين أوضاع الأجيال الحالية؛
- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات متمثلة في:
  - الكمية المنتجة؛
  - الطريقة الفنية المستعملة في إنتاجها؛
  - المكان الذي يمكن أن يتم إنتاجها فيه؛
  - أي الموارد يمكن أن تستخدم؛
  - في ظل أي نمط للعلاقات بين القوى المنتجة.
- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها، إلى مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية[3].

---

[1]- إسماعيل بن قانة، **الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2017، ص ص 15-16.

[2]- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص9.

[3]- إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

إن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في العالم، لا يعني ملاحقة ورصد الأحداث الاقتصادية بتفاصيلها العديدة خلال مراحل التطور للمجتمعات البشرية فحسب، وإنما يمتد إلى دراسة النظم الاقتصادية، والتطرق إلى النظريات الاقتصادية التي ابتدعها الإنسان. فضلا عن دراسة الاتجاهات العاملة للسلوك الإنساني في الميدان الاقتصادي، وكيفية مواجهته للمشكلات الاقتصادية عبر تطور المجتمعات الإنسانية كما يتطرق تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى الكيفية التي تم بها الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن نظام إلى آخر، وتحديد القوى الفاعلة في عملية الانتقال هذه، فضلا عن رصد وتحليل السياسات الاقتصادية عبر المراحل التاريخية[1].

[1]– نبيل جعفر المرسومي، عدنان فرحان الجوارين، **تاريخ الوقائع الاقتصادية في العالم**، ملخص عن الكتاب، تاريخ الاطلاع:02-03-2018: https://www.noor-publishing.com

تمهيد:

يخلق الإنسان بقدرات فكرية بسيطة إلى أن تطوير هذه القدرات يتوقف على عنصرين أساسيين هما القدرة على التعلم والاستفادة من الأخطاء، إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث إذا استمر الإنسان في العيش وحيدا، لذلك انتبه الإنسان في بداية النشأة التاريخية إلى ضرورة العيش في جماعة، لقدرة هذه الأخيرة أكثر على مواجهة المخاطر وتعاونها في أداء أعمالها، وقد مر تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان في العصور القديمة بنظامين أساسيين هما النظام البدائي والنظام العبودي.

أولا- النظام البدائي:

تعرف الحياة الاقتصادية في العصور القديمة بالنظام البدائي أو المشاعية البدائية. وقد بدأ هذا النظام بظهور الإنسان واستمر هذا النظام لفترة زمنية طويلة.

1- مراحل تطور النظام البدائي: مرّ النظام البدائي بثلاث مراحل أساسية هي[1]:

1-1- مرحلة الوحشية: وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى ثلاث أطوار تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة وتتمثل هذه الأطوار في:

- الطور الأول اعتمد على الجمع والتقاط الثمار والنباتات الطبيعية الغابية أي أنه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية، أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي والحجارة.
- الطور الثاني تميز باحتراف الإنسان لصيد السمك و باستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.
- الطور الثالث اتسم بالتوسع النسبي في الصيد خاصة بعد استخدام القوس و السهم.

1-2- مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

1-3- مرحلة التمهيد الحضاري: وتعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية.

وقد انتقل الإنسان خلال هذا التطور من حياة الترحال والعيش في مناطق متفرقة تسمح له بتوفير غذائه إلى حياة الاستقرار[2].

---

[1]- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]- زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة**، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ص24.

2– خصائص النظام البدائي: تتمثل أهم خصائص النظام البدائي فيما يلي:

2–1– مستوى القوى المنتجة: عرفت أدوات الإنتاج وفنونه تطورا تدريجيا منذ ظهور الإنسان وخلال حقبة المشاعية البدائية انعكست ايجابيا على عمله الذي أصبح أكثر إنتاجية، و تتمثل أهم أدوات العصر البدائي في[1]:

- **النار:** استفاد الإنسان من النار في بداية الأمر عند استغلالها و لكنه تمكن فيما بعد من إشعالها عن طريق احتكاك الحصى واستغلالها في حياته اليومية كوسيلة فعالة للدفاع عن النفس، الوقاية من البرد، تهيئة الطعام وصنع أدوات العمل.
- **اكتشاف القوس والنشاب:** يعتبر اكتشاف القوس والنشاب نقطة تحول كبيرة في العصر البدائي لأنه أتاح للإنسان فرصة الحصول على كميات إضافية من مردوده الناتج عن الصيد فاقت احتياجاته الغذائية، مما جعله يفكر في الاحتفاظ بالحيوانات في أماكن معينة لفترات مستقبلية، وتعلم تبعا لذلك تأهيل و تدجين هاته الحيوانات، وقد وفرت تربية الحيوانات للإنسان، علاوة على المنتجات الغذائية، الصوف والجلود ومواد أخرى ضرورية للحياة.
- **بروز ظاهرة بذر الحبوب:** سمح الانتقال إلى الحياة الحضرية للبشرية بالتحول تدريجيا إلى بذر الحبوب على مقربة من القرية بدل البحث عنها وقطفها. وكانت الذرة البيضاء والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زرعها الانسان. و قد ظهرت الأشكال البدائية للزراعة أول ما ظهرت في الأقاليم المناخية الملائمة في بلاد ما بين النهرين، وادي النيل، الهند وإيران.

2–2– الأسس الاقتصادية للنظام البدائي وتنظيمه الاجتماعي: وتتمثل أساسا فيما يلي[2]:

- **الملكية المشتركة** :كانت الملكية جماعية لوسائل الإنتاج، عدا وسائل الدفاع لضرورة استعمالها فرديا.
- **العمل الجماعي:** من خلال التعاون البسيط في أداء الأعمال باستخدام قوة العمل بصورة مشتركة وفي وقت واحد لإنجاز أعمال من نوع واحد.
- وكان التقسيم الوحيد للعمل هو التقسيم الطبيعي أي تبعا للجنس (رجال ونساء) والسن، فمثلا كان الصيد من اختصاص الرجال وجني النباتات والاهتمام بشؤون المنزل من اختصاص النساء، مما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل.

---

[1]– حسين بن طاهر، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص ص 21–22.

[2]– إبراهيم كبة، **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1970، ص ص 117–119.

- **المساواة في توزيع المنتجات:** ويعود ذلك إلى أن تأدية العمل تمت بشكل جماعي ومشترك إضافة إلى الانخفاض البالغ في قوى الإنتاج.
- **التنظيم الاجتماعي – نظام العشيرة-:** انتظم المجتمع في وحدات عشائرية، وتمثل العشيرة وحدات جماعية تربطها رابطة الدم واحتلت المرأة دورا هاما في المرحلة الأولى من النظام العشيري بسبب شروط الحياة المادية نفسها اذ كانت الزراعة البدائية والتدجين من اختصاصها واللذان يعدان أهم من الصيد من الناحية الاقتصادية، ولهذا لعبت المرأة الدور الرئيسي في المجتمع العشيري في البداية وأصبح النسل ينسب إليها من دون الرجل وهو ما يعرف بنظام العشيرة الأمومية.

إلا أن تطور القوى المنتجة وظهور التدجين المتطور (المراعي) والزراعة المتطورة (زراعة الحبوب) واللذان كانا من اختصاص الرجال أدوا إلى إحلال نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الأمومية، وكان العرف وحده هو وسيلة الرقابة الاجتماعية وأساس هيبة رؤساء العشائر.

3- أسباب اضمحلال النظام البدائي: أدى تجمع ثلة من العوامل إلى الاضمحلال التدريجي للنظام البدائي زمن أهمها مايلي:

3-1- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل: ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل بظهور كل من الزراعة والرعي، حيث حصل تخصص في العمل (تقسيم العمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل بين المشاعيات بتأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد من إنتاجية العمل لحد كبير.

سمح التنظيم الاجتماعي للعمل بقيام وتطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الزراعة وغيرها. وقد بدأ نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث الفأس والسيف) وبهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات وتجدر الإشارة هنا أن التبادل كان في البداية قيم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر ثم تحول بعد ظهور التملك الخاص إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هذا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل.

3-2- ظهور التملك الخاص والطبقات: وكان ذلك في أواخر النظام البدائي فبعد التطور الحاصل على أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو ما أدى إلى الاستغناء على العمل الجماعي على مستوى العشيرة، وانتقل الإنتاج إلى نطاق أضيق وهو الأسرة التي باتت تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع.

وقد بدأت الملكية الخاصة بالماشية، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لأفراد العشيرة، ثم امتدت لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي بانفصال مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية و السياسية[1].

3-3- الحروب بين العشائر: حيث تواجد أسرى الحرب الذين كانوا يكلفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج[2]، وفي ظل تطور أدوات الإنتاج أصبح الاحتفاظ بهؤلاء الأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية، اذ باتوا يحققون فائضا من المنتجات يفوق احتياجاتهم وهو ما برر عدم قتل هؤلاء الأسرى والاكتفاء باستعبادهم حيث توسع نطاق الملكية ليشمل جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان وبهذا ظهر نظام الرق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي في أفراد القبيلة نفسها، وبهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة[3].

ثانيا– النظام العبودي:

يعتبر نظام الرق النتيجة الحتمية لتطور النظام البدائي، حيث أن أسباب انهيار النظام البدائي هي نفسها أسباب ظهور نظام الرق.

1- نشأة نظام الرق:

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000-4000 قبل الميلاد، واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي – ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي– إلا أن شروط وظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف عن تلك السائدة في النظام المشاعي[4].

كان اقتصاد الرق اقتصادا عينيا بصفة أساسية، فكان المجتمع ينقسم إلى وحدات اقتصادية متعددة تقوم كل منها بسداد حاجاتها، وبذلك فان الغرض من الإنتاج كان إشباع حاجات السادة، ولم يكن الإنتاج بصفة أساسية بغرض المبادلة، لذلك كانت الأسواق وفي ذلك العهد ضيقة، ومع الزمن اضطر الفلاحون إلى بيع

[1]– أحمد بركات، **تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة**، دون طبعة، دار بلقيس، الجزائر، ص ص 7-8.

[2]– عبد الله خبابة، رابح بوقرة، المرجع سبق ذكره، ص 37.

[3]– أحمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

[4]– أحمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص 9.

منتجاتهم لشراء ما يلزمهم من منتجات الحرفيين ولدفع الضرائب. ولقد ساهم تقسيم العمل في اتساع نظام المبادلة[1].

2– عناصر نظام الرق: تتمثل أهم عناصر نظام الرق في النقاط التالية:

2–1– ماهية القوى المنتجة (أدوات الإنتاج وفنونه) والقانون الاقتصادي الأساسي: كانت أدوات الإنتاج في نظام الرق أكثر تقدما منها في النظام البدائي وكان تقسيم العمل أبعد مدى، وازدادت أهمية دور الرقيق في النشاط الاقتصادي زيادة ملموسة، حتى أن رب العمل لم يكن يهتم بتحسين أدوات الإنتاج قدر دأبه على زيادة عدد الرقيق المملوكين له[2].

وكان التقسيم الاجتماعي للعمل يتمثل في:

– عمل فكري يقوم به الأسياد.

– عمل جسدي يقوم به العبيد.

ويغدو بذلك القانون الأساسي الذي يميز إنتاج المجتمع العبودي هو: «أن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجات مالكي العبيد المتزايدة باستمرار وكان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد»[3].

ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد– عبد) وكانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

* **المنتوج الضروري:** وهي كمية من المنتوج موجه لسد الحاجات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

* **المنتوج الفائض:** يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجة الاستهلاكية وبناء القصور وغيرها[4].

2–2– الإطار السياسي، القانوني والاجتماعي: ويمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

– **الدولة:** لم درك النظام البدائي مفهوم الدولة، حيث أدى تطوره التدريجي وتقسم العمل فيه وانقسام المجتمع إلى طبقات إلى ظهور مفهوم الدولة والتي حلت محل العشيرة.

---

[1]– زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص 147.

[2]– محمد إسماعيل صبري، **تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي والحاضر**، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 31.

[3]– عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دون طبعة، عنابة، الجزائر، 2004، ص 44.

[4]– أحمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

– **الملكية:** يقوم نظام الرق على أساس الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج بما فيها الرقيق.

– **الطبقات الاجتماعية:** أدى تقدم تقسيم العمل واتساع المبادلة إلى حدوث تفاوت في الثروات انتهى بنشأة طبقة جديدة ممثلة في التجار ورجال الأعمال واتساع الهوة تدريجيا بين أفراد المجتمع وانقسامه إلى طبقات[1].

3– أسباب انهيار نظام الرق: أسهمت عدة عوامل في انحلال النظام العبودي من بينها[2]:

– عدم استخدام الفائض الذي يتحقق نتيجة النشاطات الاقتصادية عموما والنشاطات الإنتاجية خصوصا، والذي يذهب إلى الأغنياء والأثرياء في القيام بالنشاطات الإنتاجية، أو في تطوير هذه النشاطات، بل يتم هدره وتبديده في مجالات غير إنتاجية مثل بناء القصور الفخمة، إقامة المعابد، والإنفاق الواسع على إقامة الحفلات والمهرجانات.

– ضعف تطور النتاج وانخفاض إنتاجية العبيد نتيجة عدم وجود الحوافز التي تدفعهم إلى زيادة إنتاجهم نظرا لأنهم كانوا يفتقدون كل حقوقهم الإنسانية، وحتى أن ما يتم توفيره لهم من متطلبات العيش بحدها الأدنى لم تكن تكفي في الكثير من الحالات حتى في الحفاظ على حياتهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تناقص أعدادهم بسبب الجوع والموت ومن ثم هروبهم إلى المدن هربا من ظروف العمل القاسية.

– إن تراجع إنتاجية العبيد وارتفاع متطلبات الإنفاق الواسع للأسياد دفعهم إلى الاقتراض من المرابين إلى جانب تأجير ممتلكاتهم وبالذات الأراضي الزراعية، وهو الأمر الذي أدى إلى التقليل من عمل العبيد ما أفقد النظام العبودي الأساس المهم له وهو عمل العبيد، وأدى بدوره تراجع أهمية عمل العبيد إلى توسع النشاطات التجارية وبعض النشاطات الحرفية خاصة في المدن مما أضعف قوة ملاك العبيد وسلطتهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

– الغزوات الخارجية خاصة الجرمانية لمعاقل النظام العبودي وبالذات روما.

ثالثا– النظام العبودي عند اليونان:

كانت حاجات الفرد في المجتمع الإغريقي بسيطة فطرية لا تتجاوز الحاجة إلى المواد اللازمة للغذاء واللباس، وكانت الزراعة هي المصدر الوحيد والإنتاج منها قليل[3] وخاصة الحبوب، ومن ثم كان الالتجاء إلى الخارج وقيام التجارة الخارجية التي تمركزت في المدن وخاصة الموانئ. الأمر الذي حتم الالتجاء إلى النشاط

---

[1]– محمد إسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]– فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي، أربد، ص ص 42– 43.

[3]– إبراهيم مشورب، **الاقتصاد السياسي: مبادئ– مدارس– أنظمة**، الطبعة الأولى، المنهل اللبناني ومكتبة رأس النبع، بيروت، لبنان، 2002، ص 24.

الصناعي ليزود التجارة بعدد من السلع. ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي. وانتشرت في هذا الاقتصاد المبادلة والمبادلة النقدية.

وكان المجتمع الإغريقي مقسما إلى ثلاث طبقات أساسية:

– طبقة كبار الملاك من الريعيين ويرتبط بها بقية المواطنين للطبقتين المواليتين.

– طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين، ولهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة إلى جانب الأجانب الذين لا يملكون أي حقوق خاصة تملك العقارات ويمارسون التجارة والمهن الأخرى في المدنية.

– طبقة العبيد: وتمثل العمود الفقري لعملية الإنتاج إذ عليهم يقوم الإنتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والأشغال العامة للدولة، بالإضافة إلى الأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في وقت الحرب، وهو ما يفسر ازدهار تجارة العبيد التي باتت إحدى أهم النشاطات الاقتصادية المربحة[1].

رابعا– النظام العبودي عند الرومان:

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وفيه ملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد الأقل مخاطرة، وفيه الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

فمن حيث الرقيق، فقد كونوا الجزء الأكبر من المجتمع بسبب الحروب الرومانية واتساع الفتوحات وإمكانية الاستيلاء على الأجانب الذين لا تربطهم بالإمبراطورية أية معاهدات.

أما من حيث الزراعة و الملكية الزراعية فقد كانت الحكومة تشجع الملكيات الصغيرة بين مختلف الأسر التي يتم تقسيم الأرض عليها في أنصبة متساوية وصغيرة، وذلك في عديد من المناطق. ثم ما لبث هذا التوازن يختل وذلك بضياع المساواة في توزيع الأراضي بين الأسر فظهرت الملكية الكبيرة.

وبمرور الزمن اتسعت أركان الإمبراطورية الرومانية وحركة التجارة بين أجزائها وتحول نمو الاقتصاد بها من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري، وحقق النبلاء من التجارة أرباحا طائلة، وأدى ذلك إلى ظهور طبقة من كبار التجار وكبار المزارعين وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة. وعاصر ظهور هذه الطبقة انقراض الطبقة المتوسطة المكونة من صغار الملاك الذين اضطروا تحت ضغط الأزمة الاقتصادية إلى بيع أراضيهم وممتلكاتهم إلى كبار المزارعين. وأصبح بذلك المجتمع مقسما إلى طبقتين هما طبقة النبلاء والفرسان وطبقة العامة والعبيد[2].

---

[1]– زينب حسين عوض، **مبادئ علم الاقتصاد**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص ص 64–65.

[2]– محمد إسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره، ص ص26–27.

تمهيد:

استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريبا من سقوط روما على يد القبائل الجرمانية سنة 476 م إلى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين سنة 1453م. وقد عرفت هذه الحقبة من التاريخ بعصور الظلام[1]، وساد فيها في أوروبا كل من النظام الإقطاعي والنظام الحرفي إلا أنه هناك من يسمي فترة القرون الوسطى بأكملها بالنظام الإقطاعي، ثم يقسمه إلى مرحلتين على أساس عدة اعتبارات أهمها النشاط الرئيسي الممارس في الاقتصاد حيث نجد:

– **مرحلة الإقطاع الأولى:** امتدت من القرن الخامس حتى القرن العاشر، حيث أصبحت الإقطاعية هي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاقتصادي.

وتحولت المدن الرومانية القديمة بمجرد سقوطها في أيدي السادة الإقطاعيين إلى ممارسة النشاط الزراعي وأرغم سكانها على فلاحة الأرض المحيطة بها. وقد أدى ذلك التطور إلى اندثار بعض المدن وتحول البعض الآخر إلى قرى، لذا يمكن القول بأن مرحلة الإقطاع الأولى كانت تتميز باندثار معالم المدنية واتساع رقعة الريف الزراعي[2]. وكان الاقتصاد في هذه الفترة مغلقا يستهلك فيه الأفراد ما ينتجون وينتجون ما يستهلكون[3].

– **مرحلة الإقطاع الثانية:** امتدت من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر. وقد حدث تطور كبير في هيكل الاقتصاد الإقطاعي إبان تلك المرحلة، إذ تحول من اقتصاد يقوم أساسا على الزراعة إلى اقتصاد يقوم أساسا على النشاط الحرفي، ومن اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح بتوطيد العلاقات التجارية فيما بين مدن غرب أوروبا وفيما بينها وبين العالم الخارجي، ومن اقتصاد عيني إلى اقتصاد نقدي باستخدام النقود كوسيط في المبادلات[4].

وأيا كان تقسيم هذه المرحلة في التاريخ سوف نتعرض إلى قسميها، النظام الإقطاعي على أساس ارتكازه على الزراعة و النظام الحرفي على أساس ارتكازه على ممارسة الحرف.

---

[1]– محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2009، ص 22.

[2]– حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ص 54.

[3]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[4]– حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

أولا- النظام الإقطاعي:

يعتبر النظام الإقطاعي ترجمة لما أطلق عليه إبان وبعد الثورة الفرنسية على النظام السابق بوصفه Feudal System أو Feudalism[1]، وسنحاول من خلال ماسيتقدم توضيح المفاهيم الخاصة بهذا النظام.

1- ماهية النظام الإقطاعي (المفهوم، النشأة والتطور):

النظام الإقطاعي هو تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا إنتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة[2]. وقد نشأ هذا النظام نتيجة تظافر عاملين أساسيين هما نفسهما عوامل انحلال النظام العبودي و يتلخصان أساسا في:

1-1- عوامل داخلية: لم يعد إنتاج العمل في المراحل الأخيرة من النظام العبودي، وخاصة في روما، كاف لسد مطالب الدولة واحتياجاتها حيث زادت دولة روما النفقات البذخية بدرجة كبيرة إلى جانب ضعف الطبقة الحاكمة وعدم قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها[3].

1-2- عوامل خارجية: الغزو الخارجي والذي تمثل في غزو القبائل الجرمانية لإمبراطورية روما سنة 476م.

وقد نتج عن ضعف الإمبراطورية الرومانية وسقوطها بيد الغزو الجرماني انتشار جو من القرصنة وقطع الطرق، وظهرت العوائق أمام التبادل التجاري فازدادت بذلك ظاهرة الاكتفاء الذاتي، وانتشر نظام الإقطاع في الريف ونظام الطوائف بالمدن الأوروبية حيث أخذت الوحدات الاقتصادية الريفية شكل الإقطاعيات وهي مزارع محصنة تشمل كل منها على قرية أو أكثر يتوسطها قصر المالك للأراضي ووسائل الإنتاج، فأصبح معظم سكان الريف أقنانا مرتبطين بالأرض وتابعين للملاك ويقومون بالعمل مقابل رزقهم وحمايتهم[4].

أدى توسع الإمبراطور في منح الأمراء الإقطاعيين الكثير من صلاحياته واختصاصاته إلى استقلال الإقطاعيات وتحولها إلى وحدات اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة[5]، وزوال السلطة المركزية من الناحية

---

[1]- عبد العزيز علي السديس، **تطور النظم الاقتصادية: تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي**، بحث منشور على الانترنيت:
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/_tTwr_lnZm_lqtSdy_-_tHwl_wrwb_mn_nZm_lqT_l_lnZm_lrsmly_0.pdf

[2]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 73.

[3]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[4]- محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004، ص ص 200-201.

[5]- سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004، ص ص 21-22.

الواقعية رغم بقائها من الناحية النظرية والقانونية. وزادت الأمور سوءا عندما انتشرت الحروب والعداوات بين الإقطاعيات والتي انعزلت بسبب ذلك عن بعضها تدريجيا[1].

وقسم تبعا لذلك المجتمع الإقطاعي إلى ثلاث طبقات:

- طبقة كبار الإقطاعيين وتضم طبقة النبلاء الحاكمة وطبقة كبار رجال الكنيسة.
- طبقة عموم الفلاحين.
- طبقة الأقنان.

كما قسمت الأراضي الإقطاعية إلى ثلاثة أنواع:

- أراضي السيد الإقطاعي: وهي الأراضي التي تتم زراعتها فعليا أقنان من قبل أقنان الأرض.
- أراضي الأقنان وهي قطع صغيرة جدا، تتم زراعتها من قبل الأقنان مقابل دفع ريع للسيد الاقطاعي.
- المراعي: تمنح من السيد الاقطاعي للانتفاع من قبل عامة الأفراد في أوقات معينة[2].

2- خصائص النظام الإقطاعي: يتسم النظام الإقطاعي بجملة من الخصائص أهمها:

- تمثل كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل إقطاعية "اقتصادا مغلقا" لا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى، مما يؤدي إلى غياب حافز الربح.
- تمثل الزراعة النشاط المهيمن على الاقتصاد والمميز له[3].
- ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى الريع ويقدمون له خدمات شخصية وعمل يسمى سخرة، ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فهم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج[4].
- ترتكز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول الأقل خصوبة[5].

---

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص47

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

[3]- زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[4]- محمود الطنطاوي الباز، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[5]- نيفين ظافر حسيب الكردي، **الأوضاع البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر**، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص 180.

– تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهواء[1].

– السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض وأصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، إلى جانب إخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين[2].

ثانيا– النظام الحرفي:

ساد النظام الحرفي في النصف الثاني من القرون الوسطى نتيجة تراجع النظام الإقطاعي حيث لجأت المدن إلى تحقيق استقلالها عن طريق كافة السبل.

1– نشأة وتطور النظام الحرفي:

ارتبط ظهور النظام الحرفي باستعادة المدنية لدورها الرئيسي في الاقتصاد والذي ما كان ليحدث لولا تظافر جملة من الأسباب أهمها:

– زيادة عدد سكان المدن بسبب هجرة الأقنان إليها ومن ثم زيادة الطلب من جانبهم على منتجات الحرفيين والمهنيين[3].

– اتساع التجارة وزيادة الثروة المتاحة في الوقت الذي تزايدت فيه حاجة الأمراء إلى الأموال لمواجهة نفقاتهم المستمرة والمتزايدة.

– الحروب الصليبية والتي أدت بدورها إلى إضعاف سلطة أمراء الإقطاع من ناحية وتشجيع التجارة بين الغرب والشرق من ناحية أخرى[4].

– إن ازدياد عدد الحرفيين والمهنيين دفعهم إلى تكوين نقابات طائفية تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم المشتركة. وبالرغم من أن هذا النظام قام على أساس الدفاع عن حقوق العمال والمهنيين، إلا أنه لم يكن

---

[1]– زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]– مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 53.

[3]– أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 28–29.

[4]– محمد بن براك الفوزان، **المنافسة في المملكة العربية السعودية: الأحكام والمبادئ على ضوء نظام المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/25**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، 2015، ص 23.

ينطوي بعد على حرية التجارة والصناعة حيث كان يحكم تلك الأنشطة قرارات تحكمية من قبل السلطات الحاكمة[1].

وقد ركزت النقابات الطائفية في الدفاع عن مصالح أعضائها بالاعتماد على الوسائل التالية[2]:

- المحافظة على مستويات أسعار السلع.
- تحديد عدد الحرفيين و العمال ومنع دخول أفراد جدد.
- مراقبة جودة الإنتاج.
- وضع جملة من الشروط للعضوية في النقابات.

2- خصائص النظام الحرفي: تميز النظام الحرفي بعدة خصائص أهمها[3]:

- تجمع أرباب الحرفة الواحدة في طائفة مهنية واحدة يرأسها شيخ أو رئيس يتم انتخابه، وكانت هناك قواعد تحدد تدرج الأفراد في العمل وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات بحيث كان من المستحيل الأخذ باختراع جديد لم توافق عليه الطائفة.
- تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد شخص واحد هم أرباب العمل المستقلين. ولم يكن العامل مجرد أجير بل كان أقرب إلى فرد من أفراد العائلة. وكان الإنتاج لا يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم، وبذلك كانت مخاطره الاقتصادية محدودة.
- تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية، مما أدى إلى عدم تطوره وبطئ التقدم التكنولوجي. وقد ساعد على هذه الظاهرة الأخيرة تدخل الطوائف المهنية لتحديد الكميات المنتجة وأساليب الصناعة.

وقد أخذ هذا النظام الحرفي يتطور إلى نظام المشروع إذ أخذ الحرفي يشتغل لحساب الوسيط الذي يقدم له المادة الأولية وأدوات العمل. وعندما فقد الحرفي ملكية المواد الأولية والمنتجات التي يصنعها، أضاع صفته كمنتج مستقل وأصبح أجيرا يعمل لدى الوسيط الذي أصبح رب عمل، وتطور بالتالي نظام الحرفة إلى نظام المشروع، وقد ظل هذا النظام قائما حتى القرن الثامن عشر[4].

---

[1]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

[2]- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3]- زينب حسين عوض، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

[4]- نفسه، ص 151.

3– أسباب انحلال النظام الإقطاعي والحرفي:

ساهمت عدة أسباب في تفسخ أسلوبي الإنتاج الإقطاعي والحرفي في الانهيار منها:

– عدم الانسجام في العلاقات الإنتاجية الإقطاعية حيث صار التنظيم الحرفي الإقطاعي عقبة في وجه كل تطور جديد لإنتاج البضائع وتصريفها.

– تطور القوى المنتجة في نهاية العهد الإقطاعي كاستخدام الدولاب المائي وصهر المعادن وصناعة النسيج وبناء السفن وتحسين أدوات العمل الزراعية وزيادة أنواع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية.

– الانفصال التام بين المدينة والقرية، حيث ترتب عنه تطور في التبادل السلعي وزيادة تقسيم العمل الاجتماعي مما خلق سوقا اقتصادية على المستوى القطري.

– لم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الإقطاعي تستجيب لضرورات التطور لتلبية طلبات السوق الاقتصادية. وهو ما ساعد بالإسراع في إنشاء الصناعات الرأسمالية. وظهرت إلى الوجود المانيفاكتورة والمتمثلة في نظام المصنع اليدوي الذي يجمع فيه التاجر عددا من الحرفيين تحت سقف واحد ويزودهم بالمواد الأولية وأدوات الإنتاج ليعملوا عنده كأجراء، كما شهدت أوروبا الإقطاعية انتفاضات الفلاحين المتعاقبة حيث نشبت حرب الفلاحين في فرنسا وانجلترا وألمانيا[1].

[1]– عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص ص 52–53.

تمهيد:

في الوقت الذي كانت تعيش فيه الدول الأوروبية في ظل النظام الإقطاعي وما رافقه من تردي في أوضاعها الاقتصادية والسياسية والثقافية، عاش العالم الإسلامي فترة من الازدهار على جميع الأصعدة خاصة الجانب الاقتصادي الذي مكنه من احتلال مكانة مرموقة في العالم باعتباره قوة اقتصادية لا يستهان بها فرضت نفسها من خلال اتساع مساحتها وسيطرتها على أقاليم كبيرة في العالم، إن تطور العالم الإسلامي لم يكن محظ صدفة وإنما كان نتيجة لمجموعة من السياسات التي اتبعها مؤسسوه والتي بدأت من سياسات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعوه.

أولا– الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم:

كان الرسول (ص) حريصا على تفجير كافة الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، فقد حث أصحابه على الاهتمام بالزراعة واستقلال الأراضي وقام بتنظيم عملية الري وأيد مبدأ الاستفادة من الخبرة القديمة والنشاط الإنتاجي لغير المسلمين وكذلك أقر نظام المساقاة، وقد استخدم المسلمون الأدوات الحديدية والخشبية في زراعتهم. وانتشر الرعي في الأرياف والقرى وخارج المدن ومارسه الخدم والأحرار من الرجال والنساء والأطفال فالنساء كن يرعين بالأغنام خاصة حول المساكن.

واهتم الرسول (ص) بالصناعة وشجع المسلمين عليها فتعلم بعضهم صناعة السيوف بالمدينة كما ابتعث من يتعلم صناعة المجانيق والدبابات بجرش.

إلا أن المسلمين في عهد الرسول (ص) بصفة عامة لم يهتموا بالصناعة اهتماما كبيرا لاعتمادهم بالدرجة الأولى على التجارة وتربية المواشي والزراعة ولكنهم مع ذلك صنعوا ما يحتاجون إليه من نسيج الثياب والخيام والأسلحة والأواني وغيرها من الصناعات الخفيفة

أما التجارة فتعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية في جزيرة العرب وقد مارسها المسلمون منذ أن كانوا بمكة قبل الهجرة حيث كانت امتدادا لسابق أنشطتهم، وتمتعت الأسواق في عهد النبي (ص) بالحرية الكاملة في الأسعار، وقد سعي بعض الصحابة إلى تحديد الأسعار إذ اشتكوا للرسول (ص) غلاء السعر وطلبوا منه التسعير ولكنه رفض وهذا يعني أن الأسواق قد خضعت لقوي العرض والطلب[1].

[1]– الأمين معاذ عثمان صالح، **الأحوال الاقتصادية في عصر الرسول (ص) والخلفاء الراشدين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2003، ص ص 93–98.

ثانيا– الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلفاء الراشدين:

قام الخلفاء الراشدون بمتابعة عمل الرسول صلى الله عليه وسلم مع إدخال بعض الإضافات التي تطلبتها مرحلة ولاية كل منهم، ونلخص أهم أعمالهم الاقتصادية في النقاط التالية.

1- خلافة أبي بكر رضي الله عنه : لم يختلف النظام الاقتصادي في عهد أبي بكر عنه في عهد رسول الله، حيث نجده اعتمد على نفس الموارد المالية (الزكاة، الغنائم، الفيء، الجزية)، ونفس السياسة المالية (اتخاذ قرارات الإنفاق)[1].

2- خلافة عمر رضي الله عنه: ساهم عمر بن الخطاب في إرساء بعض من الأفكار والوقائع الاقتصادية خاصة بما يتعلق بالمجال المالي والإدارة المالية، حيث قام بإنشاء الدواوين، وإنشاء بيت المال[2].

إن عمر رتب شئون الدولة، وأحكم مواردها، وكثرت الأموال في عهده (خراج ، جزية)، لم يكن هدف عمر جمع المال فحسب، بل كانت هناك سياسة حكيمة في الإنفاق تعود على ما ينفع المسلمين.

واهتم عمر بتعمير البلاد وإصلاحها (حفر الترع – إقامة الجسور– تشجيع الزراعة). كما يعتبر عمر أول من أمر بسك النقود، ولكنها لم تأخذ الشكل الرسمي إلا في عهد عبد الملك بن مروان (الخلافة الأموية)[3].

3- خلافة عثمان رضي الله عنه : ظلت الوقائع الاقتصادية في عهد عثمان على ما كانت عليه في عهد عمر بن الخطاب خاصة في المجال المالي، حيث ورث نظاما ماليا متكاملا ومحكما غنيا بالموارد نظرا لتزايد الإيرادات في عهد عمر نتيجة توسع الدولة الإسلامية عن طريق الفتوحات وأصبحت تشمل أغنى الأقاليم شرقا وغربا[4].

4- خلافة علي رضي الله عنه: كان علي أقرب إلى عمر في سياسته المالية من شدة تقتيره على نفسه وعلى أقرب الناس له، كما كانت سياسته تشتمل على أسس عظيمة في فرض الضرائب وتنظيمها، وتدعيم النظام المالي للدولة بقواعد متينة تزيد من عمرانها، وحفظ أموالها، وتحول دون خرابها أو إفلاسها[5].

ثالثا– الأوضاع الاقتصادية في العصر الأموي:

تميزت الأوضاع في العصر الأموي بمجموعة من السمات التي ميزت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ونذكر منها:

---

[1]– علي فيصل علي الأنصاري، **الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، 2008-2009، ص7.

[2]– محمود سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2006، ص 113.

[3]– علي فيصل علي الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص8.

[4] – محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[5]– علي فيصل علي الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 9.

1- الزراعة: شهد العصر الأموي اهتماما كبيرا بالنشاط الزراعي، أدى إلى توسيع حركة استصلاح الأراضي ومنها حركة استصلاح للأراضي في منطقة البطائح، على يد الخلفاء الأمويين، وذلك لزيادة رقعة الأراضي التي بحوزتهم، فاستخرجوا منها أراضٍ وضياعاً، جلبت لهم إيرادات سنوية كبيرة. ولعل أبرز شخصية أموية استفادت من عملية تجفيف البطائح، واستصلاح أراضيها وإعدادها للاستثمار الزراعي، هو الأمير مسلمة بن عبد الملك، واهتم الأمويون باستصلاح الأراضي الزراعية حتى يزيد الإنتاج، وبالتالي يزيد الخراج وينمو دخل الدولة.

واتسم نظام ملكية الأراضي في الخلافة الأموية بتقسيمها على الشكل التالي:

- ظهور الملكيات الكبيرة، فقد أدرك رؤساء القبائل وأشرافها، أهمية ملكية الأراضي الزراعية واستثمارها، فسارعوا إلى امتلاكها، سالكين طرقاً مختلفة، ووسائل متعددة لتحقيق غاياتهم؛

- تحول أرض الصوافي إلى ملك خاصٍّ باسم الخليفة، فقد اعتبر الخلفاء الأمويون أن مال الأمة ملكاً لهم، وتعودوا أنْ يتصرفوا فيه كما لو كان حقاً خالصاً لهم. وبذلك تركزت الثروات في أيديهم، وصاروا ينتزعون قسماً من الأراضي العامة ليحولوها إلى ملكية خاصة بهم[1].

2- الصناعة: تأثرت الحرف والصناعات في العصر الأموي بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها، كما تأثرت الصناعات والحرف بطبيعة الاقتصاد الأموي، حيث كان النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي فيه، فظهرت وتطورت صناعات تعتمد في موادها الخام على القطاع الزراعي، مثل صناعة النسيج والمطاحن، كما واكبت الصناعة حركة التطور العمراني بالدولة الأموية، فظهرت وتطورت صناعة مستلزمات البناء، إضافة إلى تأثر الصناعة بالجو العسكري السائد في معظم فترات العصر الأموي، حيث تطورت صناعة السفن الحربية ومن ثم التجارية[2].

3- التجارة: ازدهرت حركة التجارة الداخلية بعد تولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة ، حيث اهتم بمصالح التجار وعمل على توسيع نطاق التجارة، وتميز أهل الشام في حرفة التجارة وفتحوا علاقات تجارية مع غربي أوروبا واستفادوا من الأسطول الإسلامي ومن بين العوامل التي ساعدت على نشاط حركة التجارة الثراء الكبير الذي تميزت به طبقة الحكم وحاشيتهم، حيث نما لديهم الميل لاقتناء المنتوجات الكمالية، فأقبلوا على شراء السلع التجارية الباهضة الثمن، مما زاد في فعالية التجار وازدهار التجارة. وكان التجار يحتلون مكانة

---

[1]- مبارك محمد فرج، **تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام (1- 132هـ/622-749م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، 2007، ص ص 7-8.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، **الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار**، الموسوعة الشاملة، تاريخ الاطلاع: 05-02-2018:
http://islamport.com/w/tkh/Web/3696/411.htm

اجتماعية مرموقة في العصر الأموي وكانوا يقومون بتأسيس الشركات في سبيل زيادة فعالية التجارة، حيث كانوا يساهمون في الشركة بتقديم المال وممارسة العمل كذلك، أو بواحد منهما من خلال المضاربة، وأصبحت بذلك دمشق عاصمة الدولة مركزا تجاريا مهما[1]، ومحطا للتجارة الشرقية، وبالتالي مركزا لتوزيع البضائع إلى الجهات المختلفة حيث كانت تتكدس في أسواقها البضائع المتنوعة، المنتجة محليا والمستوردة[2].

4- وضعية بيت المال: من الأمور المهمة التي يمكن الإشارة إليها أيضا هو زيادة نفقات بيت المال في العصر الأموي، خاصة في مجال الإنفاق السياسي والمتمثّل في بذل الأموال من أجل توطيد دعائم الدولة وجذب المعارضين لها، كما زادت النفقات أيضًا في مجال المنشآت والمرافق العامة، حيث كانت الدولة تصرف أموالاً كثيرة على إنشاء المساجد والسدود والأسواق، وشقِّ الطرق وحفر الآبار.

وقد اتَّضح هذا الأمر في خلافة الوليد بن عبد الملك الذي كان يصرف الأموال الكثيرة على تلك المرافق، كما زادت النفقات أيضًا في عهد الوليد بن عبد الملك في مجال الرعاية الاجتماعية، حيث كان يصرف الأموال والكساء والأرزاق على المسنين والمقعدين.

كذلك في عهد عمر بن عبد العزيز زادت نفقات الرعاية الاجتماعية، حيث كان يعين كلَّ مَن أراد الحج أو الزواج، إضافة إلى قضائه الدين عن الغارمين من بيت المال.

وقد بدل عبد الملك بن مروان جهود في تعريب النقود وسكِّ العملة قد أسهمت في إظهار تفوُّق الدولة الاقتصادي بجانب تفوُّقها السياسي العسكري، إضافةً إلى خلق متغيِّرات اقتصادية جديدة سهَّلت عملية النموِّ الاقتصادي للدولة[3].

رابعا- الأوضاع الاقتصادية في العصر العباسي:

تأسست ثاني أكبر خلافة في التاريخ الإسلامي الخلافة العباسية عام (132هـ/750م) على يدي أبو العباس (132-136هـ)، وجاءت الخلافة العباسية كنقطة تحول في الدولة والمجتمع في التاريخ الإسلامي إذ صاحبها تحولات جذرية على المستوى السياسي والاجتماعي.

وشهدت الدولة فترة استقرار نسبي إلى عام 218هـ ترسخ فيها النظام الوزاري وتحققت نهضة علمية وفكرية وثقافية غير مسبوقة عالمياً وتوسع النشاط الزراعي والتجاري والحرفي بشكل كبير إلى أن أُدخل الأتراك بعدها إلى الجيش ليتجاوزا ذلك الدور حتى أصبحوا جزءا رئيسيا من التركيبة السياسية فواجهت بذلك الدولة أزمات

---

[1]- إيناس محمد البهيجي، **تاريخ الدولة الأموية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017، ص ص 270-271.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، مرجع سبق ذكره.

[3]- جوعان راشد سعيد الظاهري، **الحياة الاقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي (40- 132هـ/661-750م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1992، ص 34.

عدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي، ونتيجة لتلك الأزمات والتحولات أخذت تضعف مؤسسة الخلافة تدريجيا إلى أن تفككت الدولة في فترتها الأخيرة عندما سيطر البويهيون على الخلافة ومن بعدهم السلاجقة[1]. ويمكن تلخيص أهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة في النقاط التالية[2]:

1- الزراعة: كانت الأراضي الزراعية مقسمة من حيث الملكية عام النحو التالي: الصوافي (أراضي قابلة للاستغلال فوراً) وهي الأرض المملوكة لبيت المال وللخليفة حق التصرف بها، والأراضي الموات (قابلة للاستغلال بعد الاستصلاح) وهي ملك لبيت المال لكنها تتحول إلى الملكية الخاصة في حال استصلاحها، والأراضي الخراجية -الأكثر شيوعاً- وهي في الأصل فيء وتزرع مقابل دفع الخراج كإيجار للأرض، والأراضي السلطانية وهي مملوكة للخليفة. استخدمت الدولة إقطاع الأراضي، تحويل ملكية الأراضي العامة إلى الملكية الخاصة بشكل دائم (إقطاع تمليك) أو مؤقت (إقطاع استغلال)، كسياسة غير معلنة لإعادة التوزيع ولدفع المستحقات.

وفي فترة لاحقة توسع البويهيون في استخدام إقطاع الاستغلال ليشمل الجنود مقابل رواتبهم، حيث سمي بالإقطاع العسكري. انعكس عن تطبيق سياسة الإقطاع بشكل عام، والإقطاع العسكري بشكل خاص سلبيات كبيرة على الدولة والاقتصاد حيث ضعفت الإدارة بشكل عام، والإدارة المالية بشكل خاص وأهملت الكثير من الأراضي وتدهور نظام الري وتردت إيرادات الدولة بشكل ملحوظ وتدهورت أحوال الفلاحين بشكل كبير.

وأدركت الدولة من البداية أهمية النشاط الزراعي كونه المصدر الأساسي لرزق المواطنين ومصدر الإنتاج الغذائي للجميع وأهم مصدر للإيرادات الدولة (الخراج والعشر) لهذا وجهت الدولة اهتماما خاصا نحو هذا القطاع ممثلة بحجم الإنفاق الكبير على النظام العام للري، وعلى إصلاح المزارع المهجورة والأراضي بعد الفيضانات وإصلاح الطرق الزراعية وحمايتها، وقدمت الحكومة أحيانا المساعدات للمزارعين بشكل نقدي ممثلة بمساهمة الدولة في المشاريع العامة أو المشتركة مع المواطنين بالإضافة إلى تقديم السماد والأدوات الزراعية والمواشي.

تطور القطاع الزراعي بشكل كبير حيث توسعت الملكيات وظهرت الزراعة المركزية الأمر الذي مكن الدولة من توفير أمنها الغذائي معتمدة على إنتاجها الخاص، استعمل المالكون الفلاحين والرقيق بأعداد

---

[1]- أحمد فراس العوران، غيداء عادل، **النظام الاقتصادي في ظل الدولة العباسية**، ص 4، تاريخ الاطلاع: 10-03-2018:
https://www.researchgate.net/profile/Ahmad_Oran/publication/274638081_alnzam_alaqtsady_fy_zl_aldwlt_albasyt/links/552440790cf2b123c51738ed/alnzam-alaqtsady-fy-zl-aldwlt-albasyt.pdf

[2]- نفسه، ص ص 10-16.

كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، حيث ظهر ما يشبه الإقطاع الزراعي الذي كان لأثرياء التجار دور فيه.

2- الصناعة: تطورت الصناعة لكنها بقيت محدودة الإمكانيات ومعتمدة على العمل الفردي أو المشترك بين عدد محدود من الأفراد. وكانت هناك مصانع كبيرة نسبياً مثل مصانع الزجاج والنسيج والصابون والملابس والأحذية والخزف والسكر والصياغة، فضلاً عن الحدادة والنجارة لصنع الأدوات المنزلية والأسلحة والسفن وغيرها. ومع هذا لم تصل الصناعة إلى المستوى الذي يجعل منها مصدراً قوياً للثراء مثل التجارة والصيرفة.

3- التجارة الداخلية: شهدت التجارة الداخلية بين العاصمة وبين الأقاليم من ناحية وبين الأقاليم بعضها ببعض نشاطاً بشكل كبير يتم من خلاله تبادل كميات كبيرة من عدد كبير ممن السلع من: الحبوب والفواكه والخضر والتمور والسكر وزيت الزيتون والأرز والعسل والملابس القطنية والصوفية والحريرية.

اتبعت الدولة العباسية انسجاما مع مبادئ الشريعة مبدأ حرية التجارة الداخلية والخارجية ولم تضع قيودا على تنقل السلع واليد العاملة بين مختلف أقاليم الدولة، ولم تتدخل في عملية التبادل وما ينجم عنها من أسعار إلا في حالات استثنائية محدودة حيث تدخلت لصالح الطبقات الفقيرة في أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والشعير نتيجة لاحتكار تلك السلع من قبل بعض التجار. وليس هناك ما يشير إلى تدخل الدولة في أي من أسعار السلع الحرفية أو الصناعية، حيث كانت الأسعار ناجمة عن محصلة التعامل الحر ضمن الضوابط الشرعية بين المنتجين والمستهلكين.

4-التجارة الخارجية: كان العامل الاقتصادي وطرق المواصلات من بين أهم العوامل المحددة لموقع بغداد العاصمة الجديدة للخلافة ومركز الثقل الاقتصادي المستقبلي للدولة بل والعالم أجمع. فاهتمت الدولة بشكل ملحوظ بإنشاء الطرق وصيانتها وحمايتها لتتمكن من ربط عاصمتها بأنحاء الدولة المختلفة وبالعالم الخارجي على حد سواء.

طبقت الدولة العباسية سياسة التجارة الحرة على التجارة الخارجية، مع المعاملة بالمثل من حيث الضريبة، وغطت مناطق عديدة ومتفرقة من العالم، ولم يكن هناك صعوبات في استيراد السلع حيث كان المحيط الهندي بحرا آمنا إذ كان تحت سيطرة أسطول الدولة العباسية. تدفقت السلع من كل مكان حيث كان التعامل إما مقايضة أو بالنقد المباشر.

5- النقود: استخدمت الدولة العباسية أساسا نظاماً نقدياً مزدوجاً مكوناً من الدراهم وأجزائها، عملة فضية العملة الرئيسية في الأقاليم الشرقية، والدنانير وأجزائها، عملة ذهبية، العملة الرئيسية في الأقاليم الغربية، وكلاهما مقبول في كامل الأقاليم إذا كانت ذات أوزان شرعية. استخدمت أيضا نقود الصلات و هي نقود

ذات أوزان غير متداولة تضرب خصيصاً للخلفاء وأحياناً لبعض كبار رجالات الدولة، لتوزع في مناسبات خاصة. كانت عملية ضرب النقود مقتصرة على السلطة القائمة وتحت الإشراف المباشر للخليفة، لاعتبارها من الأمور السيادية للدولة.

6- الصيرفة: ظهر العمل المصرفي بشكل محدود في بداية الأمر لكن أخذ في التوسع خلال القرن الثالث هجري، وجاء التوسع في العمل المصرفي وعمليات الائتمان استجابة للتوسع الكبير في النشاط التجاري، بين الأطراف المترامية للدولة ومع الدول الأخرى، وللحاجة لوجود مكان آمن لإيداع الأموال مع ضمان سرية التعامل.

أصبح العمل المصرفي من الممارسات الضرورية في الأسواق الإسلامية ومن أهم العوامل التي أدت إلى سهولة التبادل ومن ثم إلى المزيد من التوسع في النشاط التجاري.

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي فتتضمن المصادر التاريخية الكثير من المعلومات عن المستوى المعيشي للخلفاء والذي كان مرتفعا جدا لكنها لا تقدم الكثير عن المستوى المعيشي للعامة. بشكل عام كان هناك تفاوت كبير في الدخل والثروة يقل ويكثر حسب الأوضاع العامة، لكن يبدو أن الدولة خففت من حدة ذلك عن طريق تقديم بعض الخدمات الأساسية المجانية مثل التعليم المجاني للفقراء والخدمات الصحية المجانية.

خامسا- الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة المماليك:

شهد الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة تباينا من منطقة لأخرى، فكانت الحالة الاقتصادية في بعض الأقاليم كمصر والشام والعراق وبلاد المغرب مزدهرة بينما كان الوضع سيئا في أقاليم أخرى، فازدهرت بعض الصناعات في المدن المتطورة فامتازت الشام ومصر بصناعة الأسلحة والصناعات الغذائية، والعراق بصناعة الخشب، بينما اشتهرت بلاد الأندلس بصناعات النسيج والحرير والزجاج وصناعة السفن.

تعمق الانقسام الكبير بين الأقاليم مما أضعف الاقتصاد الإسلامي كله وأفقده التكامل الاقتصادي الذي كان عليه سابقا، فانخفض مستوى التجارة البينية بين مناطق البلاد الإسلامية كثيرا، وهو ما أثر سلبا على الأحوال المعيشية للأفراد.

تراجعت التجارة الخارجية ووقعت بيد الغرب خاصة بعد الحروب الصليبية واحتلالها للموانئ الإسلامية، فازدهرت التجارة بإيطاليا خلال القرنين 13 و14 ميلادي، وزاد الوضع سوءا باجتياح التتار الذين خربوا البنية التحتية الاقتصادية بما فيها من شبكات الطرق والري وأغلب المباني العامة التي مروا بها،

فعانت المنطقة بذلك ركودا اقتصاديا طويلا وارتفاعا كبيرا في الأسعار، وانكمشت التجارة والزراعة وساد اللاأمن.

وظهرت بعد ذلك الدولة العثمانية والتي اهتمت في بدايتها بأساليب الجباية والمالية العامة، لكنها لم تهتم بأحوال الناس اقتصاديا بسبب تركيزها على الشأن العسكري وزيادة إنفاقها عليه، فتدهورت ماليتها مع مرور الوقت وزادت مديونتها، وبداية من النصف الثاني من القرن 15 تمكنت الدولة العثمانية من إحداث نهضة اقتصادية قوية شملت الصناعة والتجارة والزراعة، وقامت خلال الحرب العالمية الثانية أوراقا نقدية لأول مرة في تاريخ البلاد الإسلامية، إلا أن بدأت تتفكك تدريجيا بعد ذلك وتفقد قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية[1].

[1]- عبد الحميد رولامي، **الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى عند العرب والمسلمين**، مدونة شخصية بالأستاذ، تاريخ الاطلاع: 06-04-2018:
https://drive.google.com/file/d/0B0xly6EszXNeT0ZGSnN1X01ieXM/view

تمهيد:

دفعت الأوضاع الاقتصادية المتردية التي سادت في أوروبا في ظل النظام الإقطاعي، إلى تبني نظام جديد من شأنه أن يعيد القوة الاقتصادية لهذه المنطقة، ويعرف هذا النظام بالنظام الرأسمالي الذي تمكن خلال فترة وجيزة من تحسين أوضاع الدول الأوروبية. واتخذ النظام الرأسمالي عدة صور بدأت بالرأسمالية التجارية التي كان محور النشاط فيها هو النشاط التجاري، لينتقل فيما بعد إلى الرأسمالية الصناعية والتي أعطت اهتماما أكبر للنشاط الصناعي منتهيا بالرأسمالية المالية والتي لعب فيها رأس المال دورا بارزا.

إن الصور التي اتخذتها الرأسمالية مكنتها من أن تجدد نفسها وان تتأقلم مع احتياجات ومتطلبات الفترة التي عاشتها وأن تحافظ على وجودها وتفرض نفسها بقوة إلى وقتنا الحالي.

أولا- النظام الرأسمالي:

تمكن النظام الرأسمالي من أن يفرض نفسه على الساحة الدولية فاتخذته معظم دول العام كركيزة أساسية لتسيير وإدارة اقتصادياتها، المر الذي يستدعي تحديد لأهم النقاط الأساسية المتعلقة به من تعريف وخصائص.

1- مفهوم النظام الرأسمالي: هو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية[1].

وتعرف الرأسمالية أيضا على أنها نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يعرفون تحت اسم "طبقة الرأسماليين"، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين. ولذلك نميز بين طبقتين:

- الطبقة البرجوازية: وهي مجموعة قليلة جدا من الأفراد تتمركز وتتراكم لديها الثروة.
- طبقة واسعة جدا من الأفراد مضطرة للعمل لدى الطبقة البرجوازية[2].

2- خصائص النظام الرأسمالي: يتسم النظام الرأسمالي بجملة من الخصائص ندرجها فيما يلي:

2-1- الملكية الخاصة (الملكية الفردية): تعتبر الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج أهم مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي حيث أن معظم وسائل الإنتاج تكون ذات ملكية خاصة من قبل الأفراد و الشركات لا من قبل الحكومة، كما أن القانون يحمي تلك الملكية ويؤمن حرية التصرف بها، لكن هذا النظام لا ينفي

[1]- عماد عمر خلف الله أحمد، **الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي- الوقائع ورهانات المستقبل-، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ص 9.

[2]- عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

وجود الملكية العامة والخاصة في بعض المجالات المحدودة التي لا يرغب أحيانا القطاع الخاص بالعمل والاستثمار فيها، إما لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو أن درجة المخاطرة فيها عالية أو أنها تحتاج لفترة استرداد الرأس المال العامل طويلة نسبيا وهي نشاطات ضرورية ولازمة مثل بناء الموانئ وطرق المواصلات وإنشاء الجسور وشبكات الري[1].

2-2- حافز الربح: يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة، لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر، فقد يربح أو يخسر، هذا، وقد أشار آدم سميث إلى وجود يد خفية توقف بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة. كما أنه يحقق المزيد من الأرباح, وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنه يعتبر أيضًا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي وتعمل دائمًا على تنميته، حيث أن مزيدًا من الأرباح يعني في النهاية مزيدًا من الإنتاج[2].

2-3- المنافسة: من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها مما يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين.

2-4- آلية السوق: التي تحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقات التفاعلية بين البائع والمشتري. فتقوم الأسعار بدورها بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا[3].

2-5- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: والذي يؤدي إلى حرية السوق دون فرض أية قيود عليه وقد صاغ آدم سميث ذلك وفق شعار "دعه يعمل واتركه يمر"[1].

---

[1]- داليا عادل الزيادي، **النظم الاقتصادية المقارنة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص 44.

[2]- علي فيصل علي الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

[3]- ساروت جاهان، أحمد صابر محمود، **ما المقصود بالرأسمالية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015، ص 44.

3- ظروف نشأة النظام الرأسمالي: تتلخص أهم الظروف الذي نشأ في ظلها النظام الرأسمالي في النقاط التالية:

3-1- انهيار مرتكزات النظام الإقطاعي والحرفي: من العوامل التي ترتب عنها اختلال وانهيار النظام الإقطاعي والحرفي نجد:

- نمو المدن وازدهارها.

- هروب الأقنان إلى المدن مما تسبب في قطع تبعية الإنسان للأرض.

- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي والذي ترتب عنه تحول الريع العيني الذي كان يتقاضاه السيد من أتباعه إلى ريع نقدي، وهو ما أدى إلى تغيرات عميقة في طبيعة النظام الإقطاعي نفسه، حيث أصبح بإمكان الفلاحين التخلص من أعمال السخرة لدى الشريف وإحلالها بمدفوعات نقدية، وبالتالي انهيار مرتكز آخر قام عليه النظام الإقطاعي وهي السخرة، وبانتهاء السخرة تغيرت العلاقة بين السيد وتابعيه (والتي تتمثل بشكل كبير في علاقة تبعية شخصية إلى علاقة تقترب كثيرا من تلك التي تقوم بين مالك الأرض ومستأجريها)[2].

3-2- نشوء الدولة القومية: أدت التطورات السياسية التي رافقت انهيار النظام الإقطاعي إلى نشوء الدولة بمعناها الحديث، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطتها على كل المقيمين في إقليمها، وقد أدى ذلك إلى اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين وتنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة بحيث تستقل الأولى بأمور الدنيا وتلتزم الثانية بحدود الأمور الروحية[3].

3-3- ازدياد أهمية التجارة الخارجية: شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، مما أدى إلى نمو التجارة الخارجية بصورة قوية أدت بدورها إلى ثراء التجار العاملين فيها، فزادت تبعا لذلك أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة، وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم[4]، ومن بين الأسباب التي ساعدت على نمو التجارة الخارجية هو الاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر والتي جاءت لإيجاد طرق تجارية تربط أوروبا بالشرق بعيدا عن الطرق التي كانت تستخدمها سابقا والتي أصبحت تحت السيطرة التركية، ففي عام 1492 وصل

---

[1]- منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**، الطبعة الأولى، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2016، ص 49.

[2]- محمود الطنطاوي الباز، مرجع سبق ذكره، ص ص 229-230.

[3]- سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، 1973، ص 23.

[4]- محمد الطاهر قادري، **مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي- المستقبل إبداع الماضي-**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 15.

كريستوف كولومبس إلى سواحل أمريكا وأعلنت جميع الأراضي التي اكتشفتها ممتلكات للمملكة الاسبانية، وفي عام 1498 اكتشف فاسكو دي كاما الطريق إلى الهند، وقد ساهمت هذه الاكتشافات الجغرافية وغيرها في:

- ايجاد أسواق جديدة وتوسيع السوق أمام البضائع الأوروبية التي أخذت بالتزايد.
- استغلال المستعمرات بالاستيلاء على ثرواتها ونهبها[1]، خاصة المعادن النفيسة و المواد الأولية.

3-4- انتشار حركتي الإصلاح الفكري والديني: والتي أدت إلى تحرير العقول من سيطرة الكنيسة، وزعزعة مركزها، وإحياء روح المبادرة لدى الأفراد وإعطاء حافز الربح أهمية من ممارسة النشاط الاقتصادي[2].

ثانيا- مرحلة الرأسمالية التجارية:

اشتق اسم الرأسمالية التجارية من الايطالية (التاجر)، وهي أول شكل من أشكال الرأسمالية وقد عبرت هذه الرأسمالية أساسا عن مصلحة فئة التجار،

ونشأت الرأسمالية التجارية في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر، وكانت تهدف إلى اجتذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد[3].

1- مبادئ الرأسمالية التجارية:

وتتلخص أهم المبادئ والتي بنيت عليها الرأسمالية التجارية في:

- تمجيد المعدن النفيس لدرجة اعتباره مصدرا للثروة.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، تليها الصناعة باعتبارها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالا بارزا للتصدير[4].
- زيادة عدد السكان: حيث أن زيادة حجم السكان يؤدي إلى توفير اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي يساعد بدوره على نمو الصناعة[5].

---

[1]- عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012، ص ص 237-238.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3]- إبراهيم مشورب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[4]- محمود الطنطاوي الباز، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239.

[5]- حازم البنى، **المبادئ والأسس الاقتصادية**، دون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1997، ص 11.

2- أهم نماذج السياسات التجارية:

يمكن التمييز بين ثلاثة صيغ أساسية في تطبيق السياسات التجارية في ظل الرأسمالية التجارية تتوافق مع مقومات كل دولة وهي:

2-1- السياسة المعدنية في اسبانيا والبرتغال:

يعتبر البرتغاليين والاسبان من أوائل الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود مستعمراتها في أمريكا الجنوبية التي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في السوق الجديدة. وقد كانت اسبانيا في خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا، لذا حاولت الدولة الحفاظ بهذا الوضع المتميز عن باقي دول العالم[1].

ولتحقيق ذلك اتبعت أيضا اسبانيا سياسة تتلخص في تصدير المعادن النفيسة واشتراط استفاء ثمن البضائع المصدرة بالمعادن النفيسة. توجب تدخل الدولة في عقود التجارة المبرمة بين رعاياها والأجانب وفي حالة إذا وقع استيراد البضائع الأجنبية، تشترط المقايضة بالبضائع الوطنية. ويعود الفضل في ظهور فكرة الماركنتيلية إلى الاسبان والبرتغال إلا أنهم لم يتمكنوا من تطويرها، واهتموا أكثر بكيفية الاحتفاظ بالمعادن الثمينة من خلال:

- منع تصديرها إلى الخارج مهما كانت المغريات.
- إتباع سياسة المقايضة في عمليات الاستيراد.
- فرض التكافؤ في المبادلات مع الخارج تجنبا للوقوع في مشكلة الديون التي قد تضطر الدولة تسديدها بالمعادن الثمينة.

2-2- السياسة الصناعية في فرنسا:

يختلف في تلك الحقبة الوضع الاقتصادي لفرنسا عنه لإسبانيا والبرتغال حيث لم يكن لفرنسا الذهب والفضة نظرا لعدم وجود مستعمرات لها تمددها بالمعدنين والمواد الخام، ولم تكن بعد قد دخلت في مرحلة الاستعمار السياسي الاقتصادي أو التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية[2].

دفع كل من سبق فرنسا إلى العمل على زيادة السلع الصناعية القابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية واستيفاء أثمانها بالذهب والفضة. ولتحقيق ذلك اتخذت جملة من الإجراءات الوقائية من أهمها:

- تشجيع الصناعات المحلية بشتى الوسائل.

---

[1]- محمد الطاهر القادري، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

[2]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 70.

– العمل على حمايتها وتنظيمها خوفا من المضاربة الخارجية.

اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط حركة التبادل مع الدول الأخرى لغاية تأمين تصريف المنتجات الصناعية.

طبقت هذه السياسة من قبل كولبير الوزير للملك الرابع عشر[1].

2-3- السياسة التجارية في بريطانيا:

تهدف هذه السياسة إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات عن طريق التجارة وتنظيم العقود التجارية وعقود النقل البحري لصالح انجلترا وأسطولها التجاري وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة. وقد وضع هذه السياسة رجل الدولة البريطاني المعروف كرومويل[2]، وكان شعارهم الأساسي في تلك الفترة "فلنبع أكثر مما نشتري". كما ساعد نظام العهد الاستعماري في زيادة قوة بريطانيا وتدعيم تجارتها من خلال إتباع الأساليب التالية:

– ضرورة تصدير السلع من الدول المستعمرة إلى بريطانيا وبواسطة أسطولها البحري.

– الامتناع عن إقامة مشاريع صناعية في المستعمرات.

– تتمتع الدولة بحق الاحتكار في جميع عمليات البيع والشراء.

ثالثا- الرأسمالية الصناعية:

ارتكزت الرأسمالية التجارية على التجارة باعتبارها مركز النشاط الاقتصادي، وكانت الصناعة قائمة لخدمة التجارة إلا أن تطور الإنتاج الصناعي وتوسع حجمه غيّر من موازين القوى وباتت الصناعة أكثر أهمية من التجارة حيث سخرت هذه الأخيرة لخدمتها وتحويل النظام الاقتصادي بذلك من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

1- نشأة الرأسمالية الصناعية ومفهومها:

بدأت مرحلة الرأسمالية الصناعية ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر، وقد تميزت بتغيير الهيكل الأساسي للاقتصاديات الأوروبية، فبالرغم من أن التجاريين قد أسهموا فغلا في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة نسبية في المجتمعات الأوروبية، إلا أنها أسفرت عن ظهور موجة من الاستياء العام بالنسبة للطبقات العاملة وجمهور المستهلكين، ولذا رأت الحكومة ضرورة تدخلها لتبني المشروعات الصناعية من أجل إنعاش

[1]– سكينة بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]– سكينة بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج الوطني بما يكفل تحسين أسلوب توزيعه، إلا أن تلك القيود المفروضة كبحت النشاط الاقتصادي وارتدت عليه سلبا مما استدعى العودة إلى الحرية الاقتصادية من جديد[1].

وتمثل الرأسمالية الصناعية ذلك البناء الذي يقوم بصفة أساسية على الاستخدام الواسع للآلات الحديثة في العملية الإنتاجية مع سيطرة رأس المال الخاص على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الحرية الاقتصادية[2].

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية هي الثورة الصناعية والتي بدأت في سنة 1776 وتصاعدت مع الزمن، حيث أن نمو الصناعة قاد إلى زيادة التأكيد على الجانب الصناعي في الحياة الاقتصادية[3].

2- مفهوم الثورة الصناعية:

يعرف الاقتصادي Clough الثورة الصناعية بأنها التغير المفاجئ في وسائل إنتاج السلع الصناعية من الطرق اليدوية إلى الطرق الميكانيكية.

ولا يقصد بهذا التغير المفاجئ والجوهري بأن الاستعانة بالطرق الميكانيكية والتي تتمثل أساسا في أن الآلات مجرد تركيب مادي يساعد على اختصار وتسهيل العمل الإنساني وإنما يقصد بالآلة تركيب مادي يحتوي على أدوات تؤدي تلقائيا نفس العملية الفنية التي كان يؤديها العامل قبل اختراع الآلة[4].

وتعرف الثورة الصناعية أيضا على أنّها: "التحول الكبير الذي شكل نقلة نوعية في الانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الإنتاج، هذا جانب، ومن جانب آخر لوحظ أن طرق التنظيم الصناعي قد شهدت تحولا كيفيا في الانتقال إلى نظام المصنع القائم على التقسيم الفني للعمل"[5].

3- عوامل قيام الثورة الصناعية: لم تحدث الثورة الصناعية في دول أوروبا في وقت واحد بسبب اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، إلا أن هناك جملة من العوامل ساهمت في قيامها نلخصها فيما يلي:

---

[1]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2]- محمود الطنطاوي الباز، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[4]- فيصل محمد البحيري، **أثر النهضة العلمية الحديثة على الفكر القانوني: دراسة في فلسفة القانون**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، الجيزة، مصر، 2015، ص 150.

[5]- صباح قاسم الأمامي، عباس كاظم جياد الفياض، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 35.

3-1- التقدم العلمي: إن قيام النهضة العلمية في أوروبا سمح للعلم بأن يخطو خطوات سريعة، أفسحت المجال لظهور الاختراعات الحديثة مثل السفن التجارية التي تعبر البحار والمحيطات، كذلك مد طرق السكك الحديدية بين بعض الدول الصناعية لتسهيل التنقل فيما بينها.

3-2 العامل السكاني: أدى تحسن الظروف المعيشية في أوروبا إلى زيادة عدد السكان وما رافقه من كثرة متطلباتهم الحياتية وزيادتها، وقد دفعت تلك الحاجات إلى التفكير بإيجاد أساليب جديدة ومتطورة في الإنتاج لكي تلبي رغبات السكان واحتياجاتهم المتزايدة.

3-3- رأس المال: لقد كان لاتساع القارة الأوروبية وامتدادها لأقطار العالم أثر ايجابي لأصحاب المصانع وشركات النقل، والمؤسسات المالية، وذلك لأن أرباحهم كانت في تزايد مستمر مما مكنهم من تكوين أموال طائلة سمحت بتمويل الصناعة.

فقد استخدمت رؤوس الأموال في مجال تحسين أساليب الإنتاج عن طريق تمويل الاختراعات العلمية التي استفاد منها الإنسان في مجال إنتاجه الصناعي والزراعي.

3-4- سياسة الحرية وعدم التدخل: إعطاء الفرصة لمبادرة الأفراد، كما عملت الدولة على تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة من أجل تشجيعها، وعملت على حماية حقوق الاختراع[1].

4- مظاهر الثورة الصناعية: من أهم مظاهر الثورة الصناعية نجد:

4-1- نظام المصانع: حل نظام المصانع محل الحرفة والورش الصغيرة والصناعات المنزلية، وصاحب هذا النظام توطن الصناعة بالقرب من منحدرات المياه ومناجم الفحم.

4-2- تركز السكان في المدن: أدى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة نسبة سكان المدن بنسبة كبيرة، كما أدى تركيز الصناعات بالقرب من مساقط المياه أو مصادر الطاقة أو المواد الأولية إلى تركيز السكان بدرجة أكبر في تلك المناطق.

4-3- كبر حجم المشروعات: إن تزايد عدد العمال أدى إلى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وسمح بقيام التكامل وقيام المشروع بكل أو معظم مراحل الإنتاج الخاصة بسلعة معينة مما أدى إلى قيام مشروعات كبيرة.

[1]- أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

4-4- نمو النزعات الاحتكارية في الصناعة: أدى ميل المشروعات نحو الكبر إلى قلة عددها خاصة فيما يتعلق بممارسة نفس النشاط، وهذا مكنها من الاتفاق على تنسيق سياستها وتحقيق قدر من الاتحاد بينها مما أدى إلى ظهور النزعات الاحتكارية[1].

4-5- نمو التجارة الخارجية: أدت المنافسة الكبيرة التي قامت بين الدول الأوروبية للسيطرة على السوق الخارجية إلى التوسع الاستعماري وبالتالي الاحتكارات التجارية، وكانت الدولة ذات القوى البحرية هي المسيطرة، واستطاعت بريطانيا بفضل قوتها البحرية أن تسيطر على أهم الأسواق الدولية[2].

5- نتائج الثورة الصناعية:

ساهمت الثورة الصناعية في تنشيط الحياة الاقتصادية فظهر نظام اقتصادي جديد كان له بالغ الأثر على المجتمع الأوروبي. وقد أدت الثروة الكبيرة إلى تقدم انجلترا وجعلها من أغنى دول العالم. وقد أسفرت الثورة الصناعية عن عدة نتائج تمس كافة الجوانب الحياتية وهي[3]:

5-1- النتائج الاقتصادية: أدت الثورة الصناعية إلى قيام نظام اقتصادي رأسمالي يرتكز على حرية العمل والمبادلات فبرز دور المؤسسات الإنتاجية الكبرى في تنمية الاقتصاد وتحسنت الأوضاع المعيشية للأفراد وازدهرت حركة العمران، كما ازداد الإنتاج الصناعي بشكل كبير بفضل تطور المعدات والآلات واعتماد التقنيات الجديدة.

فانخفضت كلفة الإنتاج وظهرت صناعات جديدة واتسع الاستثمار في الزراعة فقد أدى الاستعمال المكثف للآلات والأسمدة إلى تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج معيشي مخصص أساسا لاستهلاك المزارع وعائلته إلى نتاج تجاري موجه إلى السوق.

لذا تحولت الزراعة إلى عنصر فعال في تطور القطاع الصناعي بعد أن وفرت له حاجاته من المواد الأولية مما زاد من مستوى الإنتاج واستوجب تأمين أسواق خارجية لترويج فوائضه كما تطلبت التجارة الدولية تطوير المعاملات المالية فأنشأت البنوك المتخصصة واعتمد الذهب كقاعدة في المعاملات.

5-2- النتائج الاجتماعية: أقيم تبعا للثورة الصناعية مجتمعا جديدا تميز ببروز طبقتين، طبقة أرباب العمل المنسبين إلى البرجوازية، وطبقة العمال التي تضم سكان المدن والأرياف الباحثين عن فرص عمل وفرتها المصانع.

---

[1]- أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

[2]- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

[3]- اسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص36-37.

5-3- النتائج السياسية والثقافية: كان للثورة الصناعية عدة نتائج على المستوى الثقافي والسياسي تمثلت أساسا في:

- بروز أحزاب سياسية تدافع عن مصالح العمال وتشارك في الحياة السياسية.

- احتدام التنافس بين الدول الصناعية للسيطرة على المواد الأولية والأسواق الخارجية مما نتج عنه تفاقم الاستعمار وانقسام العالم إلى جزأين، جزء مهيمن تمثله البلدان الصناعية وجزء مستغل تمثله بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

أما بالنسبة للجوانب الثقافية فتمثلت أساسا في زيادة الوعي بعد انتعاش حياة المدنية التي وفرت للأفراد كافة وسائل التعليم والثقافة.

رابعا- الرأسمالية المالية:

إن النظام الرأسمالي ومن خلال الثورة الصناعية التي تضمنت حصول تطور صناعي واسع، واستمرار هذا التطور، وما رافقه من زيادة في التخصص وتقسيم العمل واتساع المبادلات التجارية، وزيادة استخدام رؤوس الأموال في القيام بالنشاطات الاقتصادية وكنتيجة للسعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح التي أعيد استخدامها في القيام بهذه النشاطات وتوسعها المستمر، أدى إلى تكوين رؤوس أموال ضخمة، ومن ثم تركز رؤوس الأموال هذه، وهنا برزت أهمية رأس المال المالي وسيطرته على النشاطات الاقتصادية كافة، وبالذات الصناعية والتجارية، وبحيث أصبحت المؤسسات المالية التي تتجمع وتتركز فيها رؤوس الأموال الضخمة. إضافة إلى قدرة بعض المؤسسات المالية، وبالذات البنوك التجارية على توليد التمويل من خلال ما تولده من ائتمان، وهو الأمر الذي تضمن بروز المؤسسات التحويلية والبنكية كأساس للقيام بالاستثمار والإنتاج في المجالات المختلفة، وبالشكل الذي أدى إلى ملكية هذه المؤسسات لمعظم المشروعات التي تؤدي من خلالها النشاطات الاقتصادية[1].

1- مفهوم الرأسمالية المالية: شكل جديد من أشكال الرأسمالية تم خلاله سيطرة البنوك على تمويل المشروعات الصناعية القديمة والجديدة في معظم الاقتصاديات الرأسمالية.

والرأسمالية المالية تميزت بعدة مميزات أساسية هي:

- ظهور المشروعات الكبيرة، ونمو الاتجاهات الاحتكارية، أدى إلى ظهور مشكلة التمويل وتعبئة المدخرات اللازمة لهذه المشروعات الضخمة حيث وجدت هذه المشكلة حلها في الأخذ بنظام الشركات المساهمة التي تضم عددا كبيرا من المساهمين من ذوي المسؤولية المحدودة.

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص93.

– تحول تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، مما أدى إلى سرعة انتشار نظام الشركات المساهمة في كافة دول أوروبا، وتداول أسهم هذه الشركات وسنداتها في الأسواق للحصول على المال اللازم لتمويل المشروعات الكبيرة.

– الدور الأساسي الذي لعبته البنوك في تمويل المشاريع الصناعية حيث كانت احدى الوظائف الرئيسية للبنوك هي إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية[1].

– اندماج الرأس البنكي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.

– تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين، وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى[2].

– إن انخفاض الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال من خلال استخدامها في الداخل، إضافة إلى محدودية مجالات هذا الاستخدام، وبالذات في الدول المتقدمة، أدى إلى البحث عن مجالات استخدام مريحة في الخارج، ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك من خلال التعاملات المالية الدولية واسعة النطاق والتي تتم عن طريق الأسواق المالية والنقدية[3].

2– أنواع الاحتكارات: اتخذت الاحتكارات عدة أشكال وهي[4]:

– **الكارتل:** هو أحد أشكال الاتحادات الاحتكارية التي يتم الاتفاق بين أعضائها على عقد اتفاقات حول الأسعار وأسواق التصريف وتبادل براءات الاختراع، على أن تبقى كل مؤسسة منضوية في هذا الاتحاد الاحتكاري متمتعة باستقلالها التجاري والإنتاجي، ويهدف إلى السيطرة على الأسواق وتحقيق أرباح ضخمة.

– **الترست:** يقوم على اتحاد أو اندماج عدة مشاريع في مشروع واحد وتكون الغاية منه الحصول على وضع احتكاري. في إطار الترست تفقد المؤسسات الإنتاجية استقلالها المالي والإداري والقانوني.

– **الكونسرن:** عبارة عن توحيد عدد من المؤسسات المختلفة في الصناعة والتجارة والبنوك وشركات النقل والتأمين على أساس من التبعية المالية لفئة من كبار الرأسماليين الذين يفرضون رقابتهم على المؤسسات المنظمة إلى الكونسرن.

---

[1]– محمد إسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره، ص ص 135–136.

[2]– عبد الله خبابة، رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[3]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[4]– إبراهيم مشورب، مرجع سبق ذكره، ص ص 120–121.

تمهيد:

شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين الكثير من التغيرات الاقتصادية، بحيث حدث تغير في موازين القوى الاقتصادية العالمية من خلال ظهور قوى اقتصادية جديدة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع نسبي لقوى اقتصادية أخرى أهمها ألمانيا، ناهيك عن التحولات الجذرية التي شهدتها روسيا بتبني نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي سنة 1917 والتحول إلى الاتحاد السوفياتي، والذي يعتبر قوة جديدة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الصدارة.

كما شهدت هذه الفترة أيضا حدوث أكبر وأعمق أزمة شهدها العالم وهي أزمة الكساد العظيم 1929 والتي كادت تعصف بالنظام الرأسمالي وباقتصاد الولايات المتحد الأمريكية والدول المرتبطة بها.

أولا– معاهدات السلام والمشكلة الألمانية:

ارتبطت الحرب العالمية الأولى بالدولة الألمانية باعتبارها من تسبب في حدوثها، الأمر الذي نتج عنه تغير وضعية الاقتصاد الألماني قبل وبعد الحرب، حيث كانت ألمانيا قوة اقتصادية عظمى تحولت بعد الحرب وانهزامها فيها إلى دولة تعاني من عدة اختلالات اقتصادية.

1– أوضاع ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى:

كانت ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى دولة عظمى بكل معنى الكلمة، وأقوى دول القارة الأوروبية، حيث كانت على درجة واسعة من النمو الاقتصادي والسكاني، فقد كان النمو الاقتصادي فيها عظيماً وأفضل من بريطانيا، لأن ألمانيا حققته دون القضاء على الزراعة بل طورتها. وكانت أول دولة أوروبا في استخراج الفحم الحجري، والأولى في الصناعات التحويلية المعدنية، وكذلك الكيميائية والكهربائية، وفي صناعة النسيج تأتي مباشرة بعد بريطانيا. يضاف إلى ذلك ما عرف عن الألمان من روح المبادرة في المشاريع، وحب النظام والاندفاع في العمل[1]، ويمكن تلخيص وضعية الاقتصاد الألماني في النقاط التالية:

– تعد ألمانيا من بين أهم الدول في إنتاج الحديد ويعدد الفضل في ذلك إلى منطقة الرور حيث كان إنتاجها في عام 1913 أكثر من 19 مليون طن، بينما لم يزد إنتاج فرنسا عن 4.4 مليون طن، أما إنتاج بريطانيا فكان حوالي 7.7 مليون طن[2].

[1]– منذر الحايك، **المعجزة الألمانية بين الحربين**، ديوان العرب، 10 أفريل 2010، تاريخ الاطلاع: 28-03-2018:
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article22880

[2]– يوسف مصطفى الحاروني، **قصة الحديد**، دون طبعة، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1955، ص 91.

– ارتفاع حجم رأس المال الألماني المستثمر في الخارج بمقدار ثلاث مرات ونصف المرة خلال فترة زمنية قياسية من عام 1902 إلى عام 1914، وأصبح حوالي نصف مجموع رأس المال البريطاني المستثمر في الخارج بعد أن كان خمسه فقط في عام 1902، وصار يشكل أكثر من ثلثي رأس المال الفرنسي المستثمر في الخارج بعد أن كان أقل منه بمرتين في نفس العام[1].

– نمو التجارة الخارجية في كثير من أسواق العالم مثل بلجيكا وهولندا وأمريكا اللاتينية والدولة العثمانية ومنافستها في ذلك لبريطانيا[2]، حيث باتت التجارة الألمانية الخارجية تحتل نسبة 13% في الميزان التجاري العالمي[3].

2– لمحة عن الحرب العالمية الأولى ودور ألمانيا فيها:

2–1– أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى: يمكن إجمالها في أسباب غير المباشرة وأخرى مباشرة نلخصها فيما يلي:

أ– الأسباب غير المباشرة: وتتمثل في:

– توتر العلاقات الدولية عند مطلع القرن 20، بسبب توالي الأزمات كأزمة البلقان والصراع الفرنسي الألماني حول الحدود بالإضافة إلى نمو النزعة القومية داخل أوربا و تطلع بعض الأقليات إلى الاستقلال.

– تزايد التنافس الاقتصادي والتجاري بين الدول الإمبريالية لاقتسام النفوذ عبر العالم والسيطرة على الأسواق لتصريف فائض الإنتاج الصناعي والمالي والتزود بالمواد الأولية.

– دخول الدول الإمبريالية في تحالفات سياسية وعسكرية متنافسة، ومنها دول المحور: ألمانيا، إيطاليا، النمسا، المجر، بلغاريا، الإمبراطورية العثمانية. ودول الوفاق (الحلفاء): فرنسا، انجلترا، روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية.

– السباق نحو التسلح بين الدول المتنافسة التي رفعت من نفقاتها العسكرية.

ب– الأسباب المباشرة: اغتيال ولي عهد النمسا فرنسوا فردناند François–Ferdinand وزوجته في 28 جوان 1914[4] على يد طالب صربي، وإعلان الإمبراطورية النمساوية المجرية الحرب على صربيا، كما أدى

---

[1]– كمال مظهر أحمد، ترجمة محمد الملا عبدالكريم، **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، الطبعة الثالثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2012، ص 140.

[2]– عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815–1919)**، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 248.

[3]– كمال مظهر أحمد، مرجع سبق ذكره.

[4]– François Cochet, **1ère Guerre mondiale: dates, thèmes, noms**, Studyrama Eds, Paris, France, Mars 2001, P10.

تدخل روسيا للدفاع عن حليفتها صربيا إلى إعلان الحرب على النمسا. وبذلك بدأت الدول في دخول الحرب تباعا إلى أن تحولت إلى حرب عالمية[1].

2-2- مراحل الحرب العالمية الأولى:

مرت الحرب العالمية الأولى بمرحلتين أساسيتين هما[2]:

أ- المرحلة الأولى (1914-1916): انتهت لصالح دول المحور، حيث انتصرت فيها ألمانيا في الجبهة الشرقية على الروس خاصة عندما دعمتها تركيا، وفي الجبهة الغربية على كل من فرنسا وبلجيكا إلى جانب اختلال رومانيا ووقوع حقول البترول الغنية في يد ألمانيا.

ب- المرحلة الثانية (من 1917 إلى نهاية الحرب 1918): بدأت هذه المرحلة بفرض حصار على شواطئ ألمانيا مما أدى إلى أزمة في المواد الغذائية فيها، وردت ألمانيا على ذلك بمحاولة فرض حصار على بريطانيا بغواصاتها ثم شن حرب الغواصات دون قيود على مراكب الدول المحايدة التي تتعامل تجاريا مع الحلفاء إلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في مارس 1917 والذي شكل نقطة تحول فيها، فقد أمدت دول الحلفاء بقوة مادية وبشرية كبيرة.

كما تم انسحاب روسيا من الحرب بسبب قيام الثورة البلشفية وعقدت معاهدة برست ليتوفسك في مارس 1918 مع ألمانيا التي تفرغت بعدها للحرب في الجبهة الغربية، إلا أن توالي الانهزامات على ألمانيا وحالة عدم الاستقرار الداخلي والاستنزاف لمواردها المالية والبشرية خلال الحرب دفعها إلى إعلان قبول الهدنة ووقف القتال في 11 نوفمبر 1918.

2-3- نتائج الحرب العالمية الأولى:

أ- الحصيلة البشرية: بلغ عدد قتلى الحرب الكبرى 9 ملايين وعدد الجرحى 17 مليون. وتعتبر أوروبا أكبر متضرّر 8 مليون قتيل وتأتي ألمانيا وروسيا في المرتبة الأولى تليها فرنسا والنمسا في حين كانت الولايات المتحدة أقّل المتضررين. ساهم ذلك في اختلالات البنية الديمغرافية للسكان مثل ارتفاع نسب الإناث والشيوخ وتقلص نسب السكان النشيطين.

---

[1]- رشيد لعتيك، **الحرب العالمية الأولى**، تاريخ الاطلاع: 27-03-2018:
https://s8484e6f7fc7c46f8.jimcontent.com/download/version/1481234410/module/10671834894/name/الحرب%20العالمية%20الأولى.pdf

[2]- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، دون طبعة، المكتب المصري، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 233- 234.

ب- الحصيلة الاقتصادية وتغير موازين القوى في العالم: تعددت النتائج الاقتصادية للحرب العالمية الأولى وتتمثل أساسا في:

- أفضت الحرب إلى دمار كبير في الاقتصاد الأوروبي إذ انهار الإنتاج الزراعي بنسبة 20% ونجم عن تدمير المنشآت الصناعية والبنى التحتية تدهور في الإنتاج الصناعي فاق 30%. كما اضطربت المبادلات التجارية وفقدت أوروبا أسواقها في آسيا وأمريكا وارتفعت ديونها تجاه الولايات المتحدة واضطرت إلى إتباع سياسة التضخم المالي فتراجعت عملاتها مقارنة بالدولار.

- على صعيد آخر استفادت اليابان وكندا والأرجنتين والبرازيل من تراجع تجارة الدول الأوروبية وحلت محلها في تزويد أقطار العالم بمنتجاتها الصناعية والفلاحية.

- أما خارج أوروبا فقد أعطت الحرب دفعا للاقتصاد الأمريكي إذ كانت من أبرز المستفيدين حيث أتاحت لها الحرب مضاعفة إنتاجها الزراعي والصناعي ولعبت دور أول مزود ومقرض للحلفاء ومع نهاية الحرب أصبحت تملك نصف المخزون العالمي للذهب وأصبح الدولار عملة عالمية تنافس الجنيه الإسترليني وتحولت نيويورك إلى أول مركز مالي في العالم عوض لندن[1]، وذلك بعد أن كانت السيادة في أوروبا لبريطانيا وفرنسا وألمانيا حيث بلغت استثمارات الدول الثلاث في العالم قبيل الحرب 13% من جملة الاستثمارات العالمية[2].

3- معاهدات السلام إنهاء الحرب العالمية الأولى: وتتمثل في:

3-1- معاهدة فرساي:

تم توقيع الاتفاقية في 28 جانفي 1919 بعد الحرب العالمية الأولى في بهو المرايا بقصر فرساي في العاصمة باريس وهو نفس البهو الذي شهد في 18 جانفي 1871 مولد الإمبراطورية الألمانية[3]، تضمنت شروط مجحفة فرضتها الدول المنتصرة على ألمانيا ورغم احتجاج هذه الخيرة إلى أنها اضطرت للتوقيع لأنه السبيل الوحيد أمامها، وتتمثل بنود اتفاقية فرساي أساسا في:

- تأسيس عصبة الأمم المتحدة وميثاقها ووظائفها[4].

---

[1]- جمال عبودي، **الحرب العالمية الأولى**، معهد بوعرقوب، تونس، تاريخ الاطلاع: 29-03-2018:
http://www.ecolenumerique.tn/wp-content/uploads/2011/11/درس-الحرب-العالمية-الاولى.pdf

[2]- عبد اللطيف الصباغ، **تاريخ أوروبا المعاصر**، ص 38: تاريخ الاطلاع: 29-03-2018:
https://download-pdf-ebooks.org/files/download-pdf-ebooks.org-1522599647Sk0J3.pdf

[3]- عمر عبد العزيز عمر، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 242.

– إعادة مقاطعة الألزاس واللورين إلى السادة الفرنسية.

– وضع إقليم السار تحت الإدارة الفرنسية لمدة 15 سنة ينظر بعدها بمصيره في استفتاء شعبي.

– تعديل الحدود الألمانية مع بلجيكا بمنحها أراضي ألمانية.

– إعادة الحياة لدولة بولندا بإعطائها منفذا بحريا وهو ميناء داينزك الألماني ويكون تحت الإدارة الدولية.

– تحديد الجيش الألماني بـ 100 ألف جندي إلى جانب منع ألمانيا من إنتاج أو امتلاك الأسلحة الثقيلة كالمدفعية والدبابات والطائرات والسفن البحرية ومصادرة الموجود من الأسلحة[1].

3-2- معاهدات السلام الأخرى:

فرضت على الدول المسببة للحرب العالمية الأولى والمنهزمة جملة من الاتفاقيات التي لم تختلف كثيرا عن معاهدة فرساي، وتتمثل في[2]:

– **معاهدة سان جرمان مع النمسا:** وقعت معاهدة سان جرمان في 10 سبتمبر 1919، وقد اعترفت النمسا فيها بمسؤوليتها في قيام الحرب العالمية الأولى، وكان لزاما عليها بالتالي أن تدفع غرامة حربية، كما حدد جيشها بما لا يزيد على 300000 جندي، ومنعت من الاتحاد مع ألمانيا، وقد نصت المعاهدة على تنازل النمسا عن مناطق واسعة إلى إيطاليا ورومانيا وبولندا وغيرها، وبهذه التنازلات تقلصت الإمبراطورية النمساوية إلى ربع مساحتها تقريباً، وما يزيد عن خمس سكانها بقليل، فضلاً عن تعهداتها والتزاماتها لتعويضات المالية مدة ثلاثين سنة.

– **معاهدة نويي مع بلغاريا:** التي وقعت في يوم 27 نوفمبر 1919 حيث كان على بلغاريا أن تدفع ثمن دخولها الحرب، وقد هدفت دول الحلفاء إلى تجريد بلغاريا من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، ليصبح من الصعب عليها مستقبلاً شن أي حرب هجومية أخرى، وبذلك فإن معاهدة نويي أعطيت أقاليم لرومانيا، واليونان، وأعطت يوغسلافيا أربعة مناطق استراتيجية صغيرة، وفرضت عليها عقوبات مالية قدرت بـ 445 مليون دولار، وعسكرية بتخفيض عدد أفراد جيشها وتسليم عتادها الحربي.

---

[1]– موسى محمد آل طويرش، **العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلي الحرب الباردة 1914– 1975**، الطبعة الثالثة، مكتبة مصر ودار المرتضى، بغداد، العراق، 2012، ص ص 55–56.

[2]– صباح كريم رياح الفتلاوي، باحث إيمان نصيف جاسم، **مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام 1919 –دراسة تحليلية–**، مجلة مركز الدراسات الكوفة، العدد 6، جامعة الكوفة، العراق، 2007، ص ص 272–275.

– **معاهدة تريانون مع هنغاريا:** وقعت في 4 جوان 1920، وتنازلت بموجبها هنغاريا إلى يوغسلافيا ورومانيا وجيكوسلوفاكيا وحتى النمسا، وبذلك فقدت هنغاريا ثلثي مساحتها الجغرافية، وفقدت مناطق فيها مناجم الذهب والفضة والنحاس وسكك الحديد ومصانع وحقول زراعية وخمس مدن كبرى.

– **معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية:** وقعت في 10 أوت 1920 اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع المعاهدة بعد أن هدد الحلفاء بإخراجها من أوربا كلها، أخذت بريطانيا وفرنسا كل من العراق وفلسطين وسوريا، لتصبح دولاً خاضعة للانتداب كما نصت الاتفاقية على وضع البوسفور والدردنيل تحت إدارة دولية، وجزءا معتبرا لكل من إيطاليا واليونان مما أدى إلى تفكيك جزء كبير من الدولة العثمانية.

4– الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الأولى:

أصبحت ألمانيا في عام 1919 على حافة الإفلاس بسبب النفقات الضخمة التي تكبدتها خلال الحرب، وأضافت معاهدة فرساي أعباء جديدة على ألمانيا، حيث خسرت 05% من مساحتها الجغرافية وحوالي 12% من تعداد سكانها وما يقارب من 15% من إنتاجها الزراعي، وحوالي 10% من إنتاجها الصناعي وما يقارب 75% من إنتاجها من خام الحديد، إلى جانب إلزامها بدفع تعويضات كبيرة للحلفاء مما جعلها تتحول بسرعة من دولة دائنة إلى دولة مدنية[1]، وقد عانت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى من مشكلتين أساسيتين هما:

4–1– مشكلة التعويضات: فرضت معاهدة فرساي كما سبق الاشارة على ألمانيا دفع تعويضات إلى الدول المتضررة من الحرب، وكانت فرنسا أكثر حرصا وتشددا في هذه المسألة حيث اجتمعت لجنة التعويضات في لندن في 5 ماي 1921 وحددت مبلغ التعويضات بـ 132 مليار مارك ووضعت جدولا بمواعيد تسديده. ودفعت ألمانيا في آخر ماي من العام نفسه مليار مارك كدفعة أولى من القسط السنوي البالغ 3 مليارات مارك. ثم توقفت عن الدفع بحجة أن وضعها المالي لا يسمح لها في الاستمرار بالدفع، سيما وأن جزءا من أراضيها الغنية بالمواد الأولية قد ضم إلى بولندا في مارس 1921. وقد لقي هذا المطلب عطفا من الحكومة البريطانية إلا أن الحكومة الفرنسية وبهدف قطع الطريق على الحكومة البريطانية سارعت إلى توقيع اتفاق مع الحكومة الألمانية عرف باتفاق لوشور–راثنو (Loucheur– Rathenau) في أكتوبر 1922 يقضي بأن تسدد ألمانيا حصة فرنسا من التعويضات على شكل سلع ومواد أولية بدلا من الماركات الذهبية.

[1]– عصام عبد الفتاح، **أطلس الحربين (الأرض والحرب والسلام) الحرب العالمية الأولى والثانية**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2011، ص 75.

فدخلت فرنسا وبريطانيا في خلافات مما دفع ألمانيا إلى الاستفادة من ذلك والإعلان عن توقفها عن دفع التعويضات. فعرضت بذلك مسألة التعويضات في مؤتمرات دولية أهمها مؤتمر جنوا في أفريل 1922 والذي اشترطت فيه فرنسا على تمديد أجل التعويضات الألمانية مقابل تسليم مناجم الرور إلى الحلفاء. وفي 11 جانفي 1923، أرسلت فرنسا بالاتفاق مع الحكومة البلجيكية لجنة للرقابة على المصانع والمناجم الألمانية في الرور مرفوقة بقوات نظامية لتأمينها ما أثار غضب ألمانيا، أدى بها إلى سحب سفيرها من باريس وإيقاف العمال عن العمل مع حصولهم على أجورهم، فوجدت فرنسا نفسها في إضراب عام جعلها تستعين بعمال من فرنسا وبلجيكا واستولت فرنسا نهائيا على إقليم الرور وطردت عددا كبيرا من الألمان منه. وانعكس ذلك سلبا على الاقتصاد الألماني الذي أثقل عاتقه بدفع رواتب العمال الموقوفين عن العمل إضافة إلى عدم الاستفادة من الإقليم ومن مناجم الفحم.

ووسط هذا الوضع المتأزم بين الدول طالبت الحكومة الألمانية سنة 1923 بإرسال لجنة إلى ألمانيا لدراسة إمكانياتها الاقتصادية وتحديد مبلغ التعويضات التي تدفعها، وبالفعل قامت لجنة داوز " Dawes Plan " في جوان 1924 بعد دراسة إمكانيات ألمانيا الاقتصادية بإعداد مشروع ينص على أن تدفع ألمانيا مبلغ مليار مارك في السنة الأولى ومن ثم يرتفع هذا المبلغ ليصل إلى مليارين ونصف مليار مارك في السنة الخامسة. وأن تمنح ألمانيا قروضا ضخمة لتمكينها من دفع التعويضات بضمانة السكك الحديدية وبعض الصناعات الألمانية، وتحسنت الأوضاع السياسية بين ألمانيا وبقية الدول الأوروبية مما أدى إلى تخفيض المبلغ الكلي للتعويضات في مؤتمر لاهاي في أوت 1929، إضافة إلى الجلاء عن منطقة الراين في موعد أقصاه شهر جوان من سنة 1930 الذي كان مقررا أن يتم في عام 1934 وفقا لمعاهدة فرساي[1].

4-2- مشكلة التضخم الجامح في ألمانيا:

اجتاح ألمانيا تضخم كبير بعد الحرب العالمية الأولى، وبلغ أقصاه سنة 1923. وارتفعت الأسعار أكثر من مائة مليون مرة عن مستواها قبل الحرب وفقد المارك الألماني قيمته تماما، ورفض الأفراد التعامل به، ويمكن تلخيص أسباب التضخم فيما يلي:

- التوسع الكبير في إصدار النقود: لجأت الحكومة الألمانية إلى الإصدار النقدي لتمويل نفقات الحرب، وما أن حجم الإنتاج اتجه نحو الانخفاض نتيجة الدمار الذي لحق بها بسبب الحرب اختل التوازن بين التيار

[1]- محمد حمزة حسين الدليمي، لبنى رياض الرفاعي، **تاريخ العالم المعاصر**، الطبعة الأولى، دار غيداء، الموصل، العراق، 2015، ص ص 136-142.

النقدي والتيار السلعي وحدث التضخم[1]، وكان تدهور المارك جد سريع، فبينما كان الدولار يعادل 191,8 ماركا عام 1922، صار يعادل160.000 ماركا في جويلية 1923، ليصل إلى 4200.000 ماركا في نهاية نوفمبر من نفس السنة[2].

– ارتفاع أسعار السلع الألمانية بالمقارنة مع غيرها من الدول الأخرى المنافسة انعكس سلبا على الصادرات الألمانية، ناهيك عن انخفاض حجم الفائض المتاح للتصدير في ألمانيا، إلى جانب الزيادة الكبيرة في الواردات مما أدى إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات الألماني، والذي صحبه انخفاض في قيمة العملة وارتفاع غي أسعار السلع المستوردة.

– ارتفاع الأجور نظرا لقوة نقابات العمال، وكان ذلك يحدث بصفة مستمرة ويؤدي إلى زيادة التكاليف بالنسبة للمنظمين وزيادة أسعار المنتجات تبعا لذلك، حتى أصبح السباق رهيبا بين مستويات الأسعار والأجور[3].

ألحق تدهور المارك الألماني أضرار بالغة على الاقتصاد، حيث توقفت التجارة، و اقفلت العديد من المحلات التجارية، وامتنع المزارعون عن نقل محاصيلهم إلى المدن، وأصبح الألمان يتخلصون من المارك الألماني فور الحصول عليه لتدهور قيمته المستمر وفقدان الثقة فيه، ولم ينجو من الأزمة إلا ملاك الأراضي وأرباب الصناعات والذين احتفظوا بثرواتهم المادية كالأراضي الزراعية الخصبة والمناجم والمصانع.

دفع الوضع الاقتصادي المتدهور إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تمثلت أساسا في ضغط النفقات من خلال الاستغناء عن خدمات أعداد كبيرة من الموظفين بلغ عددهم حوالي 387 ألف موظف وعامل دون دفع التعويضات لهم، وتخفيض رواتب أعداد أخرى منهم. كما أصدرت ماركا جديدا عوضا عن المارك القديم حددت قيمته بما يعادل بليون مارك قديم. وبدأت في تغطية المارك الجديد برصيد من الذهب إلى جانب استئناف دفع التعويضات إلى الحلفاء[4].

وتمكنت ألمانيا سنة 1924 بعد مواجهة التضخم من العودة مجددا لقاعدة الذهب التي كانت قد استغنت عنها سابقا من خلال قانون الإصلاح النقدي الصادر في 30 أوت 1924[5].

ازدهرت الصناعة الألمانية وشهدت السنوات الأخيرة قبل حدوث أزمة 1929 تشكل كارتيلات صناعية كبيرة ودخول تكنولوجيا جديدة. ولم تكتف ألمانيا فقط لتمويل هذا التحديث باجتذاب القروض من الولايات المتحدة

---

[1]– أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2]– محمد حمزة حسين الدليمي، لبنى رياض الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3]– أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره.

[4]– محمد حمزة حسين الدليمي، لبنى رياض الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[5]– رمزي زكري، **التاريخ النقدي للتخلف**، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر، 1987، ص 98.

الأمريكية بل أنها دفعت كامل التعويضات من القروض تقريبا، وقامت بتمويل مشروعات أخرى بتلك القروض التي كان مجملها قصير الأجل وبأسعار فائدة عالية[1].

ثانيا– أزمة الكساد 1929 (الأزمة الاقتصادية 1929):

شهد العالم في بداية القرن العشرية أزمة اقتصادية جد عنيفة أثارت الكثير من التساؤلات حول مدى سلامة الاقتصاد الأمريكي من جهة، ومدى نجاعة النظام الرأسمالي وقدرته معالجة الأزمات الاقتصادية وامتصاص أثارها.

1– مدخل مفاهيمي للأزمة الاقتصادية:

قبل الخوض في أزمة 1929 وخصوصياتها يجب توضيح أهم العناصر الخاصة بالأزمة الاقتصادية بصفة عامة من الجانب النظري.

1–1– مفهوم الأزمة الاقتصادية: تعددت تعريفات الأزمة الاقتصادية ومن أهمها:

– هي تغيير مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. كما تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها ظاهرة، وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة...إلخ[2].

– هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلد أو إقليم أو العالم تبدأ من جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والإفلاس، والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية[3].

– مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج وبمعدل النمو، وبارتفاع معدل البطالة.

ويقسم الاقتصاديون دورات الإنتاج وفق أربع مراحل متتالية:

– مرحلة النمو أو التوسع يتبعها ارتفاع الإنتاج.

---

[1]– ج.آ.س غرنفيل، ترجمة ومراجعة علي مقلد، **الموسوعة التاريخية العسكرية لأحداث القرن العشرين**، المجلد الأول، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2012، ص 151.

[2]– سليم مجلخ، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية– دراسة حالة الجزائر–**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، 2017، ص 41.

[3]– عبد الرزق سعيد بلعباس، **ما معنى الأزمة؟**، مقال منشور ضمن مؤلف بعنوان الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009، ص 23.

- مرحلة الأزمة، وتمتاز بانخفاض عنيف لارتفاع الإنتاج.
- مرحلة الكساد، وتمتاز بانخفاض الإنتاج.
- مرحلة عودة النشاط الاقتصادي[1].

1-2- أنواع الأزمات الاقتصادية:

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي[2]:

أ- الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): التي تدعى أحياناً «الأزمة العامة» فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات.

ب- الأزمة الوسيطة: فأقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

ج- الأزمة الهيكلية: فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

2- أزمة الكساد العظيم 1929:

تعتبر أزمة 1929 أكبر وأعمق تدهور اقتصادي عالمي عرفه التاريخ في القرن العشرين من حيث آثارها السلبية البالغة في جميع المجالات، إذ باتت مؤشرا مهما لقياس العمق الذي يمكن أن يهوي إليه الاقتصاد ليتحول إلى أزمة اقتصادية عميقة تأخذ أبعادا عالمية. وقد مثلت هذه الأزمة نقطة تحول هامة وجوهرية في تاريخ النظام الرأسمالي بعد أن هزت من الأعماق كيان النسق الرأسمالي العالمي ومكوناته[3].

---

[1]- نفسه، ص ص 14-15.

[2]- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 260-261.

[3]- عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، **الليبرالية والأزمات-دراسة في الوقائع الاقتصادية للبلدان المتحولة-**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص 131.

2-1- أسباب أزمة الكساد العظيم 1929: حدثت أزمة الكساد العظيم نتيجة تظافر جملة من السباب نورد أهمها فيما يلي:

أ- الانتعاش المسجل في الاقتصاد الأمريكي: حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشا في فترة الحرب العالمية الأولى وفي السنوات الأولى التي تبعتها نتيجة لتدهور الاقتصاد الأوربي من جهة، وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب إتباع الأساليب العلمية في الإنتاج (المكننة الحديثة، خطوط الإنتاج التجميعية، تنميط الإنتاج وغيرها)، وكذلك بسبب توفر رؤوس الأموال والثروات الطبيعية والسوق الاستهلاكية الواسعة[1]، ولكن تلك الأسواق أغلقت تقريباً في وجه المنتجات الأمريكية منذ عام 1925 بعد أن تمكنت الدول الأوربية من استعادة قدرتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل الحرب، مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية فصار الاقتصاد الأمريكي يعاني من آثار الانكماش الاقتصادي (وهو ظاهرة اقتصادية يمر بها نظام الاقتصاد الرأسمالي ويتميز بانخفاض الإنتاج وتدهور الأجور والأسعار وانتشار البطالة) ، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة هذا الوضع عن طريق توسع الائتمان، فوضعت البنوك الأمريكية اعتمادات ضخمة تحت تصرف المنتجين والمستهلكين الأمريكيين وبفضل هذه الاعتمادات استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إزاحة آثار الانكماش ظرفيا، كما أوقفت تحويل رؤوس الأموال تجاه الدول الأوربية لمساعدتها في عملية الإصلاح الاقتصادي شريطة أن تشتري من الولايات المتحدة المواد والسلع الأولية التي تحتاجها، ولكن أدى ذلك فيما بعد إلى ارتفاع مؤشر سوق الأسهم والذي لم يكن متناسبا مع واقع النشاط الاقتصادي[2].

ب- الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم: حيث بلغ تصاعد أسعار الأسهم بين جوان 1928 وسبتمبر 1929 حوالي 56 % في بورصة نيويورك بسبب:

- **التصريحات المتفائلة:** وهي صادرة عن صناعيين، مثل المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928، أو عن رجال سياسة كوليدج (Coolidge) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى مارس 1929، وحتى هوفر (Hoover) الذي جاء من بعده، وعن اقتصاديين مثل ايرفنج فيشر (Irving Fisher)، أما شركة هارفرد الاقتصادية فقد استمرت في تفاؤلها حتى بعد الانهيار، فقد صرح مدراؤها في ديسمبر 1929 بأن الأزمة بعيدة الاحتمال؛

---

[1]- ماجد محمد الفرا، **الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها**، تاريخ الاطلاع: 18-04-2018:
http://site.iugaza.edu.ps/melfarra/files/2010/02/financial_crises_in_US.doc

[2]- أ حمد محمد جاسم الدايني، **الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933)**، جامعة ديالي، العراق، تاريخ الاطلاع: 18-04-2018:
http://www.basicedu.uodiyala.edu.iq/PageViewer.aspx?id=412

- **وفرة الادخار وسهولة الاقتراض:** أتاحت وفرة الادخار بعد عدة سنوات من الرخاء وسهولة الحصول على القروض إلى تمويل المشروعات نقدا والمشتريات الحدية على أساس تقنية هامش الضمان؛
- **إنشاء وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة:** هذه الشركات ممولة من الاستعانة بالادخار العام وخاصة الادخار الصغير، وتستعمل الرساميل المحصلة للحصول على الأوراق المالية؛
- **تسامح السلطات النقدية:** لم تستطع السلطات النقدية الأمريكية أو لم ترغب بالوقوف في وجه حركة الارتفاع عندما بدا واضحا أنها تتجاوز المألوف، خاصة أن ارتفاع معدل الخصم من قبل البنك الفدرالي الاحتياطي لنيويورك من 5 إلى 6% في أوت 1929 كان متأخرا[1].

2-2- حدوث الأزمة:

بدأت بوادر الأزمة تظهر في سبتمبر 1929 بعد هدوء عمليات الشراء للأسهم مقارنة بالفترات السابقة، وتعمقت أكثر في 18 أكتوبر من نقس السنة، حيث بدأت الشكوك تراود المضاربين فيما يتعلق بمواصلة ارتفاع أسعار الأسهم وحول وجود من يرغب في شراء أوراق مالية مبالغ في تقييمها، وفعلا انتشر الذعر بين حاملي الأسهم مما جعلهم يعرضون للبيع يوم الخميس 24 أكتوبر 1929[2] (الخميس الأسود) ما يقارب 13 مليون سهم دفعة واحدة، فخسر تبعا لذلك مؤشر داو جونز حوالي 22,6% من قيمته خلال الصباح، في نفس اليوم وجد ألاف المساهمين أنفسهم مفلسين، واستكملت الأزمة تأثيرها في يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 1929، وانهارت البورصة مسجلة خسائر قدرت بـ 30 مليار دولار للفترة من اندلاعها حتى 13 نوفمبر 1929[3]. أدى انهيار أسعار الأسهم، إلى عجز المضاربين والمستثمرين عن تسديد ديونهم فأفلست البنوك تبع لذلك، واجتاحت موجات الذعر أفرادا آخرين وهم المودعون الذين فقدوا الثقة في البنوك وطالبوها بدفع ودائعهم مما أدى إلى إفلاس هذه الأخيرة وعجزها عن دفع مستحقات المودعين التي لا تملك إلا جزءا صغيرا منها في شكل احتياطات نقدية[4]. وسرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عندما انخفض الطلب على السلع بسبب إفلاس الكثير من الأفراد وخوف الآخرين على مدخراتهم المالية إضافة إلى البطالة

---

[1]- ودان بو عبد الله، **آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية- دراسة حالة الأزمة المالية العالمية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014- 2015، ص ص 93-94.

[2] - **Le Krach de 1929 (1926-1933)**, petite histoire de la crise, 23/11/2015, consulter le 20-04-2018: http://www.dejonghe-finance.com/wp-content/uploads/2017/07/Krach-de-1929.pdf

[3]- وليد أحمد صافي، **الأزمة المالية العالمية 2008: طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية المنعقد يومي 5 و6 ماي 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، ص 8.

[4] - **Le Krach de 1929 (1926-1933)**, op cit.

التي مست عددا كبيرا من الأمريكيين بسبب لإفلاس المؤسسات وغلقها، إن اجتماع هذه الأسباب ولّد خللا بين الطلب على السلع والخدمات وعرضها فنتج عنه كساد السلع وانخفاض أسعارها.

2-3- خصائص الأزمة: تميزت هذه الأزمة بجملة من الخصائص أهمها:

- تسببت في زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله؛
- كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استغرقت حوالي أربع سنوات؛
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، وانخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين، وكان عدد البنوك المفلسة منذ بداية عام 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية. مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغيرة منهم. وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية من خلال انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66 % في ألمانيا و90 %في الولايات المتحدة؛
- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، فخلال الفترة 1930-1933 كان سعر الخصم في بنك انجلترا بحدود 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929، ولدى البنك المركزي بنيويورك 2.6% مقابل 5.2%. في بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، ولكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات، وأيضا زيادة عرض رؤوس الأموال هذا بالإضافة إلى أن سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ورفع مستوى النشاط في الاقتصاد قد ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة. وتسببت إن المستويات المتدنية لأسعار الفائدة في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض مما كان يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاقتراض؛
- اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير؛
- ترافقت الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وفي نفس الوقت تدهورت القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية؛

- نتج عن أزمة الائتمان الدولي طويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا[1].

2-4- انتشار الأزمة ونتائجها على الولايات المتحدة الأمريكية:

انتشرت الأزمة الاقتصادية بسرعة بين دول العالم ولم يسلم منها سوى الاتحاد السوفياتي، ويتضح ذلك من خلال مايلي:

- عمت الأزمة ما بين 1929 و1930 الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ثم أمريكا الجنوبية.

- 1931 انتقلت الأزمة إلى أوربا (فرنسا، انجلترا، ألمانيا)، ثم أجزاء من إفريقيا الشرقية، إضافة إلى المشرق العربي وأستراليا واليابان.

- 1932 انتقلت إلى باقي أوربا، كما عمت باقي الدول الإفريقية الشمالية منها والغربية.

ويفسر انتقال الأزمة نحو الدول الأخرى بالعلاقات الوثيقة بين القطاعات الاقتصادية في النظام الرأسمالي من جهة، وبالعلاقات التي تربط بين الأنظمة الرأسمالية عبر العالم، إلا أن السبب الرئيسي هو سحب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالها المستثمرة بالدول الأوربية، وغيرها من البلدان التي لحقتها الأزمة. إذن يمكن أن نقول لقد ساهمت عوامل متعددة في تدويل الأزمة الاقتصادية، ومن أهمها:

- ارتباط أوروبا بالرأسمال الأمريكي: فالأزمة مست أولا البلدان الأوربية المرتبطة بالسوق المالية الأمريكية، وهكذا انتقلت الأزمة سنة 1931 إلى كل من النمسا وألمانيا بسبب سحب رؤوس الأموال وتوقف الإعانات الأمريكية، إضافة إلى استيراد القروض، فتأثر الاقتصاد الأوروبي وانعكس ذلك سلبا على مستعمراته؛

- تدهور المبادلات التجارية: انتقلت الأزمة إلى كل من بريطانيا واليابان بفعل انهيار التجارة الدولية، بسبب تطبيق السياسة الحمائية، أما فرنسا فعاشت المشكل بدرجة أقل نظرا لضعف ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي[2]؛

- تخفيض الولايات المتحدة الأمريكية استيراد المواد الأولية مما سمح بانتقالها إلى دول أمريكا الجنوبية.

ولقد انعكست هذه الأزمة سلبيا على الاقتصاد الأمريكي حيث أدت إلى:

---

[1]- مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 100-104.

[2]- رفيقة صباغ، **الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية -دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014، ص 38.

- إفلاس البنوك الأمريكية حيث أعلن إفلاس 5000 بنك، وخسر المودعون ما يعادل 3مليار دولار؛

- إفلاس شركات المقاولات نتيجة ضعف الاستثمارات ومحدودية القروض؛

- انخفاض الإنتاج والاستهلاك فارتفعت نسب البطالة وتضررت الفلاحة بعد انخفاض أسعار منتجاتها، وتواترت الهجرة القروية وتضخم عدد العاطلين فازداد البؤس الاجتماعي؛

- إغلاق ألاف الشركات أبوابها وسرحت ألاف العمال في فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز 6 شهور حيث أصبح أكثر من 50% من القوى العاملة بلا عمل[1].

2-5- طرق معالجة أزمة 1929:

سنتعرض لأهم الإجراءات التي قامت بها الدول الصناعية الكبرى آنذاك، للخروج من الأزمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، فرنسا وألمانيا، والتي تتمثل في[2]:

أ- خطة التحرك الجديد للولايات المتحدة الأمريكية (New Deal): هي خطة إجراءات تهدف للخروج السريع من الكساد، من خلال:

- الأولوية الأولى لمحاربة البطالة: عبر إنشاء مجموعة من الوكالات الفدرالية لتشغيل البطالين في نشاطات المنفعة العامة. كما أطلقت الحكومة عدد من المشاريع العمومية الضخمة بما قيمته 3.5 مليار دولار، إضافة إلى إنشاء وكالات محلية لإدارة وتوجيه الأشغال على المستوى الجهوي. من جهة أخرى، تدعيم الإعانات المقدمة للبطالين باحتساب أفراد عائلاتهم، حيث قدمت مساعدات الدولة لـ20 مليون شخص سنة 1934.
- الأولوية الثانية لمحاربة فائض الإنتاج وانخفاض الأسعار: استهدفت الحكومة الرفع السريع للأسعار، كشرط لتجديد قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح.

وتمثل سياسة الأسعار الجوهر الأصلي للخطة، وفي هذا المجال تم سن قانونين أساسيين يعملان على الحد من انخفاض الأسعار. الأول، متعلق بمحاولة إنعاش أسعار السلع الزراعية، من خلال تشجيع المزارعين على الإنتاج بتقديم منح مادية. الثاني، متعلق بمحاولة رفع أسعار السلع الصناعية، بحيث اقترحت الحكومة على الصناعيين والنقابات العاملة في نفس القطاع إبرام اتفاقات 'منافسة قانونية' تحدد الأجر

---

[1]- ماجد محمد الفرا، مرجع سبق ذكره.

[2]- بولعيد بعلوج، وردة جاب الخير، **من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008: مقارنة واستخلاص العبر**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية المنعقد يومي 6 و7 أفريل 2009، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص ص 8-9.

الأدنى، تلتزم بتخفيض ساعات العمل، الحد الأقصى للإنتاج، والحد الأدنى لأسعار السلع. وفي المقابل تقدم مساحات إعلانية مجانا للمؤسسات الصناعية لتحفيز المستهلكين على شراء منتجاتهم.

وبالفعل، ارتفعت أسعار السلع الزراعية بـ 15% من 1932إلى 1934، فيما زاد الإنتاج الصناعي بـ 60% من 1932 إلى 1937، أما عدد البطالين فقد انخفض إلى 7.7 مليون شخص.

ب- تخفيض قيمة العملة في انجلترا: عند بداية الأزمة وانحسار التجارة الخارجية انخفضت الصادرات بـ 46% بين 1929 و1931، حاولت انجلترا أولا دعم عملتها بالاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. لكن في سبتمبر 1931 قامت بتعويم الجنيه الإسترليني ولم يستقر انخفاضه إلا نهاية السنة بعد أن تدنى بنسبة 31%، ورافق هذا التدني انخفاض كبير لأسعار الفائدة (وصلت إلى 2%).

قادت هذه السياسة إلى نتائج فورية. فابتداءا من 1932 ارتفع الإنتاج الصناعي بـ 10%، كما انخفض معدل البطالة بـ7%.

ج- الاقتصاد الألماني في يد النازية: اعتمد الحزب النازي على سياسة إنعاش طوعية مؤسسة على الطلب الداخلي بدل الاستيراد. فتبنت خطة أولية للإنعاش سنة 1933 بضخ النقود في الاقتصاد في شكل مساعدات مالية لبناء المساكن والأشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق. وقد تزايدت هاته الإعانات من 2.5 مليار مارك سنة 1933 إلى 10.3 مليار مارك سنة 1938. وقد سمحت هذه السياسة بتخفيض معدلات البطالة إلى 3 ملايين سنة 1935. وابتداءا من 1935 تبنت خطة رباعية(لمدة أربع سنوات) واستهدفت:

- تشكيل مخزون من المواد الأولية الاستراتيجية؛
- رفع إنتاج الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية؛
- تكثيف سياسة الإحلال.

أدى هذا البرنامج إلى نتائج معتبرة، فارتفع إنتاج الصلب ومعه الناتج المحلي الوطني بـ 4.4% سنويا، وفي 1939 زالت البطالة تماما.

د- برنامج اليسار الفرنسي: تبنت الحكومة برنامجا لإنعاش الاقتصاد، يعتمد على ثلاث نقاط رئيسية:

- إنعاش الإنتاج عبر رفع المداخيل والقيام بالمشاريع الضخمة؛
- تخفيض هام في ساعات العمل (دون تخفيض الأجور)؛
- رفض خفض قيمة العملة.

كانت نتائج البرنامج مقبولة، فقد ارتفع الإنتاج الصناعي بـ 16 % في سنة واحدة، وانخفضت البطالة بـ 18% بين 1935-1938.

ثالثا- النظام الاشتراكي:

يعتبر النظام الاشتراكي من الناحية النظرية نظاما اقتصاديا معاكسا للنظام الرأسمالي، وقد ظهر هذا النظام قبل تطبيقه بكثير من قبل الاتحاد السوفياتي سنة 1917.

1- تعريف النظام الاشتراكي: يطلق لفظ الاشتراكية للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحيانا يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضا لسياسة الحرية الاقتصادية، كما يطلق، أحيانا، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال والطبقات الفقيرة، بهدف سن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم وتمنحهم بعض المزايا.

إلا أن الاشتراكية من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات والمصانع للدولة[1]، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

واتخذت الاشتراكية عدة صور أهمها:

- **الاشتراكية الخيالية:** قامت على انتقاد النظام الرأسمالي وكشف عيوبه ودع مؤسسوها إلى تنظيم المجتمع الرأسمالي من جديد وتوزيع الثروة توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع[2]، وبدأت في انجلترا وفرنسا، إلا أنها اتسمت بالخيالية كون مفكريها وضعوا تنظيما جديدا للمجتمع في خيالهم، فكل مفكر وضع للمجتمع صورة معينة تخيل أنها أصلح الصور محاولا أن يحققها في الواقع.

- **الاشتراكية العلمية:** صاحبها كارل ماركس وقد عاب على أصحاب المذاهب الاشتراكية الخيالية أنهم لم يعمدوا إلى التحليل العلمي للمجتمع وظروفه الاقتصادية، ليستخلصوا من هذا التحليل القوانين التي تسمح بالتغلب على التناقضات الموجودة في القطاع الرأسمالي[3].

2- خصائص النظام الاشتراكي: من أبرز خصائص النظام الاشتراكي نجد:

---

[1]- منذر محمد راضي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]- يحي بنهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، الطبعة الأولى، دار يافا، عمان، الأردن، 2008، ص 26.

[3]- إميل فهمي شنودة، سامح جميل عبد الرحيم، عصام توفيق قمر، **تعليم حقوق الإنسان: الفلسفة والواقع**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2009، ص 22.

2-1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج: تعتبر الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساس الاقتصادي للنظام الاشتراكي. وهذا يعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون فيما بينهم حيال ملكية وسائل الإنتاج، بحيث تصبح معظم الموارد الاقتصادية ملكا للمجتمع، بما في ذلك الأرض والصناعات والبنوك وقطاع المال والتجارة[1].

2-2- إشباع احتياجات المجتمع المتنامية: يهدف النظام الاشتراكي بالأساس لإشباع حاجات غالبية أفراد المجتمع الاشتراكي. أي أن الخطة الاقتصادية تسجل بها وتحدد الحاجات الاجتماعية الواجب إشباعها في فترة زمنية معينة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مع إيلاء جانب ترتيب هذه الحاجات لتخضع هي الأخرى إلى الزمن الحاضر والمستقبل وفي أولوية إشباعها[2].

2-3- التخطيط المركزي: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي، بدلا من جهاز الأثمان الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يعني تنظيم الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والمواد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل هذا النظام[3].

2-4- توزيع الناتج الاجتماعي: لكل حسب عمله- لكل حسب حاجته: حيث يتم توزيع الناتج الاجتماعي على أساس أن نصيب كل فرد منه يتحدد وفقا لمدى مساهمته الحقيقية في النشاط الاقتصادي. وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل، فالدخل يوزع طبقا لمبدأ "لكل بحسب عمله"، ولكل هذا المبدأ ليس معيارا مطلقا. بل يكمله معيار آخر وهو "لكل بحسب حاجته" وهذا الأخير يعبر عن الدخل العيني أو الخدمات التي يجب أن تقدم لجميع الأفراد في المجتمع الاشتراكي. بصرف النظر عن قدراتهم وخبراتهم المتمايزة، وبصرف النظر عن مقدار ما ساهموا به في الإنتاج وتقدم المجتمع، ومن أهم صور هذه الخدمات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وإعانات الأسرة[4].

4- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي: تتمثل أهم عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي بما يلي[5]:

- فقدان الحافز لدى أفراد المجتمع لسببين أحدهما عدم السماح بالملكية ثانيهما عدم السماح بالمشاركة بالأرباح، وهذان الأمران هما أهم دعامتان في الإنتاجية والتنمية.

---

[1]- خلفان حمد عيسى، **النظرية الإسلامية في الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2016، ص 71.

[2]- عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3]- خلفان حمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[4]- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[5]- عامر محمد سعيد طوقان، **النظام الاقتصادي الاسلامي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار البيروني، عمان، الأردن، ص 33.

– انخفاض إنتاجية العامل: حيث أن غياب الحافز يفقد العامل الدافع إلى تجويد عمله ورفع مستوى إنتاجيته.

– ضعف الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة لأن الإدارة هي الدولة، والذي يقوم بإدارة الموارد هي الفئة الحاكمة في دولة النظام الاشتراكي بغض النظر عن كفاءتها.

– سيادة وانتشار البيروقراطية في كافة مؤسسات الدولة، وتعقيد الإجراءات وتطويلها.

– ضعف تحقق العدالة بين أفراد المجتمع حيث قد تحصل الفئة الأكثر قربا من الحكام على ميزات أكثر وأفضل.

– انعدام وسائل حياة الرفاهية بين معظم أفراد المجتمع، وربما يستثنى من ذلك بغض أفراد الفئة الحاكمة.

تمهيد:

أدت المشاكل التي شهدها العالم في بداية القرن العشرين والتي تتمثل أساسا في الحربين العالميتين وأزمة الكساد العظيم إلى خلق جو من عدم الاستقرار الاقتصادي وباتت هناك فوضى كبيرة تسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى النظام الاقتصادي العالمي بصفة عامة، الأمر الذي استدعى ضرورة العمل على إعادة التوازن الاقتصادي من خلال وضع قواعد تضبط العلاقات الدولية وتنظمها وذلك في إطار ما عرف بنظام بريتون وودز.

شهد الاقتصاد العالمي بعد نظام بريتون وودز نوعا من الاستقرار والتحسن، إلا أن خريطة العالم الاقتصادية بدأت بالتغير تدريجيا لصالح بعض الدول كالاقتصاديات الآسيوية التي برزت كقوى اقتصادية جديدة على الساحة الدولية، وعلى حساب دول أخرى كالاتحاد السوفياتي الذي تفكك وانهار معه معسكرا كاملا كان ينتهج النظام الاشتراكي وبالتالي اختفاء الثنائية القطبية التي كانت تجمعه مع الولايات المتحدة الأمريكية والتحول إلى القطبية الأحادية بقيادة هذه الأخيرة، التي لم تتأخر كثيرا في الإعلان عن نظام اقتصادي عالمي جديد كان مقدمة لما عرف فيما بعد بالعولمة الاقتصادية وزيادة الترابط بين دول العالم، والتحول التدريجي لسيطرة النظام الرأسمالي.

ولطالما ارتبط النظام الرأسمالي منذ نشأته بالأزمات الاقتصادية، إلا أن هذه الأزمات تختلف من حيث قوتها ومدتها من فترة لأخرى، وكانت أزمة 1929 أعنف أزمة شهدها النظام الرأسمالي إلى أن حدثت أزمة 2008 والتي كانت أشد بكثير من سابقتها.

أولا- نظام بريتون وودز

قام النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية على أسس محددة ومبادئ معينة صاغها مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

1- مفهوم النظام النقدي الدولي وخصائصه:

يشير النظام النقدي الدولي إلى القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية. فالنظام النقدي الدولي لا يهتم بالعرض النقدي فقط، وإنما بالعلاقات الموجودة بين مختلف العملات كالتغيرات في ميزان المدفوعات والطريقة التي أنشأ وسوي بها.

[1]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1995، ص 151.

ويتضح من التعريف أن النظام النقدي الدولي يهتم أساسا بالعلاقات النقدية الدولية وتسيير وتسهيل التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية[1].

كما يعرف النظام النقدي الدولي أيضا على أنه الإطار المؤسسي للمبادلات الدولية ويتكون من مجموعة من القواعد والآليات التي تهدف إلى إصدار ورقابة النقد الدولي، ويسعى في الإجمال إلى تأمين تطور متوازن للمبادلات الدولية، ومن ثم نمو الاقتصاديات الوطنية[2].

ويعرف أيضا على أنه مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية وتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الخارجية الدولية متعددة الأطراف[3].

ويتميز النظام النقدي الدولي بجملة من الخصائص التي إذا ما تكاملت وتفاعلت فيما بينها أدت إلى ضمان كفاءة وفعالية أدائه، وتتمثل هذه الخصائص أساسا في[4]:

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- توفير آلية يتم من خلالها عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وما إلى ذلك من الأشكال المقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات على النطاق الدولي.
- توفير إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطويرها واستقرارها.

2- نشأة وتطور نظام بريتون وودز:

في نهاية عام 1942 فكرت كل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تعديل النظام النقدي الدولي، نتيجة الاضطرابات النقدية خلال الحربين العالميتين، والتي خلفت بدورها نوعا من الفوضى الاقتصادية، وقدتم في إطار ذلك تحضير مشروعين أساسيين أولهما تقدم به جون مينارد كينز ممثلا لبريطانيا، وثانيهما تقدم به هاري وايت ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

[1]- فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي(المنافسة أورو- دولار)**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 09.

[2]- عبد الكريم عبيدات، **النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي**، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 441.

[3]- لقمان معزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والأورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص74.

[4]- فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[5]- Yves Carsalade, **Les grandes étapes de l'histoire économique: revisiter le passé pour comprendre le présent et anticiper l'avenir**, éditions de l'école polytechnique, France, Mars 2004, P 194.

وبغرض دراسة المشروعين وإبرام اتفاقية دولية تسمح بإنشاء نظام دفع قادر على خلق الاستقرار الدولي اجتمعت 44 دولة مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة في شهر جويلية 1944 ووقعت الاتفاقية رسميا في 22 من الشهر نفسه[1].

تضمن مشروع كينز إيجاد مؤسسة دولية تتمتع بسلطة إصدار عملة خاصة بها سميت البانكور (le Bancor) قابلة للتحويل إلى ذهب، مع تمتع هذه المؤسسة بشيء من السلطة تفرضها على الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء في هذه المؤسسة.

واقترح كينز فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها، وكذلك على الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازينها إضافة إلى تقديم قروض للدول الأعضاء حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية، ويبدو أن الاقتراحات التي قدمها كينز ترتبط بموقع انجلترا في الاقتصاد العالمي، إذ كانت انجلترا وحتى ذلك الوقت تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية وذلك لكثرة مستعمراتها إلا أن الأمريكيين رفضوا اقتراح كينز الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة والمدينة على حد سواء، خاصة وأن أمريكا تتمتع بفائض في ميزات مدفوعاتها، كما رفضوا اقتراح منح القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية، وبدلا من ذلك اقترحوا أن تمنح القروض حسب حصص الأعضاء في المؤسسة الدولية المنشودة.

أما المشروع الأمريكي لهوايت فقد استهدف إيجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل التي واجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات في القرن، والتي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على صعيد تنافسي بين الدول، ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية، وللتخلص من النقص في الاحتياطات الدولية[2] . كما اقترح أن تكون وحدة التعامل هي اليونيتاس "Unitas" التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس، وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في المؤسسة. وستفتح المؤسسات حسابات دائنة ومدينة تقيد فيها الأرصدة Unitas، ويمكن سحب العملة بالذهب بالعملات الأخرى. كما اقترح هاري أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة

[1]– Saâd Dhif, **Le régime monétaire de Bretton Woods: origines, fondements et critiques, mémoire de licence**, faculté des sciences économique et sociales, Université de Fribourg, Suisse, 2017, P9.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص 213-216.

الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها الوطني، وهو بهذا الشكل كان بعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت آنذاك تملك أكبر كمية من الذهب العالمي وتحقق أعلى دخل في العالم[1].

وعموما تشابه المشروعان من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منهما:

- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.
- توفير ائتمان دولي للأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف.

وقد جاء اتفاق المؤتمرون متأثرا بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثره بالمشروع الانجليزي، وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها العسكرية ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها وبهذا استطاعت التغلب على معارضيها في مؤتمر بريتون وودز[2]، وتمخض عن هذا المؤتمر ارساء نظام نقدي عالمي جديد، إلى جانب إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

3- أسس النظام النقدي الجديد: ارتكز نظام بريتون وودز على الأسس التالية[3]:

- إنشاء مركز نقدي دولي يتولى الإشراف والعمل على تحقيق الأهداف الأساسية للنظام النقدي الدولي، ويمثل صندوق النقد الدولي هذا المركز.

- إنشاء نظام نقدي مبني على قاعدة الذهب/ الدولار. وأصبح الدولار العملة الرئيسية للنظام النقدي الدولي، وتم تحديده على أساس أن كل أونس من الذهب يعادل 35 دولارا، وبما أن جميع العملات كان لها سعر تعادل مع الذهب، أصبحت جميعها – بالتالي – مرتبطة بنظام نقدي ذي أسعار تعادل ثابتة، وسمح للدولار وحده بقابلية التبديل بالذهب بالنسبة إلى الأرصدة الخارجية... وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتبديل الدولار بالذهب، رغبة منها في تعزيز الثقة بالدولار والاطمئنان إليه كقاعدة لنظام النقد الدولي الجديد.

- التزام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتثبيت أسعار صرف عملاتها بالنسبة للعملات الأخرى، بحيث لا تتغير إلا في حدود هوامش لا تزيد عن (1%) صعودا أو هبوطا عن الأسعار الرسمية التي تم تحديدها. ولا يستثنى من ذلك إلا حالة تصحيح اختلالات خطيرة أو مزمنة في موازين المدفوعات على أن يكون ذلك بعد موافقة الصندوق.

---

[1]- جهاد عودة، **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2013، ص 303.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[3]- مها رياض عبد الله، **صندوق النقد الدولي- تقدير اقتصادي إسلامي-**، الطبعة الأولى، المعهد العربي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 30-31.

- إزالة كافة المعوقات أمام التجارة الدولية.

- إبقاء الرقابة على انتقال رؤوس الأموال، على أن لا يؤثر ذلك في المدفوعات الناتجة من العمليات الجارية، أو لتسديد التزامات مختلفة.

- إنشاء هيئة ثانية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

4- مؤسسات بريتون وودز: انبثق عن اتفاقية بريتون وودز مؤسستين أساسيتان هما:

4-1- صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي أول مؤسسة دولية تنشئ إثر إمضاء اتفاقية بريتون وودز، وسنحاول من خلال ما سيتقدم توضيح مفهوم الصندوق ومهامه.

أ- مفهوم صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة نقدية اعتمدت في المؤتمر النقدي والمالي الذي انعقد في بريتون وودز في 22 جويلية 1944[1]. ودخل حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945 بعد أن وقعت على ميثاقه 29 دولة وبدأ ممارسة عمله في 1 مارس 1947[2]، يقوم على إدارة النظام النقدي الدولي. وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه[3].

ب- مهام صندوق النقد الدولي: تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي[4]:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.

---

[1]- إسماعيل محمد سلطان، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص 104.

[2]- Sabine Dammasch, **The System of Bretton Woods A lesson from history**, consulter le 6-03-2018: http://www.ww.uni-magdeburg.de/fwwdeka/student/arbeiten/006.pdf

[3]- محمد شاهين، **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، الطبعة الأولى، دار حميثرا، بيروت، لبنان، 2018، ص 264.

[4]- المادة الأولى، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 6.

- توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.
- تقصير أمد الاحتلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته، وفقا لما ورد آنفا.

4-2- البنك الدولي:

إن مصطلح البنك الدولي يمثل التسمية الحالية لمجموعة من المؤسسات التمويلية والتي تضم بينها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يمثل المؤسسة الثانية التي تمخضت عن اتفاقية بريتون وودز سنة 1944، وبدأ عمله رسميا في 25 جويلية 1946[1]، وأنشئ أساسا من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، ولقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من القرن العشرين من أجل إعمار الدول الأوروبية[2].

أ- مفهوم البنك الدولي: هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي لابد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، بل أن اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في الصندوق[3].

وتضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات هي[4]:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير أنشأ سنة 1944.
- مؤسسة التمويل الدولية أنشأت سنة 1956 بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2]- مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2017، ص 144.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

[4]- العديد من المراجع:

- حاتم كريم القريني، رشا خالد شهيب، فاتن سعيد حميد، **ثلاثية العولمة وتأثيرها في واقع الاقتصاد العراقي**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، جامعة واسط، العراق، 2016، ص ص 151-152.

-**QUE FAIRE DU FMI ET DE LA BANQUE MONDIALE?**, Les cahiers de solidarité, consulter le 05-03-2018: https://www.crid.asso.fr/IMG/pdf/cahier09_fmi_bm.pdf

– المؤسسة الدولية للتنمية أنشأت سنة 1960، تهدف إلى دفع المستوى الاقتصادي العالمي ومستوى المعيشة لدى الدول الأكثر فقرا في العالم عن طريق تقديم الدعم المالي لسد الحاجات الأساسية اللازمة للبدء في عملية التطوير والتنمية.

– الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، أنشأت سنة 1988 للعمل على رفع مستوى الاستثمار الأجنبي.

– المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، أنشأ سنة 1986، مختص في حل النزاعات والخلافات بين الحكومات والمستثمرين على أساس أن حل مثل هذه النزاعات سيسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ب– أهداف البنك الدولي: تتمثل أهداف البنك الدولي في النقاط التالية[1]:

– ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال.

– زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

– علاج الاختلال الهيكلي وخاصة للدول النامية للمساعدة في علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

– تقديم المعونة للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المختلفة.

– تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق النمو وتوسيع القطاع الخاص.

– العمل على إنهاء النزاعات المالية بين الدول الأعضاء[2].

5– انهيار نظام بريتون وودز:

سجل ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة 1946–1949 فائضا منتظما، إلا أن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الدول الأوروبية في نهاية الأربعينيات انعكس سلبا على وضعية ميزان المدفوعات حيث بدأت الفوائض في التناقص التدريجي وتحول الفائض إلى عجز سنة 1950.

نتج عن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي تدفقا صافيا في أرصدة الدولار إلى الدول الأوروبية التي زادت احتياطاتها منه[3]. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى طلب تعديل أسعار تعادل العملات، ولكن الدول التي حققت موازين مدفوعاتها فوائض ضخمة خاصة ألمانيا واليابان رفضوا رفع سعر عملاتهم[4].

---

[1]– حسن أحمد شحاتة، محمد حسان عوض، **قضية المناخ...وتحديات العولمة البيئية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر،2018، ص 14.

[2]– رمضان زبيري، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 59.

[3]– زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[4]– جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 305.

وبحلول عام 1959 واجه ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا حادا، ووجدت البنوك المركزية الأجنبية أن تراكم الدولار يسير بسرعة أكبر مما ترغب فيه، وبدأت بذلك ترفع معدل تحويل الدولارات إلى ذهب من وزارة الخزانة الأمريكية. وبحلول عام 1960 وصلت المستحقات الأجنبية الرسمية على مخزون الذهب تقريبا حجم مخزون الولايات المتحدة من الذهب جميعه. إلى جانب تحويل حاملي الأصول السائلة أرصدتهم من دولار إلى ذهب وعملات أجنبية، ناهيك عن النزوح الكبير لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى أوروبا بسبب اتساع الفجوة في سعر الفائدة بين المنطقتين حيث كان مرتفعا بأوروبا، وكان واضحا أنه إذا استمر هذا الاتجاه سيصبح ما بحوزة أمريكا من الذهب غير كاف لتغطية المستحقات المحتملة، ونتج عن عمليات التحويل ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الخاصة.

وما زاد المشكلة هو تصاعد الحرب الفيتنامية عام 1965 وزيادة الإنفاق العسكري وما تبعه من ارتفاع في معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ورغم المحاولات العديدة لإنقاذ الوضع كتشكيل مجمع ذهب لندن عام 1961 إلا أن الوضع لم يتحسن، وهكذا اضطر الرئيس الأمريكي آنذاك نيكسون إلى تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، معلنا بذلك عن نهاية نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971.

وكان من بين الإجراءات التي اتخذها الرئيس نيكسون:

- إيقاف تحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب أو إلى أصول احتياطية.
- خفض الإنفاق الفيدرالي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10%.
- فرض ضريبة إضافية قدرها 10% على الواردات الأمريكية[2].

ثانيا- بروز الاقتصاديات الآسيوية

تعتبر الاقتصاديات الآسيوية من التجارب الرائدة في تحقيق ازدهار اقتصادي كبير، والذي اصطلح على تسميتها بالمعجزة الاقتصادية، وهي تحوي الآن أقوى الاقتصاديات النامية وأسرعها نموا (الصين، هونج كونج، كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، الفلبين...)، وقد تمتعت هذه الدول بديناميكية اقتصادية مفاجئة رغم النظرة المتشائمة للكثير من الاقتصاديين والتي كانت ترى أنها لا يمكن أن

[1]- زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.

[2]- فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

تنجح لسببين أساسيين هما عدد السكان الكبير الذي يثقل كاهلها، وعدم قدرتها على مساير التقدم التقني المتسارع في الدول المتقدمة[1].

1- تعريف الاقتصاديات الآسيوية:

إن الاقتصاديات الآسيوية من القوى الصاعدة والتي تعرف على أنها: "تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى نذكر اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، الصين والبرازيل"، وسميت بذلك للأسباب التالية:

- تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجحة نظراً لارتفاع نسب النمو الاقتصادي كارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.
- القدرة على التكيف مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي الليبرالية وعولمة النظام الدولي.
- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا[2].

2- عوامل بروز الاقتصاديات الآسيوية:

على الرغم من هذه الاختلافات البنيوية الموجودة بين هذه الدول حيث تتميز كل واحدة منها بصفة أساسية محددة، إلا أنه إذا ما تم النظر إليها معا فإنها تساعدنا على فهم النمو الذي حصل فيها عقدا بعد عقد، والذي ارتكز على مجموعة من السياسات أهمها:

2-1- الاهتمام بالتعليم وتنمية رأس المال البشري: اهتمت الدول الآسيوية بتنمية رأس المال البشري الذي احتل مركز الصدارة بين الأهداف التنموية الأخرى، ومن أهم ملامح هذه التنمية تركيز التمويل العام المحدود لمرحلة فوق الثانوي على المهارات الفنية[3]، ففي تايوان يتم اختيار الثلث المتفوق فقط من بين 110000 طالب الذين يمرون في امتحان دخول الجامعات الوطنية وذلك للتأكيد على أهمية التعليم الجامعي. وربما كان أكثر ما يوضح هذا التأكيد على التعليم الحقيقة القائلة بأن لدى كوريا 4.1 مليون طالب يدرسون في مؤسسات التعليم العالي أو من الحقيقة الأخرى التي تقول بأنه مع عام 1980 كان يتخرج من الطلبة المهندسين من الجامعات الكورية عددا يساوي عدد من تخرج من الجامعات في المملكة المتحدة الأمريكية

---

[1]- jean-raphaël chaponnière, marc lautier, **le modèle de développement de l'asie de l'est**, Recherches internationales, n° 98, l'Association Paul Langevin, France, janvier-mars 2014, P 123.

[2]- عادل جارش، **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 23 أكتوبر 2016، تاريخ الاطلاع: 12-04-2018: https://democraticac.de/?p=38993

[3]- مصطفى يوسف كافي، **التعليم الالكتروني في عصر الاقتصاد المعرفي**، دون طبعة، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2017، ص 111.

وألمانيا الغربية والسويد معا ويرتبط بمؤشر التعليم مؤشر آخر هو ما تميزت به تلك البلدان وهو الاهتمام بالتجويد والإتقان في العمل[1].

2-2- تعبئة الموارد المحلية: إن العامل الرئيسي وراء تحقيق النمو السريع في دول شرق وجنوب آسيا تمثل في تمكن المنطقة من تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار الإجمالي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار المرتفعة، فبلدان مثل اليابان، ماليزيا، سنغافورة، إضافة إلى الصين و الهند عرفت زيادات هائلة أو حافظت على مستويات عالية من الادخار على مدى العقود الثالثة الماضية، ويعود سبب الارتفاع الكبير في مستويات الادخار في جزء منه إلى السياسات الحكومية التي تشجع الادخار، من خلال تطبيق التدابير الرامية للحفاظ على معدلات ايجابية لسعر الفائدة الحقيقية على الودائع في النظام المالي.

2-3- السياسات الصناعية: إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية هو تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، وتحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد. وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أهميتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى قامت الحكومة الكورية بتغذية الصناعات الثقيلة والكيماوية في الخمسينات بهدف إنشاء قاعدة صناعية في المستقبل، فبناءا على مبدأ الاختيار تتلقى الصناعات الفائزة عموما في البداية الحماية والدعم الكبيرين من طرف الحكومة. لكن بمجرد بلوغ مركز تنافسي هام، يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية[2].

2-4- سياسات التوجه نحو الخارج: تتمثل إحدى أبرز الملامح التي ميزت اقتصاديات شرق آسيا في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها. فبالفعل، مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة. فعلى مدار سنوات السبعينات، شهد حجم الصادرات نموا عاليا بنسبة 27 % في كوريا، وبأزيد من 03% في الفلبين، سنغافورة وتايلاند. أما في سنوات الثمانينات، وعلى الرغم من نمو حجم التجارة العالمية بنحو 2% سنويا، إلا أن ماليزيا وتايلاند شهدتا نموا كبيرا للصادرات بأكثر من 01%سنويا، في حين أنه تجاوز 6% سنويا في كل من اندونيسيا والفلبين[3].

---

[1]- مبارك بوعشة، لخضر ديلمي، **الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006، ص ص 293- 294.

[2]- أمين حواس، **المعجزات الآسيوية: بعض الدروس المستفادة للبلدان النامية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص ص 117-118.

[3]- أمين حواس، مرجع سبق ذكره، ص 123.

وتظهر الملامح المميزة للتجربة الآسيوية في اعتماد استراتيجية التصنيع لأجل التصدير، وليس استراتيجية إحلال الواردات، التي غلبت على استراتيجيات التنمية في معظم دول النامية[1]. وتجدر هنا الإشارة إلى أنه بعد انتهاج بعض بلدان شرق آسيا سياسات إحلال الواردات في المراحل الأولى بشكل مؤقت، شرعت فيما بعد بتبني استراتيجية التوجه نحو الصادرات إبتداءا من الستينات، والتي تجلت في الانخفاض المحسوس في معدلات الرسوم الجمركية و الضرائب على الصادرات، إزالة القيود الكمية على التجارة، وتقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الدولي. وخلال السبعينات، قامت العديد من البلدان الآسيوية إلى جانب هونغ كونغ، الصين، وسنغافورة بتخفيض الحواجز الجمركية. كما سجلت كل من كوريا، ماليزيا، وتايلاند معدلات لرسوم جمركية تقدر بـ 13,99% على التوالي، وهي أقل بكثير من نظيرتها في العامل النامي ككل والتي تقدر بـ 23%[2].

2-5- تنمية الزراعة الغذائية: تعتبر تنمية الزراعة الغذائية هي نقطة الانطلاق بالنسبة للاقتصاديات الآسيوية، سواء كان ذلك من خلال التحديث الذي يسمح بتكثيف غلة الأرز والقمح كما هو الشأن في كوريا وتايوان والصين واندونيسيا والهند وباكستان، أو عن طريق التوسع البسيط للمحاصيل التقليدية والذي يتبعه تنويع في الإنتاج كما هو الحال في تايلاند، ورافق هذا التطور الأولي للقاعدة الزراعية سرعة تنويع الاقتصاد الريفي في مجال ما يسمى بأنشطة "خارج المزرعة"، بدءا من تعبئة المنتجات وتخزينها وحتى إصلاح المعدات وتصنيع قطع الغيار. وقد ساهم هذا التنوع في الاقتصاد الريفي في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لعبت دورا رئيسيا في كثير من الأحيان في دعم عملية التنمية[3].

2-6- تبني النظام الرأسمالي مع دعم دور الدولة فيه: في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أخذت اقتصاديات المنطقة الآسيوية بنظام السوق دون تراجع دور الدولة في الاقتصاد، عن طريق استخدام أدوات تحول دون استبعاد وظيفة الدولة في تنظيم الإنتاج والأسواق، مما ميز تجربة الانفتاح الاقتصادي وتجربة التوجه نحو اعتماد آليات اقتصاد السوق في هذه الدول، الأمر الذي أوجد نوعا من التفاعل بين أنشطة الدولة الاقتصادية والأنشطة في باقي القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع الخاص المحلي والأجنبي[4].

---

[1]- عائشة بن عطا الله، قراءة **في نموذج النمو القائم على التصدير في عينة من الاقتصاديات الآسيوية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 53-54.

[2]- أمين حواس، مرجع سبق ذكره.

[3]- Jean-Luc Maurer, **Le réveil économique de l'Asie: Un défi et une chance pour l'Europe et la Suisse**, Annuaire suisse de politique de développement, N°8, Institut de hautes études internationales et du développement, la Suisse, décembre 1988, P 130.

[4]- عائشة بن عطا الله، مرجع سبق ذكره.

2-7- التحكم المالي بالتضخم والموازنة والديون الخارجية وأسعار الصرف: فعلى الرغم من اختلاف التضخم والموازنات والديون الخارجية من بلد لأخر، إلا أنه تم السيطرة على هذه المتغيرات ضمن حدود وضعت من قبل الحكومة[1].

3- الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي الأوروبي:

يرى واضعو التقرير "العالم في 2050: هل يستمر التحول في القوى الاقتصادية العالمية؟[*]" أن هذا التحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمية باتجاه آسيا سيحدث ويستمر، سواء بمعدل أسرع أو أبطأ مما تم تقديره، وهو ما يتفق مع الخط العام للنتائج وللطبيعة التاريخية للتحول؛ فقد سبق أن هيمنت الهند والصين على الناتج المحلي العالمي في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، نظراً لتعدادهما السكاني الضخم، وقطاعهما الزراعي الكفء نسبياً.

وفي مقابل ذلك، سيضعف أداء وقوة الاقتصاد الأوروبي والأمريكي، فثمة توقعات بانخفاض حصة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 33% في عام 2014 إلى 25% فقط في عام 2050.

ويُلاحظ في هذا الصدد أنه من ضمن أكبر 10 دول نمواً، فإن 7 منها ستكون في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، ولن تكون الريادة الآسيوية خلال القرن الحالي قائمة على اقتصاديات الصين والهند فقط، بل على أداء نخبة من ألمع الاقتصاديات الآسيوية المتميزة مثل إندونيسيا وماليزيا وفيتنام[2].

4- العراقيل التي تواجه الاقتصاديات الآسيوية الناشئة:

لازالت الاقتصاديات الآسيوية الناشئة في مرحلة تحتاج الكثير من العمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية للعب دور بارز على المستوى الإقليمي والدولي نظراً لعدة نقاط أبرزها ما يلي[3]:

---

[1]- إيهاب علي النواب، النموذج **الآسيوي في النمو الاقتصادي**، شبكة النبأ المعلوماتية، 16 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 13-04-2018: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/12492

[*]- الصادر في فبراير 2015 عن شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (pwc) البريطانية المتخصصة في الأبحاث والدراسات الاقتصادية ويعد من بين أهم التقارير وأكثرها شمولاً فيما يتعلق بالتنبؤات الاقتصادية.

[2]- محمد أحمد عبدالمعطي، **اقتصاد العالم 2050: الصعود الآسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دبي، الإمارات، 21 أوت 2015، تاريخ الاطلاع: 15-04-2018: https://futureuae.com/ar-AE/Home/Index/2/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9 9

[3]- عادل جارش، مرجع سبق ذكره.

– نقص التأثير السياسي والعسكري مقارنة بالقوى الكبرى كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحد الأمريكية، وتنطبق هذه الحالة مثلاً على ماليزيا، أندونيسيا، هونغ كونغ، تايوان وغيرها، في حين تتواجد لدى قوى صاعدة أخرى ووزن وثقل سياسي كبير مثل الصين خاصة على المستوى الإقليمي.

– تعزز طرح المسار التعددي مستقبلاً نظراً لنسب النمو المرتفعة بالقوى الصاعدة يعزز التنافس، وقد يؤدي إلى تطور مسار السلوك النزاعي بين هذه القوى لاسيما إذا تعلق الأمر بالطاقة.

– تضارب المصالح والمشاريع وما تحمله من أبعاد بين القوى الصاعدة والكبرى.

ثالثا– انهيار المعسكر الاشتراكي:

شهد العالم سنة 1991 انهيار إحدى أهم القوى السياسية والاقتصادية ألا وهي الاتحاد السوفياتي، والذي يمثل الركيزة الأساسية للنظام الاشتراكي، وزوال ما يسمى بالثنائية القطبية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل الطرف الثاني فيها، الأمر الذي يستدعي دراسة أهم أسباب ونتائج انهيار الاتحاد السوفياتي.

1– أسباب انهيار المعسكر الاشتراكي:

تعددت التفسيرات لعملية انهيار المعسكر الاشتراكي أحد ركني القطبية الثنائية (ممثلا أساسا بالاتحاد السوفياتي والدول التابعة له)، فهناك من يرجعها إلى الحالة الاقتصادية المنهارة التي كان عليها الاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة قبل انهياره، في حين يرجعها البعض الآخر إلى القوة الأمريكية وقدرتها علي بسط النفوذ والحفاظ على مناطقها وسيطرتها في أنحاء مختلفة من العالم، ويمكن تلخيص أهم الأسباب في النقاط التالية:

1–1– أسباب اقتصادية: وتتمثل في:

– الاستنزاف الاقتصادي الذي عانت منه الدولة جراء سباق التسلح النووي الذي كان يهدف إلى إحداث نوع من التوازن مع أمريكا، إضافة إلى فشل الاتحاد السوفياتي في اللحاق بالتطورات التقنية التي وصل إليها الغرب، وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات[1].

ويدخل هذا السباق ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى جر الاتحاد السوفياتي إلى معركة تؤدي إلى استنزاف قدراته المادية، وبالتالي يقلل من فرصة معارضة سياسة أمريكا، كل ذلك أدى إلى

[1]– فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2009، ص 35.

تآكل وتراجع الاشتراكية في معظم مراكزها الرئيسية، و إلى تفكك بلدان اتحادية أخرى كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا[1].

– فشل كل الإصلاحات الهادفة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قام بها الاتحاد السوفياتي من 1985–1991 والمتمثلة في برنامج البيروسترويكا الذي كان يهدف إلى التحول التدريجي من سياسة الاقتصاد الموجه إلى سياسة الاقتصاد الحر، مع جملة من الإصلاحات في البنى التحتية للاقتصاد السوفياتي، إضافة إلى إعتماد مبدأ الشفافية (الغلاسنوست) للسعي إلى دمقرطة المجتمع السوفياتي[2].

1–2– أسباب سياسية: وتتمثل في

– طريقة إلحاق بعض جمهوريات الإتحاد السوفياتي، و دول أوروبا الشرقية بالكتلة الشيوعية، فقد كانت بالقوة والتهديد كدول البلطيق الثلاث (استونيا، ليتونيا، ليتوانيا) التي احتلها و ضمّها نظام موسكو سنة 1940 أثناء الحرب العالمية الثانية، وكالمجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشّرقية... هي الأخرى أجبرت على الالتحاق عنوةً بالكتلة الشّرقية دون استشارة و استفتاء شعوبها.

– السّياسة القمعيّة التي انتهجها الجيش الأحمر السّوفياتي وحلف وارسو للحيلولة دون تحقيق آمال شعوب المعسكر في الانفصال، و إقامة حكومات ديمقراطية منتخبة، و التي مورست في برلين بألمانيا الشّرقية 1953، بودابست في المجر 1956 ، وبراغ التشيكوسلوفاكية 1968.

–اشتداد الخلافات السّياسيّة بين دول المعسكر مع الإتحاد السوفياتي كيوغوسلافيا في سنة 1948، والصّين الشعبية 1959 أثناء حكم ماوتسي تونغ، وألبانيا سنة 1962[3].

1–3– أسباب أخرى: من أهمها:

– تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفياتي حيث كان يشكل إمبراطورية مترامية الأطراف تنقسم إلى العديد من القوميات واللغات والأجناس التي لم تكن متشابهة من حيث التاريخ والثقافة واللغة والأوضاع

[1]– أبو القاسم أحمد أبو هديمة، عبد الحكيم عمار نابي، **المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 8، جامعة الزاوية، ليبيا، جوان 2016، ص ص 111–112.

[2]– فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3]– **من الثنائية القطبية إلى الحادية القطبية**، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وزارة التربية والتعليم، الجزائر، تاريخ الاطلاع: 02–05–2018: http://www.djalia-algerie.dz/HISTOIRE/NIVEAU%2010/env1/ev1_histoire005.pdf

الاجتماعية والتي حاول حكام الاتحاد السوفياتي فرض اللغة الروسية والنمط المعيشي الروسي عليهم لكن لم ينجح ذلك[1].

- تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول أوروبا الشرقية.

- تزايد الحركات الانفصالية في الاتحاد السوفياتي وباقي دول أوروبا الشرقية.

- تخلي الاتحاد السوفياتي عن مساندة الأنظمة الشيوعية بأوروبا الشرقية التي واجهت تصاعد المعارضة.

- فك الارتباط بين الأحزاب الاشتراكية في العالم، وبين الاتحاد السوفياتي حيث بدأت هذه الأحزاب في إعادة تكييف لعملها وعقيدتها، تبعا للظروف الاجتماعية ولتجاربها الخاصة في إطار بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، ومحاولتها التكيف مع هذه التغيرات الجديدة[2].

2- مظاهر انهيار المعسكر الاشتراكي: وتتمثل أساسا في:

- تحطيم جدار برلين 1989 بعد أن كان يفصل بين شطري المدينة، وتوحيد الألمانيتين في دولة واحدة دولة ألمانيا الموحدة 1990.

- سقوط أنظمة الحكم الاشتراكية بأوربا الشرقية وحلت محلها أنظمة حكم ليبرالية تعددية قائمة على الدستور والانتخابات بدل نظام الحزب الواحد في كل من هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وبلغاريا... .

- تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين مستقلتين هما دولة التشيك ودولة سلوفاكيا .

- حل حلف وارسو* العسكري ومنظمة الكومكون الاقتصادية بعد قمة مالطا ديسمبر 1989، والتحاق دول حلف وارسو بحلف الشمال الأطلسي.

- تفكك الاتحاد السوفياتي بعد تقديم غورباتشوف استقالته 1991واعلانه نهاية الاتحاد السوفياتي ومعه الحرب الباردة بين المعسكرين وتحوله إلى رابطة الدول المستقلة بعد إعلان الجمهوريات 15 المكونة للإتحاد السوفياتي استقلالها. وقد عاد القسم الأكبر من الاتحاد السوفياتي مساحة وسكانا وتسليحا إلى جانب حق

---

[1]- حسين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، مجلة عالم الفكر، العدد 3-4، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1جانفي 1995، ص 59.

[2]- **سامر نصر**، انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية و أثرها على عملية الإصلاح السياسي داخل سوريا، الحوار المتمدن، العدد: 2360، 2008/8/1، تاريخ الاطلاع: 06-05-2018: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=142370

* قام خروتشوف بولونيا بعد توليه للسلطة في سنة 1955 إلى عقد مؤتمر في وارسو عاصمة بولونيا وكان ذلك من 11 إلى 14 ماي 1955 والذي حضره كل من الاتحاد السوفياتي، بولونيا ،تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، ألمانيا والمجر وكانت من ابرز نتائج هذا المؤتمر إنشاء حلف وارسو الذي يضم مجموعة دول الكتلة الشرقية ذات النهج الشيوعي.

الفيتو بالأمم المتحدة لروسيا الاتحادية وبانهيار المعسكر الاشتراكي أصبح المجال مفتوحا أمام هيمنة المعسكر الرأسمالي في إطار القطب الواحد أو ما يعرف بالنظام العالمي الجديد[1].

ثالثا- النظام العالمي الجديد:

استخدم مصطلح النظام العالمي الجديد من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه الذي وجهه إلى الأمة الأمريكية في حرب الخليج الأولى بعد أسبوع من نشوبها في أوت 1990، حيث صرح قائلا: "إن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية إقامة نظام عالمي جديد".

1- مفهوم النظام العالمي الجديد:

يعرف النظام العالمي الجديد على أنه: " مجموعة القواعد والأسس والاتفاقيات والمعاهدات التي يراد من خلالها تسيير العالم بعد الحرب الباردة، وهذا بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين من جهة، ومن جهة أخرى تجسيد وتدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية داخل الدول ذاتها ولو على حساب سيادتها الوطنية"[2].

ويعرف أيضا بذلك النظام الذي يتميز ببروز شبكة من المؤسسات المالية والتجارية العالمية الضخمة المترابطة والتي تظم بالإضافة للدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل كلها من أجل إعادة صياغة النظام العالمي طبقا لمصالح الدول الفاعلة في ذات النظام، وتوجهاتها للقيم السائدة فيها[3].

2- خصائص النظام العالمي الجديد: يتميز النظام العالمي الجيد بجملة من الخصائص أهمها :

- الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، انطلاقا من تصور أمريكي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع دول العالم؛

- الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفِي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة من قبل أمريكا عبر الحديث عن دور أمريكي مباشر في تأديب أو مكافأة الدول اقتصاديا وعسكريا. وتعاملت الولايات المتحدة مع المنظمة عبر أسلوبين أولهما الضغوط المالية والامتناع عن دفع

---

[1]- رشيد حمايمي، **النظام العالمي الجديد و القطبية الواحدة** ، مدونة للدروس الاجتماعيات، تاريخ الاطلاع: 06-05-2018: http://rachidgeopage.blogspot.com/2017/05/blog-post_8.html

[2]- رابح باريك، **النظام القانوني الجديد**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خذة، الجزائر، 2013-2014، ص 07.

[3]- نفسه، ص 10.

المستحقات الواجبة عليها والتي بلغت مليارات الدولارات، ومن جهة أخرى عملت على تطويع مجلس الأمن ليصبح أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية؛

– التأكيد على دور الولايات المتحدة كقائد للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، بفعل التمركز الشديد للإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي؛

– ظهور صراع اقتصادي بين ثلاثة أقطاب (أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي، اليابان وحليفاتها الأسيوية) بدل من الصراع العسكري؛

– التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعار حقوق الإنسان وحماية الأقليات والديمقراطية وذرائع أخرى، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط؛

– النظام الدولي الجديد يدير أزمات العالم الثالث بدلا من حلها[1].

3– وضع الدول النامية في النظام العالمي الجديد:

إن النظام العالمي الجديد يخدم بصفة أساسية الدول المتقدمة وإن كان ما أعلن عنه غير ذلك، وسيزيد من تبعية الدول النامية التي كانت تسعى إلى إنشاء نظام اقتصادي يساعدها على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على تضييق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة والذي أعلن عنه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة لسنة 1974، والمخصصة لمناقشة قضايا التنمية والمواد الأولية، المنعقدة بناءا على طلب من الجزائر، واتخذت خلاله الجمعية قرارين، يتعلق الأول بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والقرار الثاني يتعلق ببرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

وقد جاء في الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد:" نعلن رسميا تصميما موحدا على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة، والمساواة والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة، والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة..."[2].

---

[1]– كوثر عباس الربيعي، مروان سالم العلي، **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية – الإتحاد الأوروبي أنموذجا**–، مجلة قضايا سياسية، العدد 26 ، جامعة النهرين، العراق، 2012، ص ص 103–104.

[2]– محمد عبد الله شاهين محمد، **التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**، الطبعة الأولى، دار حميثرا، القاهرة، مصر، 2017، ص 87.

خامسا- العولمة الاقتصادية:

تعد العولمة الاقتصادية من أبرز وأهم الظاهر الاقتصادية وأكثر المصطلحات تداولا منذ تسعينات القرن الماضي، حيث غيرت من مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال جعل اقتصاديات الدول أكثر ترابطا وتكاملا، غير أن هذا الترابط حمل معه الكثير من التأثيرات الإيجابية والسلبية غلى اقتصاديات الدول المعولمة خاصة النامية منها.

1- تعريف العولمة الاقتصادية:

لم يتفق المختصون والباحثون حول وضع تعريف واحد جامع ومانع للعولمة الاقتصادية، حيث ظهرت عدة مفاهيم لهذا المصطلح سنحاول إدراج بعضا منها.

تعرف العولمة الاقتصادية على أنها: «تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة»[1].

ويمكن تعريف العولمة الاقتصادية أيضا على أنها: « تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات الوطنية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة»[2].

كما تعرف على أنها عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي، والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي[3].

وقد نتجت العولمة الاقتصادية نتيجة ترابط مجموعة من الأسباب والعوامل هي[4]:

- عولمة النشاط الإنتاجي عن طريق إعادة التقسيم الدولي للعمل بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

---

[1]- طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار أمجد، عمان، الأردن، 2015، ص 31.

[2]- عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2015، ص305.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 17-18.

[4]- لخضر طوير، **العولمة الاقتصادية: دوافعها وأبعادها**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 5، العدد 11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2013، ص247.

- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق العالم، عن طريق تحرير أسعار الصرف وحرية انتقال رؤوس الأموال.

- تغير مركز القوة العالمية من القطبية الثنائية إلى أحادية القطب.

- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

2- أنواع العولمة الاقتصادية:

تحدث العولمة الاقتصادية على نطاقين رئيسيين فهي تتبلور بقوة فيما يطلق عليه بعولمة الإنتاج إضافة إلى العولمة المالية.

2-1- عولمة الإنتاج: تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وتتم بدون وجود أزمات مأساوية كتلك المترتبة عن العولمة المالية، وتتجسد من خلال اتجاهين رئيسيين هما[1]:

أ- الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: والذي يستدل عليه بالمؤثرات الخاصة بالتجارة الدولية، حيث لوحظ أنها زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العامية ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث يلاحظ انه في عام 1995 زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9%، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5% فقط، كما بلغ متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات 11,2% عام 2000 بالمقارنة بعام 1999 وبقيمة بلغت 7759 مليار دولار بينما الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2000 ما قيمته 31171 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 4,7% في عام 2000 بالمقارنة بعام 1999.

ويلاحظ من خلال المؤشرات السابقة أن التجارة العالمية يزداد تحريرها بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى.

ب- الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: وتقود هذا الاتجاه الشركات المتعددة الجنسيات، حيث لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في المتوسط إلى 12% حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1088 مليار دولار عام 1999 وإلى 1495 مليار دولار سنة 2000 بنسبة زيادة بلغت 37%.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 44-47.

وبمقارنة المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في المتوسط في منتصف التسعينات فإننا نجده قد تضاعف بحوالي 6,6 مرة، وهذا تطور هائل يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه نحو تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها.

2-2- العولمة المالية: هي فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق المالية العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا وتكاملا. ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين أساسيين هما:

أ- المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المبادلات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، وتشير الإحصائيات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي في الدول ستة 1980، بينما وصلت إلى 100% سنة 1996 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وكندا وايطاليا في نفس العام، أما الآن فقد تضاعفت هذه السنة عشرات المرات.

ب- المؤشر الثاني: ويتمثل في تطور تداول النقد الأجنبي أي حجم التداول في أسواق رأس المال على الصعيد العالمي. حيث شهد عقد التسعينات ارتفاعا في التعامل اليومي لأسواق الصرف الأجنبي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1,2 تريليون دولار أمريكي سنة 1995 وهو ما يزيد غن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام[1].

3- أدوات العولمة الاقتصادية: وتتمثل في:

3-1- المنظمات الاقتصادية الدولية: نشأت هذه المنظمات في أعقاب الحرب العالمية الثانية مؤسستين هامتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي*، ومن ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي.

وتجدر بنا هنا إعطاء لمحة عن منظمة التجارة العالمية من خلال تحديد:

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة الاقتصاد المعولم على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال

---

[1]- مبروك رايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الجنان، عمان، الأردن، 2016، ص ص 127-128.

*- سبق الإشارة إليها في مؤسسات بريتون وودز.

تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي. وهي تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسيات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) بعد توقيع الاتفاقية في مراكش 1994 بعد انتهاء جولة الأرغواي، وضمت المنظمة وقت إنشائها في عام 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية[1].

- **مهام المنظمة العالمية للتجارة:** تتحدد مهام المنظمة العالمية للتجارة وفقا للمادة 3 من اتفاقية الأرغواي، والتي تتمثل في[2]:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأرغواي.

- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.

- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقية الجات.

- متابعة السياسات التجارية الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

3-2- تداول الأسهم والسندات والعملات: وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من وإلى الأسواق المالية، حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم ببيع تلك الأدوات أو شرائها بقرار من المضاربين العالميين ومديري الشركات متعددة الجنسيات وقد تخرج تلك الأموال فجأة من دولة ما فتسبب أزمات مالية واقتصادية كبيرة مثل ما حدث في دول جنوب شرقي آسيا سنة 1997[3].

3-3- الشركات المتعددة الجنسيات: تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والمال، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها إلى تحويل العالم إلى

---

[1]- حسن أحمد شحاتة، محمد حسان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- محمد عبد الله شاهين محمد، **التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، الطبعة الأولى، دار حميثرا، القاهرة، مصر، 2018، ص 162.

[3]- فهد خليل زايد، **فن إدارة الأزمات الاقتصادية- العولمة وبداية الانهيار**-، الطبعة الأولى، دار يافا، عمان، الأردن، 2013، ص ص 55-56.

ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها، وإحكام سيطرتها على قطاع الأعمال في العالم مستفيدة من انجازات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الدولة أمام هذه الشركات[1].

وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على توفير مصادر تمويل وكذا نقل التكنولوجيا، وتوفير مناصب عمل والمساهمة في رفع مستوى المعيشة وكذا جلب خبرات ومهارات إدارية وميزات تنافسية للدول المضيفة[2].

3-4- وسائل الإعلام: أحدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الناس، فقد أطلق الغرب عددا كبيرا من الأقمار الصناعية تدور حول الأرض مرسلة رسائل ضمنية عن الحياة العصرية الغربية، وتغيير نمط الاستهلاك للأفراد وزيادته وما يتبع ذلك من زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة الإنتاج[3].

3-5- التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية: تقوم هذه التكتلات بفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية تصب في مصلحتها، وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية، ومن أمثلة هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومنظمة أسيان.

إن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وينظر البعض إلى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني التي تدفع إليه العولمة[4].

4- أثار العولمة الاقتصادية:

تتعدد الآثار التي يمكن أن تنتج عن العولمة فمنها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ونلخص أهم هذه الآثار في مايلي[5]:

4-1- الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية: وتتمثل أساسا في:

---

[1]- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، جامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص 113.

[2]- شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة** (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 14.

[3]- فهد خليل زايد، مرجع سبق ذكره، ص 57

[4]- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص 71.

[5]- عبد الله غانم، **تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل**، مجلة الإحياء، العدد 13، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص ص 300-302.

– تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة اقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي.

– ساعدت العولمة على تقريب نصيب الفرد من الدخل بين الدول، فقد زاد هذا النصيب بمعدلات أسرع في الدول التي أخذت بالعولمة (أي التي خفضت الحواجز القائمة على سبيل التجارة) عنها في الدول الغنية (5%-) مقابل 2,2% في التسعينات، كما حدث تقارب في نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصاديات المتقدمة، أما الدول النامية التي لم تأخذ بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى.

– الانفتاح الاقتصادي والتعاون التجاري بين الدول وسهولة حركة رأس المال بعيدا عن القيود التي كانت تفرضها الدول.

– زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخصوصا دول الجنوب، الأمر الذي يتيح لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدرتها التصديرية لباقي دول العالم، وإمكانية التصدير لأسواق جديدة كانت مغلقة في الماضي أو تتبع من القيود ما يحول دون التصدير إليها.

– زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وزيادة حجم النشاط التجاري مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

– تتيح للمستهلكين أن يستهلكوا سلعا وخدمات عديدة ومتنوعة بتكلفة أقل وزيادة الفرص الاستثمارية وزيادة درجة المنافسة بين الشركات.

4-2- الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية: وتتمثل أهمها في:

– العولمة تجعل الاقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات الكبرى التي يتجاوز نشاطها الحدود ليطال العالم بأسره، وأن هذه الشركات والقائمين عليها سيزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يبلغون إلا 20% من سكان العالم، بينما سيتجه الباقون وهم نحو 80% إلى المزيد من الفقر.

– لعبت العولمة دورا هاما من الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في آسيا عام 1997 والتي مازالت تعاني منها الدول الآسيوية وانعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية.

– العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20% من قوة العمل المتاحة به، في حين أن الـ 80% من قوة العمل سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل، ويرجع ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة وإعادة الهيكلة وحدوث فوضى في سوق العمل يدفع ثمنها العمال ذوي المهارات المتدنية والتحصيل العلمي الأقل.

– العولمة وما تؤدي إليه من حرية التجارة وإزالة القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تعمل على إضعاف مركز الدولة القومية، ويتم ذلك أيضا من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص وترك النشاط الاقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب إلى تملك كل ما هو متاح وممكن من شركات وأصول إنتاجية.

– العولمة تعمل على تهيئة الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الصناعية الكبرى ومنتجات الدول النامية، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بجودتها العالية وأسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الوضع الاقتصاد للدول النامية بالسلب.

سادسا– الأزمة المالية 2008:

شهد الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 أسوأ الأزمات على مر التاريخ ، انطلقت شرارتها من الاقتصاد الأمريكي، على اعتبار أن هذا الأخير يمثل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، والدليل على ذلك أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 2006 كان يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم أي ما نسبته 4.27% هذا وتمثل الصادرات الأمريكية حوالي6.08% من الصادرات العالمية، وفي المقابل فإن وارداتها من العالم فقد بلغت 6.15% في نفس العام، علاوة على ذلك فإن نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بلغ 2.12% عام 2007، وتحتل السوق الأمريكية موقع الصدارة من بين أسواق العالم، ولذلك فان أي مخاطر تتعرض لها هذه السوق سوف تنعكس سلبا على باقي الأسواق في العالم[1].

1– تشخيص الأزمة وجذورها:

رغم أن الأزمة المالية الحالية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل،

[1]– محمد بوهزة، رفيق مرزوقي، **الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاديات العربية**، ملتقى دولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي 20 و21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 2.

وزادت وفقًا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " الرديئة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد[1]. ثم بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع التدريجي لتصل إلى 1% سنة 2003[2]، ومع بداية عام 2006 وحدوث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93%، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وما زاد الوضع سوءا مايلي:

– قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر والإفلاس.

– اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات، والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها.

– قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول.

– تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات. وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم[3]، من خلال ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية –خاصة الأوروبية والآسيوية– بالسوق المالية الأمريكية إلى انتقال الأزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى

---

[1]– جميلة الجوزي، **أسباب الأزمة المالية وجذورها**، مؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي المنعقد يومي 13 و14 مارس 2009، جامعة الجنان، لبنان، ص 7.

[2] – Pascal Salin, **la crise financière : causes, conséquences, solutions**, consulter le 25-06-2018: https://www.libinst.ch/publications/IL-Salin-Crise-financiere.pdf

[3]– جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

القارة الآسيوية والأوروبية وطالت الأزمة شركات القروض العقارية والبنوك وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالأزمة المالية العالمية[1].

2- أسباب حدوث الأزمة: ترجع أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها ما يلي:

2-1- ظروف الاقتصاد الأمريكي: يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية :

أ- العجز التجاري: منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساس إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

ب- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب.

ج- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 3.4 تريليونات دولار في عام 1990 إلى 4.8 تريليونات دولار في عام 2003 وإلى 9.8 تريليونات دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 2.9 تريليونات دولار منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليونات دولار. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة. كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4% والبطالة التي تشكل 5% والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر[2].

2-2- أسعار الفائدة: حيث أدت الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد، أو التأخر في السداد، مما فرض

---

[1]- جبر محمود الفضيلات، **الرهن العقاري وأثره في أزمة الاقتصاد العالمية المعاصرة**، المؤتمر الدولي حول الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها المنعقد في الفترة 14-16 ديسمبر 2010، جامعة جرش، الأردن، ص 8.

[2]- كمال بن موسى، **الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل المنعقد يومي 23 و24 فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر، ص 10.

عليهم أسعار فائدة أعلى ومن ثَم أعباء إضافية فوق أعبائهم وهكذا... إلى أن توقف أغلبهم عن السداد بالكامل نتيجة عدم قدرتهم على دفع ما يستحق عليهم[1].

2-3- قروض الرهن العقاري: أدى انخفاض سعر الفائدة الأمريكي إلى تشجيع البنوك على منح قروض لشراء المنازل بفائدة متدنية، فازداد الطلب على العقار مما أدى إلى زيادة كبيرة وسريعة في أسعاره. وقد أدى ازدهار سوق العقار إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري الأمر الذي مثل ضغطا على الطلب على العقارات بسبب الوفرة المالية والشروط الميسرة من البنوك والفوائد المنخفضة[2].

وأخذ منح القروض العقارية قفزة نوعية ما بين 2001 و2006 إذ ارتفعت قيمة القروض الممنوحة في هذه الفترة من 94 مليار دولار إلى ما يقارب 700 مليار دولار أي بزيادة أكثر من 7 أضعاف[3].

قامت المؤسسات المالية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في القروض وإعادة بيعها عدة مرات والنتيجة ارتفاع الفجوة بين الأسعار الحقيقية والسوقية ونظرا لارتفاع قيمة العقارات بصورة مبالغ فيها فقد لجأ أصحابها لرهنها للحصول على قروض من الدرجة الثانية (الرهون الأقل جودة) وهي تكون أكثر خطورة في حال انخفاض قيمة العقار وحتى يطمئن المستثمر قامت الشركات بالتأمين على القروض والسندات في حال التعثر وعدم السداد.

وبهذا أصبح البيت الواحد مرهون لأكثر من جهة بل ومؤمن عليه عند أكثر من شركة ثم بدأ انهيار الأسعار نتيجة التوقف عن السداد وبدأت معه المؤسسات تصاب بالعسر المالي وبدأ انهيار سوق العقار العالمي ومعه المؤسسات المالية وشركات التأمين.

2-4- توريق الديون العقارية: يعرف التوريق على أنه تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون (التي اقترضها أصحاب المنازل) من المقرض الأساسي (البنك أو المؤسسات المالية) إلى مقترضين آخرين في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأول بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض موجات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد

---

[1]- محمد محمود ولد محمد عيسى، **آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية**، ملتقى دولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2]- **الأزمة المالية العالمية دروس مستفادة**، إدارة الدراسات المالية، دائرة المالية، حكومة دبي، 2014، ص ص 6-7، تاريخ الاطلاع: 08-06-2018: http://www.dof.gov.ae/ar-sa/Pages/Home/Home.aspx

[3]- عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمات المالية العالمية –أزمة Sub-prime-**، دون طبعة، دار الأسطورة، الجزائر، 2009، ص 31.

الأخرى، وقد ساهم التوريق في توزيع المخاطر مما أدى إلى ضعف الرقابة والاهتمام بالمخاطر وتضاءلت دقة تقييم هذه الأخيرة[1].

2-5- التعامل بالمشتقات المالية: اتجهت أسواق المال إلى ابتكار أدوات تمويلية جديدة تعرف بالمشتقات المالية*، ويمكن من خلالها تحويل مخاطر الأصول التمويلية مثل السندات إلى أدوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال[2]، وقد سهلت المشتقات المالية التي تم إصداراها نقل وانتشار المخاطر في نفس الوقت، خاصة وأنها لم تكن خاضعة لرقابة جدية[3]، فقد زادت عمليات إصدارها وتضخمت الأصول التمويلية.

2-6- نقص أو انعدام الرقابة والإشراف على المؤسسات والأدوات المالية: في مواجهة هذا التوسع المحموم للأصول المالية، فإن المؤسسات المالية التي تصدر أو تتعامل في هذه الأصول خضعت لقليل من الرقابة والإشراف وأحياناً دون أي إشراف من السلطات العامة .ونظراً لأن معظم هذه المؤسسات المالية تتمتع بدرجة عالية من الثقة باعتبارها مؤسسات مالية صلبة تستند إلى دعائم مالية قوية وكافية، لذلك لم يكن غريباً أن ينجذب جمهور المستثمرين والمقترضين بل والعديد من المؤسسات المالية للتعامل فيما يصدر عنها من أدوات مالية متعددة ومتنوعة، وبعضها بالغ التعقيد والتركيب بما يصعب على المستثمر العادي، وأحياناً على الخبير المتخصص، فهم أبعاد المخاطر التي تشوب هذه الأدوات. وقد استند الإقبال على هذه الأدوات، إلى حد كبير، إلى الأسماء الكبيرة للمؤسسات المصدرة لهذه الأدوات[4].

2-7- فساد وكالات التقويم: هذه الوكالات مهمتها الأساس تقويم الجدارة الائتمانية، وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية بحيث أصبح التقويم لا يعبر

---

[1]- الأزمة المالية العالمية دروس مستفادة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

*- **المشتقات المالية:** وهي عبارة عن أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولا والمضاربة ثانيا وتشمل: المستقبليات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات.

[2]- **الأزمة التمويلية العالمية وسبل مواجهة آثارها على مصر**، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 22، القاهرة، مصر، ديسمبر 2008، ص1.

[3]- Jean-Charles Bricongne, Jean-Marc Fournier, Vincent Lapègue, et Olivier Monso, **De la crise financière à la crise économique L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés,** revue économie et statistique, L'Institut national de la statistique et des études économiques, N°438-440, France, 2010, P 48.

[4]- **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية**، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2008، ص 7، تاريخ الاطلاع: 18-06-2018: http://www.amf.org.ae/ar

عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية) وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله[1].

2-8- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي: ويتمثل في الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية[2].

3- تأثير الأزمة المالية العالمية على النظام المالي العالمي: إن آثار الأزمة المالية على الصعيد المحلي لم تتوقف عند انهيار القطاع المالي الذي كان من أبرز مظاهره[3]:

3-1- آثار الأزمة على أسواق رأس المال: إن أول تداعيات الأزمة المالية على البورصة الأمريكية إذ انخفض مؤشر داوجونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى من 9258 نقطة إلى 8579 نقطة أي بمقدار 679 نقطة وبمعدل 3.7%. وقد انتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية، فبعد هبوط أسهم بورصة وول ستريت انخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية، حيث خسرت بورصة طوكيو أكثر من 51% من رسملتها بسبب أزمة البنوك الأمريكية، وخاصة أن أكبر احتياطي من الدولار في العالم يوجد في اليابان وروسيا، وكان لدى الصين أكثر من 1500 مليار دولار من الأصول الإجمالية العالمية المقدرة بـ 5 ألاف مليار دولار، في حين عرف مؤشر cac40 انهيارا كبيرا مع نهاية أكتوبر 2010، حيث انخفض أداء المؤشر من 2111 نقطة إلى 3211 نقطة، بينما خسر مؤشر داوجونز 32% من قيمته على 10 أشهر الأولى من سنة 2008 وبورصة هونغ كونغ خسرت 22% من قيمتها.

3-2- نقص السيولة النقدية: لقد قدمت المؤسسات المالية الأمريكية تسهيلات ائتمانية لجميع فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط وبأسعار فائدة متدنية بمعدل 1% وبدون ضمانات سوى ملكية العقار. مما أدى إلى استنزاف خطير للسيولة النقدية وحصرها في الأصول العقارية ضعيفة السيولة، وبعد ارتفاع سعر الفائدة إلى 25.5% مما أدى إلى عدم مقدرة الأفراد تسديد أقساط القرض وبالتالي رفع من

---

[1]- إيمان محمود عبد اللطيف، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص 112.

[2]- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، **الأزمة المالية العالمية "حقيقتها، أسبابها، تداعياتها وسبل العلاج"**، المؤتمر الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق" المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، ص 16.

[3]- العديد من المراجع:

- ناصر مراد، **الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار و سياسات مواجهتها**، ملتقى دولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

- خيرالدين بوزرب، عبد الله منصوري، **تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة قسنطينة1، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 119-120.

حدة استرداد العقار للمؤسسات العقارية، وترتب على ذلك إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة مما نتج عنه امتصاص للسيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية، كما أن فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينها في منح الائتمان أدى إلى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية.

3-3- إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين وتحول الكثير من البنوك إلى ملكية حكومية: حيث بلغت خسائر (Citigroup) حوالي 2000 مليار دولار وتراجعت إيراداتها إلى 52%، كما أفلس بنك ليمان برادرز(Brothers Lehmann)، واستحوذت الحكومة الأمريكية على شركتي فاني ماي(Mae Fannie) المختصة في تمويل السكان وفريدي ماك (Mac Freddie) المختصة بتوفير السيولة للجهات الممولة للمساكن، في حين اشترى بنك أوف أمريكا (Bank of America) بنك كنتري وايد (Countrywide) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة بقيمة 5 مليار دولار. وتم تأميم بنك التسليف العقاري وبنك برادفور أند بينغلي (Bradford and Bingley) من قبل الحكومة البريطانية.

3-4- الركود الاقتصادي: أدت الأزمة المالية إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك وتقليص إنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، وانعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة، إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار وبزيادة قدرها 50 % مقارنة بسنة 2007. وحقق الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي في سنة 2008 عجزا بقيمة 2.27 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة بـ 1.16 مليار أورو سنة 2007. وتفاقم العجز التجاري في روسيا إلى 8.44 مليار أورو مقارنة بـ 9.32 مليار أورو. فيما بقي العجز ثابتا مع الصين بمقدار 86 مليار أورو، بينما تراجع في اليابان بشكل طفيف إذ بلغ 6.19 مليار أورو مقارنة بـ 2.20 مليار سنة 2007 .

ويؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار و تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية، وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة، ويؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات مما يؤثر سلبا على الدول التي تصدر البترول، بحيث تنخفض حصيلة الصادرات، ما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة ومستوى الإنفاق ومعدلات النمو.

3-5- تفاقم البطالة: يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وقد تأثر سوق العمل بعد الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب ونقص التمويل، مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال، وفي دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي

فإن عدد الأفراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل 210 مليون شخص سنة 2008 بعدما كان 190 مليون شخص سنة 2007.

4- أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

لا مما شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة بـ 9,4% مقابل 1,3% سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 بـ 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر بـ 8,3%. ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع بنكي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية[1].

ويتأثر الاقتصاد الجزائري أيضا من خلال:

– انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية: فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.

– انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد، ومثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

– اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.

– الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم، وبقاء بعض الشركات الكبرى يؤدي إلى احتكار السوق العالمية وبالتالي رفع الأسعار مجددا.

– الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية.

– تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ[2].

5– الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة:

أقرت السلطات المختصة في الاقتصاد الأمريكي بالتنسيق مع السلطات المختصة في الدول الأخرى لوضع خطط مماثلة، مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة، تتمثل أساسا في[3]:

5–1– أن تستمر البنوك المركزية في المحافظة على معدل السيولة في الاقتصاد سواء من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، أو من خلال ضخ الأموال في الأسواق (عمليات السوق المفتوح)، وذلك لضمان تسهيل عملية اللجوء إلى القروض البنكية للاستثمار بما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي المتعثرين.

---

[1]– صالح مفتاح، فريدة معارفي، **قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 8–9.

[2]– دليلة طالب، سيدي محمد عياد، كريم وهراني، **الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]– محمد خليل فياض، خالد على الزائدي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام**، الندوة الدولية حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقد يوم 20 جانفي 2009، طرابلس، ليبيا، ص 7.

5-2- أن تقوم الحكومة الأمريكية (وزارة الخزانة) بشراء الديون الهالكة المتفشية في الأسواق المالية وتهدد بانهيارها، وذلك من خلال إتباع جملة من الإجراءات أطلق عليها أسم خطة الإنقاذ، وقد صدر قانون بشأن إعطاء مهلة لهذه الخطة تنتهي في 31/ 12/ 2009، مع احتمال تمديدها بطلب من الجهات المختصة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة، ومن أهم ما جاء بهذه الخطة ما يلي:

- السماح للحكومة الأمريكية (الخزانة) بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
- أن يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الجهات المختصة، ويجوز المعارضة على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ المحدد سقفه بمبلغ 700 مليار دولار.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح حوافز مالية للطبقة الوسطى والشركات، تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة سنتين، وبقيمة 150 مليار دولار، منها 100 مليار دولار للأفراد (الطبقة الوسطى)، وذلك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي بما يضمن تنشيط الاقتصاد.
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمبلغ 500 ألف دولار، بالإضافة إلى استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تحقق بعد.
- والعديد من الإجراءات الأخرى، كتعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة، ودراسة القضاء للقرارات التي يتخذها وزير الخزانة، واتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الشركات، وغيرها.

5-3- قيام العديد من البنوك الدولية بإنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا.

5-4- قيام المسؤولين عن الأسواق المالية في 20 سبتمبر 2008 بوقف المضاربات قصيرة الأجل مؤقتا.

عاش الإنسان في ظل النظام البدائي على ما وفرته له الطبيعة من غذاء وملبس، لكن سرعان ما انتبه أنه بإمكانه تحسين ظروف معيشته تدريجيا فأصبح يعيش في جماعات تتجه نحو أداء عمل واحد وتقسيم عوائده بين أفراد الجماعة بالتساوي دون تمييز، لكن توسع الجماعة وتحسن أدوات العمل أديا إلى زيادة الإنتاج وممارسة الأفراد لأعمال في أوقات فراغهم فبدأت بذلك أسس النظام البدائي تتغير باتجاه ظهور الملكية الخاصة التي أفرزت فيما بعد الطبقية والتي نتج عنها التحول إلى نظام عبودي يقوم على العمل العضلي للعبيد والعمل الفكري للأسياد الذين انفردوا بغالبية المنتوج واستخدموه في حياة البذخ عوض استخدامه في تحسين أدوات الإنتاج فبدأت بوادر الضعف تظهر في المناطق التي ساد فيها النظام العبودي وأهمها الإمبراطورية الرومانية التي تعرضت أيضا إلى غزوات خارجية.

تظافرت العوامل الداخلية والخارجية وانهار النظام العبودي في أوروبا لتنتقل بعده إلى نظام إقطاعي يرتكز على النشاط الزراعي ودخلت بذلك أوروبا في حالة من التدهور على جميع المستويات، وبازدياد الضغط على الأقنان (الشخاص الذين كانوا يزرعون الأرض) وهروبهم نحو المدن بدأ النشاط الحرفي يزدهر وانعكس ذلك إيجابيا الدول الأوروبية التي انتقلت تدريجيا نحو النظام الحرفي فازدهرت التجارة التي مهدت بدورها إلى الدخول فيما يعرف بالرأسمالية التجارية والتي ارتكزت على النشاط التجاري وتمكنت من خلالها الدول من تحقيق تراكم رأسمالي كبير مولت به فيما بعد المجال الصناعي بعد الثورة التي شهدها هذا المجال والتي تعرف بالثورة الصناعية وزادت بذلك الثروة الحقيقية والمالية للدول الأوروبية وبات رأس المال يلعب دورا كبيرا في النشاط الصناعي وأطلق على هذا الترابط برأس المال المالي واتخذت بذلك الرأسمالية صورة جديدة تعرف بالرأسمالية المالية، وفي نفس الفترة التي كانت تعيش فيها أوروبا في العصور الوسطى كان العالم الإسلامي في أوج حضارته التي مست جميع الميادين لاسيما الاقتصادية منها.

دفع تطور الأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية إلى زيادة أطماعها للسيطرة على العالم خاصة من خلال موجات الاستعمار للدول الضعيفة إلى أن اصطدمت مصالحها، فدخلت في الحرب العالمية الأولى والتي انعكست إيجابيا على بعض الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وسلبيا على دول أخرى في مقدمتها ألمانيا والنمسا، وتغيرت بذلك موازين القوى الاقتصادية.

إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية في عالم ما بعد الحرب جعلها توطد علاقاتها مع الكثير من الدول، لذا نجد أنه عند حدوث أزمة الكساد العظيم في الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت بسرعة إلى بقية دول العالم، وتعد هذه الأزمة من أعنف أزمات النظام الرأسمالي فقد استمرت أربع سنوات وخلفت نتائج وخيمة على الاقتصاد الأمريكي وعلى الاقتصاديات المرتبطة به، ولم ينجو منها تقريبا سوى الاتحاد

السوفياتي نتيجة إتباعه نظاما اقتصاديا مناقضا للنظام الرأسمالي وهو النظام الاشتراكي وعدم وجود علاقات تربطه بالولايات المتحد الأمريكية.

وبانتهاء أزمة الكساد سنة 1933 وبداية عودة الانتعاش الاقتصادي دخلت دول العالم في حرب عالمية ثانية أفقدت العالم الاقتصادي توازنه من جديد ليدخل خلالها في فوضى كبرى، ما دفع الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى المناداة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يعيد حالة التوازن ويدعم اقتصاديات الدول، وتحقق ذلك من خلال ما يعرف بنظام بريتون وودز سنة 1944، وعاد الاستقرار الاقتصادي من جديد ورافقه نوع من الاستقرار السياسي تدعم بانتشار حركات التحرر التي أفرزت مجموعة من الدول التي تبحث عن تطوير اقتصادياتها ومن أبرز هذه الدول الاقتصاديات الآسيوية والتي تمكنت في فترة وجيزة من أن تصبح من بين أهم القوى الاقتصادية الدولية وناح عملية التنمية التي اعتمدتها. وأصبح العالم الاقتصادي يضم مجموعة من القوى الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا الأخير لم يتمكن من الصمود أمام قوة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأمام المشاكل الداخلية التي بات يتخبط فيها ناهيك عن تخلي العديد من الدول التي كانت تنطوي تحت لوائه عنه وعن النظام الاشتراكي ككل ما مهد لسقوط المعسكر الاشتراكي، وبقاء العالم تحت قيادة الولايات المتحدة التي فرضت بدورها عليه الاندماج في العولمة الاقتصادية، والتي باتت بدورها السمة الرئيسية لتسعينات القرن العشرين، وزاد تبعا لذلك ارتباط اقتصاديات الدول ببعضها البعض وبالاقتصاد الأمريكي بصفة أساسية، حمل هذا الارتباط معه خطرا جديدا هو سهولة وسرعة التأثر بما يحدث في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وتجسد ذلك بشكل واضح خلال الأزمة المالية 2008 التي مست الاقتصاد الأمريكي وتركت آثارها السلبية عليه والتي انعكست بدورها على جميع دول العالم، وأدخلتها في حالات اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق.

إن دراسة كل هذه المحطات التي مر بها الإنسان منذ وجوده إلى يومنا هذا يكسبنا القدرة على فهم ما حدث واستنتاج العبر منه وبناء توقعات مستقبلية للأوضاع الاقتصادية العالمية.

أولا– الكتـــب:

أ. **باللغة العربية:**

1. إبراهيم كبة، **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1970.

2. إبراهيم مشورب، **الاقتصاد السياسي: مبادئ– مدارس– أنظمة**، الطبعة الأولى، المنهل اللبناني ومكتبة رأس النبع، بيروت، لبنان، 2002.

3. أحمد بركات، **تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة**، دون طبعة، دار بلقيس، الجزائر.

4. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

5. إسماعيل بن قانة، **الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2017.

6. إسماعيل محمد سلطان، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2012.

7. إميل فهمي شنودة، سامح جميل عبد الرحيم، عصام توفيق قمر، **تعليم حقوق الإنسان: الفلسفة والواقع**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2009.

8. إيناس محمد البهيجي، **تاريخ الدولة الأموية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.

9. ج.آ.س غرنفيل، ترجمة ومراجعة علي مقلد، **الموسوعة التاريخية العسكرية لأحداث القرن العشرين**، المجلد الأول، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2012.

10. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014

11. جهاد عودة، **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2013.

12. حازم البنى، **المبادئ والأسس الاقتصادية**، دون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1997.

13. حسن أحمد شحاتة، محمد حسان عوض، **قضية المناخ.. وتحديات العولمة البيئية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.

14. حسين بن طاهر، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2010.

15. حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

16. خلفان حمد عيسى، **النظرية الإسلامية في الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2016.

17. داليا عادل الزيادي، **النظم الاقتصادية المقارنة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

18. رمزي زكري، **التاريخ النقدي للتخلف**، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر، 1987.

19. رمضان زبيري، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

20. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1995.

21. زينب حسين عوض، **مبادئ علم الاقتصاد**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

22. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

23. زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة**، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر.

24. سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، 1973.

25. سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام**، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004.

26. سليم مجلخ، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، 2017.

27. شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، دون طبعة، المكتب المصري، القاهرة، مصر، 2000.

28. صباح قاسم الأمامي، عباس كاظم جياد الفياض، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

29. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

30. طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار أمجد، عمان، الأردن، 2015.

31. عامر محمد سعيد طوقان، **النظام الاقتصادي الاسلامي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار البيروني، عمان، الأردن.

32. عبد الرزق سعيد بلعباس، **ما معنى الأزمة؟**، مقال منشور ضمن مؤلف بعنوان الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009.

33. عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمات المالية العالمية –أزمة Sub-prime–**، دون طبعة، دار الأسطورة، الجزائر، 2009.

34. عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2015.

35. عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية–التنمية المستدامة**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

36. عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دون طبعة، عنابة، الجزائر، 2004.

37. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها– شركاتها– تداعياتها)**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

38. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

39. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، **الليبرالية والأزمات–دراسة في الوقائع الاقتصادية للبلدان المتحولة–**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016.

40. عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012.

41. عصام عبد الفتاح، **أطلس الحربين (الأرض والحرب والسلام) الحرب العالمية الأولى والثانية**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2011.

42. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، دار المعرفة الجامعية، 2000.

43. فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي(المنافسة أورو- دولار)**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.

44. فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي، أربد.

45. فهد خليل زايد، **فن إدارة الأزمات الاقتصادية- العولمة وبداية الانهيار-**، الطبعة الأولى، دار يافا، عمان، الأردن، 2013.

46. فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2009.

47. فيصل محمد البحيري، أثر النهضة العلمية الحديثة على الفكر القانوني: دراسة في فلسفة القانون، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، الجيزة، مصر، 2015.

48. كمال مظهر أحمد، ترجمة محمد الملا عبدالكريم، **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، الطبعة الثالثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2012.

49. مبروك رايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الجنان، عمان، الأردن، 2016.

50. محمد إسماعيل صبري، **تطور النظم الاقتصادية مابين الماضي والحاضر**، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011.

51. محمد الطاهر قادري، **مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي- المستقبل إبداع الماضي-**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

52. محمد بن براك الفوزان، **المنافسة في المملكة العربية السعودية: الأحكام والمبادئ على ضوء نظام المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/25**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، 2015.

53. محمد حمزة حسين الدليمي، لبنى رياض الرفاعي، **تاريخ العالم المعاصر**، الطبعة الأولى، دار غيداء، الموصل، العراق، 2015.

54. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 1993.

55. محمد شاهين، **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، الطبعة الأولى، دار حميثرا، بيروت، لبنان، 2018.

56. محمد عبد الله شاهين محمد، **التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**، الطبعة الأولى، دار حميثرا، القاهرة، مصر، 2017.

57. محمد عبد اله شاهين محمد، **التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، الطبعة الأولى، دار حميثرا، القاهرة، مصر، 2018.

58. محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2009.

59. محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004.

60. محمود سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2006.

61. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

62. مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

63. مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2017.

64. مصطفى يوسف كافي، **التعليم الالكتروني في عصر الاقتصاد المعرفي**، دون طبعة، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2017.

65. منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**، الطبعة الأولى، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2016.

66. مها رياض عبد الله، **صندوق النقد الدولي- تقدير اقتصادي إسلامي-**، الطبعة الأولى، المعهد العربي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2012.

67. موسى محمد آل طويرش، **العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلي الحرب الباردة 1914- 1975**، الطبعة الثالثة، مكتبة مصر ودار المرتضى، بغداد، العراق، 2012.

68. نيفين ظافر حسيب الكردي، **الأوضاع البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

69. يحي بنهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، الطبعة الأولى، دار يافا، عمان، الأردن، 2008.

70. يوسف مصطفى الحاروني، **قصة الحديد**، دون طبعة، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1955.

ب. باللغة الأجنبية:

1. Yves Carsalade, **Les grandes étapes de l'histoire économique: revisiter le passé pour comprendre le présent et anticiper l'avenir**, éditions de l'école polytechnique, France, Mars 2004.

2. François Cochet, **1ère Guerre mondiale: dates, thèmes, noms**, Studyrama Eds, Paris, France, Mars 2001.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

أ. باللغة العربية:

1. الأمين معاذ عثمان صالح، **الأحوال الاقتصادية في عصر الرسول (ص) والخلفاء الراشدين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2003.

2. إيمان محمود عبد اللطيف، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011.

3. جوعان راشد سعيد الظاهري، **الحياة الاقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي (40-132هـ/661-750م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1992.

4. رابح باريك، **النظام القانوني الجديد**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خذة، الجزائر، 2013-2014.

5. رفيقة صباغ، **الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية –دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

6. علي فيصل علي الأنصاري، **الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

7. مبارك محمد فرج، **تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام (1- 132هـ/622-749م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، 2007.

8. ودان بو عبد الله، **آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية- دراسة حالة الأزمة المالية العالمية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014- 2015.

ب. <u>باللغة العربية:</u>

- Saâd Dhif, **Le régime monétaire de Bretton Woods: origines, fondements et critiques, mémoire de licence**, faculté des sciences économique et sociales, Université de Fribourg, Suisse, 2017.

<u>ثالثا: المقالات والدوريات</u>

أ. <u>باللغة العربية:</u>

1. أبو القاسم أحمد أبو هديمة، عبد الحكيم عمار نابي، **المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 8، جامعة الزاوية، ليبيا، جوان 2016.

2. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، جامعة المستنصرية، العراق، 2010.

3. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011.

4. الأزمة التمويلية العالمية وسبل مواجهة آثارها على مصر، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 22، القاهرة، مصر، ديسمبر 2008.

5. أمين حواس، **المعجزات الآسيوية: بعض الدروس المستفادة للبلدان النامية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

6. حاتم كريم القريني، رشا خالد شهيب، فاتن سعيد حميد، **ثلاثية العولمة وتأثيرها في واقع الاقتصاد العراقي**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، جامعة واسط، العراق، 2016.

7. حسين توفيق ابراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، مجلة عالم الفكر، العدد 3-4، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1 جانفي 1995.

8. خيرالدين بوزرب، عبد الله منصوري، **تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة قسنطينة1، الجزائر، ديسمبر 2015.

9. ساروت جاهان، أحمد صابر محمود، **ما المقصود بالرأسمالية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015.

10. شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة** (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2014.

11. صباح كريم رياح الفتلاوي، باحث إيمان نصيف جاسم، **مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام 1919 –دراسة تحليلية**–، مجلة مركز الدراسات الكوفة، العدد 6، جامعة الكوفة، العراق، 2007.

12. عائشة بن عطا الله، قراءة **في نموذج النمو القائم على التصدير في عينة من الاقتصاديات الآسيوية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ديسمبر 2016.

13. عبد الكريم عبيدات، **النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي**، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015.

14. عبد الله غانم، **تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل**، مجلة الإحياء، العدد 13، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2009.

15. كوثر عباس الربيعي، مروان سالم العلي، **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية – الاتحاد الأوروبي أنموذجا**–، مجلة قضايا سياسية، العدد 26، جامعة النهرين، العراق، 2012.

16. لخضر طوير، **العولمة الاقتصادية: دوافعها وأبعادها**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 5، العدد 11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2013.

17. لقمان معزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والأورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

18. مبارك بوعشة، لخضر ديلمي، **الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006.

ب. <u>باللغة العربية:</u>

1. Jean-Charles Bricongne, Jean-Marc Fournier, Vincent Lapègue, et Olivier Monso, **De la crise financière à la crise économique L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés,** revue économie et statistique, L'Institut national de la statistique et des études économiques, N°438-440, France, 2010, P 48.

2. Jean-Luc Maurer, **Le réveil économique de l'Asie: Un défi et une chance pour l'Europe et la Suisse**, Annuaire suisse de politique de développement, N°8, Institut de hautes études internationales et du développement, la Suisse, décembre 1988.

3. Jean-raphaël chaponnière, marc lautier, **le modèle de développement de l'asie de l'est**, Recherches internationales, n° 98, l'Association Paul Langevin, France, janvier-mars 2014.

<u>رابعا: المداخلات، المؤتمرات والملتقيات:</u>

1. بولعيد بعلوج، وردة جاب الخير، **من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008: مقارنة واستخلاص العبر**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية المنعقد يومي 6 و7 أفريل 2009، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

2. جبر محمود الفضيلات، **الرهن العقاري وأثره في أزمة الاقتصاد العالمية المعاصرة**، المؤتمر الدولي حول الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها المنعقد في الفترة 14-16 ديسمبر 2010، جامعة جرش، الأردن.

3. جميلة الجوزي، **أسباب الأزمة المالية وجذورها**، مؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي المنعقد يومي 13 و14 مارس 2009، جامعة الجنان، لبنان.

4. دليلة طالب، سيدي محمد عياد، كريم وهراني، **الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية المنعقد يومي 6 و7 أفريل 2009، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

5. صالح مفتاح، فريدة معارفي، **قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية المنعقد يومي 6 و7 أفريل 2009، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

6. علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، **الأزمة المالية العالمية "حقيقتها، أسبابها، تداعياتها وسبل العلاج"**، المؤتمر الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات–الفرص–الآفاق" المنعقد يومي 10–11 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان.

7. عماد عمر خلف الله أحمد، **الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي– الوقائع ورهانات المستقبل–، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.

8. كمال بن موسى، **الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل المنعقد يومي 23 و24 فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر.

9. محمد بوهزة، رفيق مرزوقي، **الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاديات العربية**، ملتقى دولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي 20 و21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

10. محمد خليل فياض، خالد على الزائدي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام**، الندوة الدولية حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقد يوم 20 جانفي 2009، طرابلس، ليبيا.

11. ناصر مراد، **الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار و سياسات مواجهتها**، ملتقى دولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي 20 و21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

12. وليد أحمد صافي، **الأزمة المالية العالمية 2008: طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية المنعقد يومي 5 و6 ماي 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.

خامسا: مواقع الأنترنت:

أ. **مقالات ودروس اللغة العربية:**

1. أحمد محمد جاسم الدايني، **الأزمة الاقتصادية العالمية (1929–1933)**، جامعة ديالي، العراق:

http://www.basicedu.uodiyala.edu.iq/PageViewer.aspx?id=412

2. أحمد فراس العوران، غيداء عادل، **النظام الاقتصادي في ظل الدولة العباسية:**
https://www.researchgate.net/profile/Ahmad_Oran/publication/274638081_alnzam_alaqtsady_fy_zl_aldwlt_albasyt/links/552440790cf2b123c51738ed/alnzam-alaqtsady-fy-zl-aldwlt-albasyt.pdf

3. الأزمة المالية العالمية دروس مستفادة، إدارة الدراسات المالية، دائرة المالية، حكومة دبي، 2014:
http://www.dof.gov.ae/ar-sa/Pages/Home/Home.aspx

4. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2008:
http://www.amf.org.ae/ar

5. إيهاب علي النواب، النموذج **الآسيوي في النمو الاقتصادي**، شبكة النبأ المعلوماتية، 16 سبتمبر 2017:
https://annabaa.org/arabic/economicarticles/12492

6. جمال عبودي، **الحرب العالمية الأولى**، معهد بوعرقوب، تونس:
http://www.ecolenumerique.tn/wp-content/uploads/2011/11/درس-الحرب-العالمية-الاولى.pdf

7.رشيد حمايمي، **النظام العالمي الجديد و القطبية الواحدة** ، مدونة للدروس الاجتماعيات:
http://rachidgeopage.blogspot.com/2017/05/blog-post_8.html

8. رشيد لعتيك، **الحرب العالمية الأولى:**
https://s8484e6f7fc7c46f8.jimcontent.com/download/version/1481234410/module/10671834894/name/الحرب%20العالمية%20الأولى.pdf

9.سامر نصر، **انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية و أثرها على عملية الإصلاح السياسي داخل سوريا**، الحوار المتمدن، العدد: 2360، 1/8/ 2008:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=142370

10. عادل جارش، **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 23 أكتوبر 2016:
https://democraticac.de/?p=38993

11. عبد الحميد رولامي، **الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى عند العرب والمسلمين**، مدونة شخصية بالأستاذ: https://drive.google.com/file/d/0B0xly6EszXNeT0ZGSnN1X01ieXM/view

12. عبد العزيز علي السديس، **تطور النظم الاقتصادية: تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي:**
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/_tTwr_lnZm_lqtSdy_-_tHwl_wrwb_mn_nZm_lqT_l_lnZm_lrsmly_0.pdf

13. عبد اللطيف الصباغ، **تاريخ أوروبا المعاصر**:

https://download-pdf-ebooks.org/files/download-pdf-ebooks.org-1522599647Sk0J3.pdf

14. علي محمد محمد الصلابي، **الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار**، الموسوعة الشاملة:

http://islamport.com/w/tkh/Web/3696/411.htm

15. ماجد محمد الفرا، **الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها**:

http://site.iugaza.edu.ps/melfarra/files/2010/02/financial_crises_in_US.doc

16. محمد أحمد عبد المعطي، **اقتصاد العالم 2050: الصعود الآسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دبي، الإمارات، 21 أوت 2015:

https://futureuae.com/ar-AE/Home/Index/2/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9 9

17. **من الثنائية القطبية إلى الحادية القطبية**، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وزارة التربية والتعليم، الجزائر:

http://www.djalia-algerie.dz/HISTOIRE/NIVEAU%2010/env1/ev1_histoire005.pdf

18. منذر الحايك، **المعجزة الألمانية بين الحربين**، ديوان العرب، 10 أفريل 2010:

http://www.diwanalarab.com/spip.php?article22880

19. نبيل جعفر المرسومي، عدنان فرحان الجوارين، **تاريخ الوقائع الاقتصادية في العالم**، ملخص عن الكتاب: https://www.noor-publishing.com

ب. **مقالات باللغة الأجنبية:**

1. **Le Krach de 1929 (1926-1933)**, petite histoire de la crise, 23/11/2015:

http://www.dejonghe-finance.com/wp-content/uploads/2017/07/Krach-de-1929.pdf

2. Sabine Dammasch, **The System of Bretton Woods A lesson from history**:

http://www.ww.uni-magdeburg.de/fwwdeka/student/arbeiten/006.pdf

3. Pascal Salin, **la crise financière : causes, conséquences, solutions**:

https://www.libinst.ch/publications/IL-Salin-Crise-financiere.pdf

4. **QUE FAIRE DU FMI ET DE LA BANQUE MONDIALE?**, Les cahiers de solidarité:

https://www.crid.asso.fr/IMG/pdf/cahier09_fmi_bm.pdf